AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

الديستوبيا وتحوّلات الواقع
قراءةٌ في رواية
"حرب الكلب الثانية"
لإبراهيم نصر الله

نحن والعدو

مقاربات في واقع متغير (ملف)

الهدف – فلسطين – العدد 31 (1505) · نوفمبر/ تشرين الثاني 2021

الهدف
AL-HADAF

تنعي

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لعموم شعبنا الفلسطيني رفيقيها القائدين

المناضل
محمد اسماعيل رزق
(سميح)

المناضل
حسن داوود العلي
(أبو علي المختار)

الافتتاحية

في كلمته أمامَ المؤتمر الوطنيّ الخامس للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، المنعقد عام 1993؛ طرحَ الأمينُ العام د. جَورج حبش السؤال الآتي: هل ما زال شعارُ تَحريرِ فلسطين ممكنًا واقعيًّا أم أصبح من أحلام الماضي؟

وبادر بالإجابة، قائلًا: بالنسبة لي، فإنّ جوابيَ - كأمين عام، وكإنسان وضعته الظروف في قلب النضال القوميّ العربيّ والوطنيّ الفلسطينيّ على مدى يقرب الخمسين عامًا الماضية بكل تجاربها ودروسها واستخلاصاتها، هو؛ أنّ عمليّة تحرير فلسطين ليست ممكنة تاريخيًّا فحسب.. بل حتميّة».

الجوابُ الذي أعطاه «الحكيم» على سؤاله، لم يكن جوابًا عابرًا أو عاطفيًّا، أو حتى من باب التمنّي غير المسنود إلى حقيقة الصراع وطبيعته، والديناميّات المحفزة له باستمرار، بحيث تبقيه مفتوحاً، بدليل أنّ كلّ الهزائم التي لحقت بالعرب والفلسطينيّين (حربًا وسلامًا)، لم تستطع إسدال الستار عليه، أو إنهاءَهُ لصالح المشروع الصهيونيّ وأهدافه التوسعيّة - التصفويّة، لكن جواب الحكيم لا يعني بأيّ حال من الأحوال الركون على حتميّة هزيمة المشروع الصهيوني دون الفهم العميقَ له، والبناء والتحشيد والعمل القائم على هذا الفهم، وبما يجسّر الفجوةَ القائمةَ في موازين القوى بيننا وبينه، الذي رغمَ كلّ المنجزات التي حقّقها ما يزال مستمرًّا في إعادة صياغة بُناه وأدواته واستراتيجيّاته، بما يحفظُ له منجزاته المحققة من ناحية، ومن ناحية أخرى، تأمين شروط الاندفاع لتحقيق مزيد من الأهداف. وهذه الحقيقةُ تضافُ لها حقيقة أخرى؛ وهي أنّ الواقعَ المحيط بنا بات معاديًا لدرجة لا يستهان بها؛ من خلال تسارع خطوات التطبيع وتتابعها بين العديد من الأنظمة العربيّة والعدوّ الصهيونيّ، واستمرار السلطة الفلسطينيّة والقيادة المتنفّذة في منظّمة التحرير الفلسطينيّة باستمراء دورها السياسيّ والأمنيّ؛ وتوسيع العدوّ لحربه ضدّ شعبنا؛ من خلال هجومه على المؤسّسات الحقوقيّة والإنسانيّة ووصمها بالإرهاب، في إشارة إلى توسيع هامش أهدافه في تصفية إحدى ركائز صمود شعبنا؛ سواءً على الصعيد الداخليّ أو الدوليّ في كشف جرائمه، وتقديم مرتكبيها للعدالة الدوليّة؛ إلّا أنّ كلّ ذلك وغيره سيُبقي جذوة الصراع المفتوح متقدّة؛ كون هذا الصراع يتغذى باستمرار من جذره ومحرّكه الذي أطلقته الحركةُ الصهيونيّةُ وجوهرُها وطبيعتُها العدوانيّة - الاستعماريّة - الاستعلائيّة بأهدافها التوسعيّة والتصفويّة، التي تعملُ لإقامتها على أنقاض شعبنا الفلسطينيّ وأمّتنا العربيّة، التي دلّلت تجربةُ ما يزيد عن مائة عام من الصراع أنّه لم يتأخر - كما أمّتنا - في تقديم المطلوب منه دفاعًا عن أرضه وحقوقه ووجوده؛ تاريخًا وحاضرًا ومستقبلًا، وهذا بدوره ما يطرحُ بقوة الدورَ الاستنهاضيّ - الثوريّ المناط بقوى وأحزاب شعبنا وأمّتنا الوطنية والقومية، وضرورة امتلاك زمام المبادرة، في تنظيم صفوفها وإعلاء همّتها، وتفعيل حضورها الشعبيّ، وكسر وتخطي ومواجهة كل مظاهر التخلّف والانقسام والتجزئة والهرولة نحو التصالح مع العدوّ على حساب مصالح الأمّة وطموحاتها وأهدافها، بحيث نصل إلى رفع مستوى المجابهة مع المشروع الصهيونيّ إلى مرحلة الصراع/الصدام التاريخيّ، من خلال وعي أنّ عمليّة الكسر والتخطي والمواجهة للواقع - سالف الذكر - هي عمليّةٌ اجتماعيّةٌ تاريخيّةٌ واسعةٌ ذاتُ صيرورة مستمرّة، وليست مسألة سهلة المنال، يمكنُ أن تتحقّق بالمناشدات والمطالبات والتمنّيات■

كل الحقيقة للجماهير

في هذا العدد

الافتتاحية: عن الصراع المفتوح.....3

شؤون فلسطينية..

حوار مع يوسف قنديل العضو في حزب العمال البريطاني..... 6

وسام رفيدي: البديل الثوري: أزمة حزبية أم اختلال البنية المجتمعية؟..... 10

راسم عبيدات: الحركة الأسيرة: صرخة في البرية أم هناك رجع للصدى؟.... 12

أحمد بدير: (تقرير) وصم المؤسسات بالإرهاب: حرب على الصمود.....14

شؤون عربية..

عرفات الحاج: نمط القنال اليمني: إحباط التحطيم.....16

محمد أبو ناموس: جدار الصوت: مواجهة ساخنة.....19

رضي الموسوي: ماذا بعد هروب الصيدة السورية من قبضاتهم؟.....20

عليان عليان: مؤتمر أربيل بين المعلن والمخفي.....22

عابد الزريعي: من حلف بغداد القديم إلى حلف التطبيع الجديد.....24

(ملف) نحن والعدو: مقاربات في واقع متغير

وسام الفقعاوي: نحن والعدو واختلال ميزان القوى..... 26

طلال عوكل: في الهدف- الحركة الأسيرة حين تتوحد.....27

أحمد مصطفى جابر: عن حالة الجيش الصهيوني.....28

حسن شاهين: نقاش المسؤولية الفلسطينية في المشروع الاستيطاني.....30

نهاد أبو غوش: الأبارتهايد حلا للمعضلة الديمغرافية.....32

زهير أندراوس: التحديات الداخلية في كيان الاحتلال.....34

حاتم استانبولي: الاستثمار الصهيوني في الوضع الفلسطيني.....36

أكرم عطا الله: انزياح إسرائيل نحو الوراء.....38

خاص (الهدف): يسقط الاحتلال سيستمر النضال.....39

محمد السعيد إدريس: التطبيع العربي «الإسرائيلي» رهانات فاشلة.....40

خاص (الهدف): انتصار الشعوب: أكتوبر خيارنا.....43

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة

الهاتف
082836472

البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF
الهدف

تصميم الأغلفة:
«نضال أبومايلة»

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة
نظر الهدف بالضرورة

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 31(1505) تشرين ثاني/ نوفمبر 2021

كلـــــــــمة

ما بينَ إصدارِ العددِ السابقِ وهذا العددِ الجديدِ من مجلّةِ الهدف؛ حلّت ذكرى عمليّة 7 أكتوبر المجيدة، وهي مناسبةٌ لتوجيه تحيّة خاصّة إلى الأبطال المعلومين في هذا اليوم المجيد؛ إلى أحمد سعدات، وعاهد أبو غلمة، وحمدي قرعان، وباسل الأسمر، ومجدي الريماوي، ومن خلالهم إلى الأبطال المجهولين في هذه الكتيبة الباسلة، وإلى الشهيد البطل الاستشهادي فؤاد أبو سريّة، الفاعل الموازي في هذه العمليّة.

يأتي هذا العددُ أيضًا في ظلّ اشتداد الهجمة الصهيونيّة على الشعب الفلسطينيّ ومنظّماته المجتمعيّة، وارتفاع وتيرة الاستيطان، وبالموازاة مع ذلك، ثمّة ركودٌ تامٌّ في الجانب الفلسطينيّ الرسميّ لا يرتقي إلى مستوى التحدّي المفروض، ولا يقدر على مواجهته.

في هذا العدد، كالعادة، مقالاتٌ بأقلام فلسطينيّة وعربيّة، من فلسطينَ وشتاتها، والأردن، ومصر، والبحرين، وبريطانيا؛ نستعرضُ فيها عبرَ مقالات تحليليّة جوانبَ من الواقع الفلسطينيِّ والعربيِّ والدوليّ، إضافةً إلى ملفٍّ ثقافيٍّ مهمّ.

أمّا ملفُّ هذا العدد، فقد جاء بعنوان: «نحن والعدو، مقارباتٌ في واقعٍ متغيّر» وهو ملفٌ عنّا وعن العدوّ في محاولة لإلقاء ضوءٍ آخرَ على هذه اللوحة المعقّدة.

أخيرًا، ما بينَ عددين فُجعنا بغياب رفيقين حبيبين من أعلام نضال حزبنا وشعبنا في لبنان؛ وهيئةُ تحرير الهدف توجّهُ تحيّة احترام للرفيقين الراحلين؛ محمد سميح رزق «سميح»، وحسن داود العلي «أبو علي المختار»، والتعازي الصادقة لعائلتيهما ورفاقِ دربهما.

شؤون دولية..

صلاح زقوت: الصراع على غاز المتوسط.....44
محمد صوان: الصراع على الغاز في إقليم مضطرب.....46
سامح اسماعيل: الدور الاستعماري الفرنسي المتجدد.....48
محمد أبو شريفة: الاقتصاد الصيني: هل من أزمة قادمة؟.....50
هاني حبيب: خارج النص-البنتاغون يتجسس على جيمس بوند.....52

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: العقلانية..... 53
نهلة راحيل: عن رواية «حرب الكلب الثانية» لإبراهيم نصر الله..... 54
وليد عبد الرحيم: عن السينما الفلسطينية: إشكالية الانتاج والتمويل.....56
أنور الخطيب: جدلية المثقف الفلسطيني المستقل..... 58
عبد الرحمن بسيسو: نقد قيادة الثورة في ثلاث روايات.....60

عضو حزب العمال البريطاني يوسف قنديل «للهدف»:

حركة التضامن مع فلسطين نشطةٌ منذ ١٩٨٣ وتتوسّعُ بشكلٍ متواصل

حاوره: سامي عيسى

حوار:

يوسف قنديل: ناشط فلسطيني من قرية الدوايمة غربي الخليل، حيث نجى والداه من المجزرة المروعة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في القرية يوم 29 تشرين أول/ أكتوبر 1948، والتي استشهد فيها ما يزيد عن 750 فلسطينيا وتسمى (المجزرة المنسية) بسبب حجم التعتيم عليها.
ولد قنديل في مُخيّم عين السلطان للاجئين الفلسطينيين في أريحا بالضفة المحتلة، ودرس في بريطانيا حيث نال شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنيّة، ثم على الماجستير في هندسة الطرق، وماجستير آخر في علوم البيئة، ثم درجة الدكتوراة في تخطيط المدن.
نشط قنديل طوال حياته في الحقل السياسي منذ أن كان في الاتحاد العام لطلبة فلسطين مرورًا بنقابات العمّال، وفي الوقت الحالي هو ناشط سياسي وأحد أعضاء حزب العمّال البريطاني أكبر أحزاب المعارضة في المملكة المُتحدة.

الدورَ الذي نحاولُ أن نؤدّيَه، كأعضاءٍ في الحزب، يتمثّل في الحفاظ على القضيّة الفلسطينيّة حيّةً في الأروقة الحزبيّةِ إلى أنْ تتحوّل إلى مُناصرةٍ فلسطينَ إلى سياسيّةٍ يتبناها الحزب

*** في ضوء التطوّرات الجديدة تجاهَ القضيّة الفلسطينيّة في حزب العمّال وربطًا بتاريخكم في حركة التضامن كيف وصلت الأمور إلى القرار الجديد الداعي لفرض عقوباتٍ على إسرائيل خصوصًا في ظل القيادةِ اليمينية للحزب؟**

** حملة التضامن Palestine Solidarity Campaign التي أسّسناها في 1983م، تعدُّ أكبرَ حملة تضامن مع فلسطين في أوروبا، بدليل خلالَ الأسبوع الذي شهد حربَ غزّةَ الأخيرة، وأحداث حي الشيخ جرّاح؛ خرجت مظاهرتان مَتتاليتان في لندن، شارك فيها ما لم يقلّ عن 200 ألف متظاهر، وهذا يعدّ تطوّرٌ مهمٌّ جدًا، علمًا بأنّ غالبية المشاركين من الشباب الذي لا تتجاوز أعمارهم الـ03 عامًا، وهذا مؤشّرٌ على وجود تضامن واسع مع القضيّة الفلسطينيّة بين ً الجيلً الناشئ في بريطانيا هذا من ناحية.
ومن ناحية أخرى، هناك نحو 15 نقابةً في بريطانيا مُناصِرةً لفلسطين،

العودة إلى الفهرس

بالإضافة إلى شبيبة حزب العمال، هذه الشبيبةُ هي التي اقترحت مشروعَ القرار، وخلاصةُ ذلك أنّ ما يحدث ليس مجرّدَ حدثٍ فرديّ؛ إنّ حركة التضامن مع فلسطين نشطةٌ منذ 1983م، حتى اليوم، وتتوسّعُ بشكلٍ متواصل.

جنّ جنونُ الصهاينة، خاصّةً أنّ موضوعَ التضامن مع فلسطين لم يعد موضوعًا عامًّا ومقتصرًا على الاعتراف بدولة فلسطين وبحلّ الدولتين، وإنّما يطرح حاليًا بقوّة أنّ «إسرائيل» دولةُ فصلٍ عنصريّ (إبرتهايد) وهذه مشكلةٌ كبيرة بالنسبة لهم.

أضف إلى ذلك الأنشطةَ المتعلّقةَ بالمقاطعة، ويعد هذا الموضوعُ مؤثرًا في بريطانيا، خاصةً أنّه يتقاطعُ مع نضال جنوب أفريقيا، الذي أدّت فيه المقاطعةُ دورًا مهمًّا في إنهاء الإبرتهايد، وحين يتبنّى الحزبُ هذه القضايا مجمعة، ويصدر قرارات بشأنها، خاصّةً أنّ حزبَ العمال هو أكبرُ حزبٍ في أوروبا تقريبًا؛ إذ إنّه يضمّ نحو 600 ألف عضو، وبالإضافة إلى الـ15 نقابةً آنفة الذكر، التي تمثّلُ 20 مليونَ عامل، على رأسها 5 نقابات مناصرة بشكلٍ قويّ للقضيّة الفلسطينيّة، على رأسها نقابة يونايتد، ينسون، نقابة المعلمين، نقابة الجي إن بي، وهذه النقاباتُ تمثّل نحو 6 مليون عضو.

تؤدّي 3 فئات في حزب العمال دورًا بالغَ الأهميّة، هم: البرلمانيّون، النقابات، أعضاء الحزب، وحين طرح القرار للتصويت طلبنا بتصويت من خلال «الكرت» لكي نستطيعَ أن نُحصيَ بشكلٍ دقيق عدد المؤيّدين إلا أنّ قيادةَ الحزبِ، كونها قيادةً يمينيّةً في الوقت الحالي، رفضت ذلك، وجرى التصويتُ برفع الأيادي، وصوّت للقرار نحو 90% من الحاضرين، وأقرّ القرارُ دون أن يجري نقاش حوله.

*** ماذا عن إلزاميّة هذا القرار بالنسبة للحزب؟ وماذا عن ضغط أنصار فلسطينَ داخل الحزب بهذا الاتّجاه؟**

** إنّ الوصولَ إلى الإلزاميّة يتطلّبُ الاستمرارَ في إدراج قضيّة فلسطين على جدول أعمال كلّ مؤتمر يعقدُهُ الحزب، هذه الاستمراريّةُ هي التي تخلق ديناميكيّةً من شأنها تحويلَ القرار إلى إلزامي. وفي هذا السياق تجدر الإشارةُ إلى أنّ حزبَ العمال في الوقت الحالي هو حزبٌ معارض، ومن ثَمّ لديه مساحةٌ واسعةٌ للحديث بحريّةٍ حولَ مختلف القضايا، أمّا حين يصعدُ الحزبَ إلى السلطة، فإنّ الموضوعَ يختلفُ إلا أنّ الرهانَ يبقى على قواعد الحزب، وهي على الأغلب متضامنةٌ مع فلسطين.

وعام 2019، ترأّسَ الحزبُ جيرمي كوربن، وصدر عن الحزب قرارٌ مشابهٌ وآخرُ متعلّقٌ «بحقّ العودة» فشنّت الصهيونيّةُ في بريطانيا هجمةً مسعورة؛ فأطاحوا به، وتحالف في الهجمة ضدّ «كوربن» رأسُ المال والإعلام، وفي الوقت الحالي، فإنّ الدورَ الذي نحاول أن نؤدّيَه، كأعضاء في الحزب، يتمثّل في الحفاظ على القضيّة الفلسطينيّة حيّةً في الأروقة الحزبيّة إلى أنْ تتحوّلَ إلى مُناصرةٍ فلسطينَ إلى سياسيّةٍ يتبناها الحزب، وفيما يتعلّق بمشروع القرار الحالي، من المتوقّعُ أنّ تحاول القيادةُ الحاليّة للحزب إهماله.

في الوقت الحالي، من المهمّ جدًّا الاستمرارُ في طرح القضيّة الفلسطينيّة، خاصّةً على قواعد الحزب وفي النقابات، ونأمل أنْ نجبرَ بريطانيا في المستقبل القريب الاعتذارَ عمّا ارتكبته بحقّ فلسطين كونها مؤسّسةَ الكيانِ الصهيوني، وهذا من الممكن أن يتحقّق خلال السنوات القليلة القادمة.

نعملُ حاليًا على الربط بين النضال في جنوب إفريقيا، والنضال في فلسطين، وتجدر الإشارةُ هنا إلى أنّ بريطانيا هي التي أسّست ما يسمى حاليًا جنوبَ إفريقيا عام 1910م، وبعدها بسنوات أسّست ما يسمى بدولةٍ قوميّةٍ لليهود في فلسطين، ومن ثَمَّ على بريطانيا أنْ تراجعَ تاريخَها الاستعماريّ، ونحن نضغط من أجل ذلك، ودونَ ضغط تُمسي القضيّةُ الفلسطينيّةُ بعيدةً عنْ الجدل السياسيّ في بريطانيا، ونحن بدورنا علينا أن نظلّ نذكّرُ بقضيّة فلسطين في بريطانيا حتّى تتحمّل بريطانيا المسؤوليّةَ التاريخيّةَ عمّا حدث. والمدخلُ لربط القضيّة الفلسطينيّة بقضيّة جنوب إفريقيا، هو أنّه كما انتهى نظامُ الفصل العنصري هناك بنضال الشعب، وبالتضامن العالميّ الواسع معه، يجب أن ينتهي في فلسطين، هذا الحراك يبدأ بالمقاطعة، وما رفضُ الكاتبة الإيرلنديّة «سالي روني» قبل أيّام ترجمةَ روايتها إلى العبريّة إلا جزءٌ مِن هذا التضامن وترجمةٌ للمقاطعة الثقافيّة.

*** هل هذا التحسّنُ النسبيُّ في الموقف من الحقوق الفلسطينيّة جزءٌ من التفات أكبرَ لحقوق الشعوب وضحايا المشروع الاستعماري؟ وهل يشمل هذا مواقف من قضايا مختلفة؟**

** إنّ التضامنَ العالميَّ بين الشعوب أساسيٌّ، ونلاحظُ أنّ الشعوبَ التي وقعت تحت الاستعمار الاستيطانيّ تتضامنُ مع بعضها البعض، وغالبيّة الشعوب التي ترفعُ شعار «مع فلسطين ظالمة ومظلومة» خضعت لنفس النوع من الاستعمار؛ سواءً شعب شمال إيرلندا أو الشعب الجزائري، وفي هذا السياق تجدر الإشارةُ إلى أهميّة وجود قيادة فلسطينيّة تستثمرُ هذا التضامن، وهذه مشكلةٌ نواجهها كنشطاءَ في

الوقت الحالي، وأبرزُ مثالٍ على ذلك: موجة التطبيع العربي الأخيرة، فحين تغضّ القيادةُ الفلسطينيّةُ الطرفَ عن التطبيع العربي من الصعب أن تطلبَ من الأوروبيّين المقاطعة، لا يمكن أن يكون الأوروبيون «ملكيين أكثر من الملك».

وفيما يتعلّق بالتضامن، يجب استثمارُ السوشيال ميديا والإعلام الجديد من أجل نشر معلوماتٍ حول فلسطين، وهذا بدوره قد سهّل وصولَ الناس إلى المعلومات، ومكّنها من الاطلاع على قضايا الشعوب الأخرى، وأبرز مثالٍ على ذلك: قضيّة جورج فلويد (المواطن الأمريكي الذي داس شرطيٌّ أمريكيٌّ رقبته) وما تبع ذلك من حراكٍ وحركةِ تضامنٍ عالميّة واسعة، استثمرَ النشطاءُ ذلك وأشاروا إلى أنّ هذا النمط من تعامل الشرطة مع المدنيّين جرى التدريبُ عليه في «إسرائيل» هكذا تتشابكُ قضايا الشعوب، ونشدّد على أنّه إذا أردتَ أن يتضامنَ العالمُ معك فيجب عليك أن تتضامن مع قضاياه.

*** ماذا عن دور النقابات داخل الحزب في الضغط لإلزام الحزب باستمرار تبنّي مثل هذه القرارات؟**

** إنّ للنقابات دورًا أساسيًّا في عملية التصويت، علمًا أنّ النقاباتِ هي التي أسّست حزبَ العمال بدايةَ القرن العشرين، فحين يُطرحُ قرارٌ ما للتصويت، يمثّلُ صوتُ النقابة نحو مليون عامل، وجرى مؤخّرًا تطويرُ نظام التصويت، فبعد أن كانت الأصواتُ تنقسمُ في التسعينات إلى 3 مستويات؛ الأوّل للنقابات، والثاني للأعضاء، والثالث للبرلمانيّين، أي أنّ 200 أو 300 عضو لهم نفسُ الصوت كما العمال، قبل 01 سنوات تقريبًا تحوّل نظام التصويت إلى (one member one vote) أي أنّ لكلّ عضوٍ صوتًا، وعليه مجرّد أنْ تكونَ عضوًا في نقابة عماليّة ما، تحصل بشكلٍ أوتوماتيكيٍّ على صوتٍ في حزب العمّال، حتى وإن لم تكن عضوًا في الحزب؛ لأنّ نقابتك عضوٌ في الحزب، وتدفع الاشتراكَ الشهريَّ إلى الحزب عن المنتسبين لها كافّة.

إنّ للتصويت عبرَ النقابة ميزةٌ جيّدةٌ، وهو القدرةُ على استثمار النضال الطبقيّ والعماليّ في التحشيد للقضايا، وهنا يؤدّي الفكرُ الاشتراكيُّ دورًا مهمًّا، خاصّةً أنّه يلامسُ حقوقَ العمال، وخيرُ

مثالٍ على ذلك، التصويت مؤخّرًا على قرارٍ لرفع الحد الأدنى من الأجور إلى 15 باوند في الساعة، هذا القرارُ - إن أصبح سياسةً معمولًا بها - يستفيدُ منه ملايين العمال، ونحن الأعضاء نناضلُ من أجل أن يتبنّى الحزبُ هذه القضيّة، ومن ثَمَّ أن تثبت للعامل أنّك أنت من يدافع عن قضاياهم.

*** حين يسمع القارئ العربي عن نقاباتٍ ونضالٍ نقابيٍّ مناصرٍ لفلسطين في بلدٍ ذي ماضٍ استعماريٍّ، مثل بريطانيا وسياساتٍ تقودها حكوماتٌ عدائيّة، يحتاج فعلًا للاستماع حول علاقة ما هو نقابيٌّ بما هو سياسيٌّ في صناعة خارطة المواقف في هذا البلد؟**

** بالتأكيد، لا يمكن عزلُ النقابيّ عن السياسيّ؛ إنّ النضال النقابيّ يمثّل الهمومَ اليوميّة لقطاعٍ كبيرٍ من الناس التي تتعلّق بقضايا الصحّة، والتعليم.. إلخ. ونحاول نحن - بدورنا - الربطَ بين المعاناة اليوميّة للناس في بريطانيا مع المعاناة التي يرزحُ تحتها الشعبُ الفلسطينيّ، وهنا يتكاملُ النضالُ السياسيّ مع النقابي. وأبرزُ مثالٍ على ذلك قضيّة حصار غزّة، فحين تُشرحُ لأناسٍ يعانون من مشكلة في المياه داخلَ بريطانيا عن معاناةِ الناس في غزة، بسبب نقص المياه الصالحة للشرب؛ يتحوّل التضامنُ إلى تضامنٍ طبقيٍّ عمّاليٍّ عابرٍ للحدود.

ثمرةُ هذا التضامن الطبقيّ العمّاليّ ظهرت خلال الحرب الأخيرة على غزة، حيث رفضَ عمّالُ الموانئ في دولٍ عدّة تحميلَ أو رفعَ البضائع على متن السفن إلى «إسرائيل» تعبيرًا عن تضامنهم مع غزة، هذا نموذجٌ أيضًا للتضامن الطبقيّ العمّاليّ العابر للحدود، ويشير بطريقةٍ أو بأخرى إلى أنّ النضال اليوميّ مرتبطٌ ارتباطًا عضويًّا بالنضال القوميّ والوطنيّ على حدٍّ سواء، وبالتأكيد لا يمكن فصلُ قضايا العمّال عن القضايا السياسيّة بأيّ شكلٍ من الأشكال.

*** لحزب العمال ماضٍ قاسٍ مع المنطقة العربيّة وغيرها: هل هناك إمكانيّةٌ لمراجعة علنيّة لهذه السياسات خصوصًا محطّات، مثل غزو العراق وأفغانستان وغيرها؟**

** برأيي، في القريب العاجل، من الصعب أن يُجريَ حزبُ العمّال في بريطانيا مراجعةً علنيّةً لسياساته السابقة تجاهَ الشرق الأوسط أمام الجمهور، خاصّةً فيما يتعلّق بقراراته أيّام كان حزبُ سلطةٍ بشأن غزو العراق وأفغانستان وغيرها، ويرجع ذلك إلى أنّ القيادة اليمينيّة في الحزب هي الأقوى حاليًّا؛ إذ يمثّل اليمينُ في الحزب ما نسبتُهُ 53% أمّا اليسار 47%.

لكن هناك ما يدعو إلى التفاؤل، ففي مؤتمر الحزب قبل 4 سنوات كانت نسبةُ اليمين تصل إلى 70% إلى أن وصل اليسارُ إلى رأس الحزب بقيادة جيرمي كوربن، أي أنّ إمكانيّة صعود اليسار إلى قيادة الحزب واردةٌ جدًّا، والتغيير في نسب تمثيل اليمين واليسار داخل الحزب يشير إلى وجود يسارٍ صاعد، بالمقابل يجب ألّا نتجاهل أنّ خصومَ اليسار في الحزب أقوياءُ ومنظّمون.

نعمل حاليًّا للحشد من أجل تغيير رئيس الحزب الحالي، وذلك من خلال توقيع 04 عضوًا برلمانيًّا، وقد حصلنا إلى الآن على 73 توقيعًا، وما زلنا بحاجةٍ إلى توقيع 3 أعضاءَ لنتمكن من الدعوةِ إلى انتخاباتٍ حزبيّةٍ جديدة، وبكلّ تأكيد فإنّ النضالَ عمليّةٌ تراكميّة، ويمكن ملاحظة التغيير الإيجابيّ في سياسة الحزب من تتبّع مسيرته خلال 10 سنوات الماضية.

أمّا فيما يتعلّق بتاريخ الحزب كحزب سلطةٍ أيام توني بلير، كان للحزب أغلبيّةٌ برلمانيّةٌ مطلقة، فتمكّن طوني بلير إبان حرب العراق من تمرير قرار الحرب، وتلك تجربةٌ مشابهةٌ لتجربة ماغريت تاتشر التي حظيَ حزبُها هي الأخرى بأغلبيّةٍ برلمانيّةٍ مطلقة، أمّا هذه الأيّام فلم يتمَّ تمريرُ قرار ضرب سوريا بفضل نضالنا داخل البرلمان، وقد ساعدنا في ذلك أن حزبي العمال والمحافظين متعادلون في البرلمان؛ فحشدنا نحو 31 عضوًا من المحافظين

العودة إلى الفهرس

بالإضافة إلى أصوات حزب العمال داخل البرلمان؛ ليصوّتوا ضدَّ قرار الحرب على سوريا، فأفشلنا الضربة.

لموازين القوى داخل الحزب دورٌ كبير، ونحن نعملُ في الوقت الحالي على قلبها لصالحنا، وفي هذه المعركة الحزبيّة ليس أمامنا سوى خيارين؛ إمّا أن نستمرَّ في نضالنا أو نتنحّى جانبًا، وفي حال اتّخذنا القرارَ الثاني، فهذا يعني أنّ خصومنا انتصروا علينا، ونحن لا نريد أن نخسرِ المعركة.

نعملُ حاليًا وَفْقَ قاعدة «ثقّف، نظّم، نفّذ» وما زلنا في طور تثقيف الناس؛ بهدف رفع وعيهم في قضاياهم من أجل تنظيمهم؛ لكي نبدأ الفعل، وما زلنا نراوح ما بين مرحلتي التثقيف والتنظيم ولم نصل بعد إلى مرحلة التنفيذ والتغيير.

*** كيف يمكنُ أن يستفاد من الحملات واللجان التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات مثل: (بي دي أس وحملة التضامن مع الشعب الفلسطيني في مدينة شيفلد وغيرها)، وتنسيق الجهد معها لفرض واقع جديد في الداخل البريطاني، خاصة وأن بريطانيا تتحمّل مسؤوليّة أولى فيما آلت إليه أوضاع فلسطين واستعمارها من قبل الحركة الصهيونيّة؟**

** نحن في حملة Palestine Solidarity Campaign لدينا نحو 100 ألف منتسب على مستوى بريطانيا، وحين تأسّست الحملة، كنت أنا عضوًا في اتّحاد الطلبة، وحين حاولنا أن نحشد لمظاهرة رفضًا لحرب 1982، على لبنان استجابَ نحو 200 متظاهر في عموم المملكة المتّحدة، ووقتَها كنا نعدّ ذلك انتصارًا لنا، أمّا في شهر مايو/أيار الماضي، وصل عددُ المتظاهرين ضدَّ الحرب على غزة في مدينة لندن وحدَها إلى 200 ألف متظاهر، ووصل عددُ المتظاهرين في عموم المملكة المتّحدة حينها إلى 500 ألف متظاهر، خرجوا نصرةً لفلسطين، من ذلك يمكن ملاحظةُ الفرق على مدار 38 عامًا الماضية هذا من جانب.

أما من الجانب الآخر، وفيما يتعلّق بمقاطعة «إسرائيل»، فأنا أعتقدُ أنّ ما تفعله حركةُ مقاطعة «إسرائيل» سواءً على المستوى الاقتصاديّ أو الثقافيّ أو الرياضيّ ذو أهميّة كبيرة، ويجب علينا في هذا المضمار الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا في المقاطعة، حتّى نصل إلى عزل دولة «إسرائيل»؛ لأنّ ذلك من شأنه أن يؤثّرَ على بنيتها، وبالرجوع إلى تجربة جنوب أفريقيا في المقاطعة، فإنّ العالَمَ لم يشعر في معاناة السود هناك إلا بفعل نضال السود أنفسهم.

وفي هذا السياق، أودّ أن أكرّر التنويهَ المتعلّقَ بالتطبيع العربي، إذ أنّ التطبيعَ العربيَّ من شأنه أن يضعف حركةَ مقاطعة «إسرائيل» خاصّة كما ذكرت؛ بأنّ القيادة الفلسطينيّة غضّت الطرف عنه، فحين تقول للأوروبي قاطع «إسرائيل» فسيقول لك باختصارٍ شديد: إنّ العرب لا يقاطعون «إسرائيل» فلماذا سأفعل أنا ذلك؟! ويجب علينا أن نستثني من هذه القاعدة أولئك الذين بالنسبة لهم مقاطعة «إسرائيل» قضيّة مبدئيّة. عاصرت الكثير من قصص المقاطعة المبدئيّة والملهمة، ولكي تكون المقاطعةُ مؤثّرةً وفعاليّةً يجب على القيادة الفلسطينيّة استثمارها ودعمها؛ كي تحقّق النتائج السياسيّة المرجوّة منها.

من المهمِّ جدًا أن تندمجَ الجاليات الفلسطينيّة في المجتمعات التي تعيش فيها، ونلاحظ في الوقت الحالي أنّ قضايا الوطن الأم ما عادت أولويّة للأجيال الجديدة التي تنشأ خارج أوطانها، وكما ذكرت سابقًا غالبيةُ المتضامنين مع فلسطين هم دون سن 30 عامًا ومن جاليات غير إنجليزيّة.

على سبيل المثال، في ألمانيا والسويد وإيطاليا، حركة المقاطعة والتضامن مع الشعب الفلسطيني تعدّ حركةً قويّة رغم التحدّيات التي تواجهها، علمًا بأنّ غالبية الفعّالين في حركات التضامن والمقاطعة هم من الجيل الثاني للمهاجرين، وفي هذا السياق أدعو المهاجرين الجدد للمشاركة والانخراط في حركات التضامن والمقاطعة في أوروبا، وأن يتحرّروا من خوفهم، وعلينا ألا نعيش منعزلين في أوروبا عمومًا، بل يجب أن نؤدّي دورًا مؤثرًا في نصرة قضيّتنا.

*** ماهي فرص استعادة حزب العمال إلى قيادة سياسية وربطا بذلك فرص عودته للحكم؟**

** فرص وصول حزب العمال إلى الحكم هذه الفترة ضئيلة، خاصّة أنّ قيادة الحزب الحاليّة ضعيفةٌ وأولوياتها في الوقت الحالي التخلّصُ من تأثير اليسار داخل الحزب لا الوصول إلى السلطة، لكن يمكن تحقيق اختراق إيجابيٍّ فيما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة من خلال البرلمان، رغم أنّ بريطانيا حاليًا تقودُها الحكومةُ الحاليّة بقيادة بوريس جونسون وهي الأسوأ منذ 40 سنة.

رغم ذلك، إذا تمكّنا خلال الفترة القادمة من إعادة القيادة اليساريّة إلى الحزب، وهذا واردٌ جدًا، فاحتمالُ الصعود إلى السلطة في 2024، يصبحُ قويًّا جدًا، وعليه يمكن بعد ذلك العملُ على تغيير سياسات الحزب تجاه القضيّة الفلسطينيّة إلى أن تتحوّل هذه السياساتُ إلى استراتيجيّة للحزب، بعد ذلك يمكن لنا البَدْءُ في اقتراح قرارات مقنعة للأعضاء من أجل طرحها للتصويت في البرلمان، خاصّة أنّ القرارات المتعلّقة بالسياسة الخارجيّة لا يلزمها للنفاذ عبر البرلمان سوى 50+1، أي لا يلزمها أغلبيّة مطلقة كما القرارات المتعلّقة بالشأن الداخلي، وعليه يجب علينا دعم المناصرين للقضيّة الفلسطينيّة للترشح إلى البرلمان.

حصلت قضيّةُ فلسطين على الترتيب التاسع من عشرين قضيّة مطروحة للنقاش خلال مؤتمر الحزب الأخير، رغم أنّها لا تعدّ أولويّةً بالنسبة للحزب؛ إلا أنّها حصلت على مركز متقدّم بين القضايا المطروحة، خاصّة أنّ قضايا كالصّحّة والتعليم والعمل تشغلُ حاليًا بشكلٍ كبيرٍ الرأيَ العام في بريطانيا■

البديلُ الثوريّ:
أزمةٌ حزبيّةٌ أم اختلالُ البِنية المجتمعيّة؟

وسام رفيدي. أستاذُ علم الاجتماع السياسي بجَامعة بيت لحم/ فلسطين

رغمَ الاعتراف الواسع من قوى اليسار الفلسطينيّ بأزمته، إلّا أنّ الأسبابَ التي تساق لتفسير الأزمة، وكذا الحلول المطروحة للخروج منها؛ تختلف، ليس بين قوّة يساريّة وأخرى فحسب – وهذا طبيعيٌّ لأسباب لا مجال للخوض بها هنا – بل أيضًا داخل القوّة الواحدة. ولعلّ أكثرَ الأسباب المطروحة مدعاة للغرابة – وللسخريّة إن شئتم – هي وضعُ كلّ الأسباب على أكتاف الظرف الموضوعيّ: انهيار الاتحاد السوفييتي، سرقة اليمين الفلسطيني للقرار الوطني والقيادة معًا، عدم تبلور البنية الطبقيّة بما يخلق إشكاليّات عديدة (لحزب الطبقة العاملة) في امتداده الشعبيّ، والعامل الأخير هذا، هو نتاجُ تفكّك البنية الاجتماعيّة تحصيلًا كما يظهرُ لمن يتبنّى هذا التحليل. أسبابٌ كهذه تمكّن اليسار من القول: أنا فل الفل، والمشكلة ليست عندي.

واضحٌ أنّ اليسارَ بارعٌ في التنظير، وبراعتُهُ تظهرُ أكثرَ ما تظهرُ في قدرته على تبرير انتكاساته وتراجعاته وخطاياه التاريخيّة. هذه المقالة لن تطال جانبين اثنين: نقَد تنظيرات اليسار المشار لها حول أزمته، اجتراح حلول ومخارج. فالمقالةُ هذه لا تتسّع لهذا التوسّع، حسبُها أن تعالجَ جزئيّة واحدة/ سؤالًا واحدًا: هل نحنُ أمامَ أزمة حزبيّة أم هو اختلالُ البُنى المجتمعيّةُ ككل؟

لأبدأ بنقد الشق الثاني من السؤال ينبغي تأكيد الإجابة بنعم على الشق الأول، وهو أن يكون هناك اختلال في البنية المجتمعيّة بفعل التبعيّة للمركزَ الرأسمالي، أو بفعل الإلحاقِ الكامل للاقتصاد بمشروعٍ استعماريٍ استيطاني، أن يكونَ هذا هو الواقعُ، فلا يعني هذا بأيّ حال واقعًا معوّقًا للمشروع الثوري البديلُ، ففي كلّ تجارب حركات التحرّر العالميّة، وتجارب الحركات الثوريّة، لتحقيق الاستقلالِ الوطنيّ أو للتخلّص من نظام مستبدٍ عميلٍ لرأس المال العالميّ والإمبرياليّة، كانَ الاختلالُ سمةً مميّزةً للبِنية المجتمعيّة. مصدرُ هذا الاختلال بيّن: الإمبرياليّة في سعيها لضمان التبعيّة التامّة، على كلّ الصعد، حيث تعملُ على إعادة بناء البِنية المجتمعيّة لخدمة مشروعها الإمبرياليّ، وتلك (إعادة البناء) لن تنتجَ سوى بنية متخلخلة وحتى متفكّكة. ففي كوبا مثلًا، لمَ يكن نظامُ باتيستا البائد – وبصفته رأسَ البِنية المجتمعيّة – أكثرَ من سمسار تافه لكبرى الشركات الأمريكيّة؛ الأمرُ الذي أمكن الأمريكيّين من صياغة بنية مجتمعيّة لخدمة نظام السمسرة والشركات، ومع ذلك نجحت حركةُ 26 تموز بقيادة كاسترو، بتجنيد الفلّاحين والعمال في حركة ثوريّة ناجزة أطاحت بالسمسار ومشغّليه.

أمّا في الجزائر – النموذج الأبرز في التاريخ المعاصر على حجم همجيّة السياسة العنصريّة الفرنسيّة الإمبريالية وبربريّتها – فـ(إعادةُ) صياغة بنية المجتمع وصلت حدَّ الإبادة، كما فعل المستعمرُ الأبيضُ في الأمريكيّتين، ومع ذلك لم يمنع هذا من انطلاق الثورة وانتصارها.

وفي فلسطين، فالتشوّهُ الحاصلُ في البِنية المجتمعيّة تاريخيًّا نتيجةَ المشروع الصهيونيّ، ولاحقًا نتيجةَ الإلحاق الأردني، لم يحل دون نشوء الثورة المعاصرة. يكفي للتدليل أنّ مجمل البُنى المجتمعيّة قبل عام 48، جرى عمليًّا تحطيمُها مع الاقتلاع والتطهير، خاصّةً بالسيطرة على الأرض، ومحوِ كلّ مظاهر المأسسة المدينيّة؛ خاصّةً في مدن الساحل. أمّا في الضفّة الغربيّة بعد عام 48، فقد جرى تهميشُها لصالح الضفّة الشرقيّة،

العودة إلى الفهرس

ولم يكن الحالُ في القطاع بأفضل. كل ذلك لم يحل دون انطلاق الثورة.

باختصار: أيُّ تفكّك أو اختلال في البُنى المجتمعيّة لا ينفي وجودَ طبقاتٍ وفئات شعبيّة ترى مصلحتها في التحرّر من الاستبداد والاستغلال، وأيُّ تفكّك أو اختلال في البُنى المجتمعيّة لم يحل دون بناء حركات وأحزاب ثوريّة مقاتلة تأخذ على عاتقها، ليس فقط ضخّ الوعي الثوري في صفوف الطبقات والفئات الشعبيّة، بل وقيادة نضالها نحو التحرير.

تحالف – نقد – تحالف

بمعنى ما، فإنّ ذلك الشعارَ الذي رفعه اليسارُ موجّهًا للعلاقة مع اليمين الفلسطيني، يمكن اعتباره صدى لشعار الثلاثينات الذي رفعه الكومنتيرن حينها للعلاقة بين الأحزاب الشيوعيّة والأحزاب الاشتراكيّة لمواجهة الفاشيّة، كما يمكن التماس جذوره في الأدب السياسيّ العالميّ لليسار في شعار التحالف بين الطبقة العاملة، وأحزاب البرجوازيّة الوطنيّة في البلدان المستعمرة، الذي كان لينين نظّره في مطلع عشرينات القرن الماضي.

ليس النقاش حولَ أهميّة التحالف في مرحلة التحرّر الوطني بين كل الفئات والمشارب السياسيّة والفكريّة ذات المصلحة في التحرير، فتجميع ما أمكن من القوى في معركة التحرير مسألةٌ بدهيّة، عسكريًّا وسياسيًّا، خاصّةً إذا ما أخذنا بالاعتبار مجافاةَ الظرف الموضوعي، وتحديدًا خذلان الأنظمة العربيّة، الوطنيّة قبل العميلة، ومحدوديّة قدرات الشعب الفلسطينيّ قياسًا بقدرات وممكنات المشروع الصهيوني، في ظلّ تراجع حركة التحرّر العربيّة. إنّ السؤال يتمحوّر حول ما إذا كان التحالفُ يتمّ على قاعدة التسليم بقيادة اليمين للمرحلة، فيما واجب اليسار (تصويب) مسار اليمين عبر نقده على قاعدة: ليس فقط التحالف بل التسليم بقيادته؟ أم يتمّ على قاعدة العمل على بناء البديل الثوريّ لقيادة اليمين لحركة التحرّر الوطني؟ وما يبرّر هذا السؤال هو المآل الذي وصلت إليه القيادةُ اليمينيّةُ باستسلامها للمشروع الصهيوني، واعترافها بحقّه في فلسطين؛ الأمرُ الذي يستوجبُ نقاش طابع العلاقة التاريخيّة مع هذا اليمين، خاصّةً – وهو الأهمّ – أنّ العديد من تحليلات اليسار كانت قد تنبّأت بمآل اليمين هذا. وعليه، فهل اتّخذ اليسارُ خطواتٍ لمنع اليمين من الوصول لما وصل إليه، عبرَ بناء نفسه بديلًا ثوريًّا للانهيارِ اليميني المحتمل والمستشرف مستقبلًا؟

كانَ الرفيقُ الراحل الحكيم قد أشارَ مرّةً في مداولاتٍ داخليّة، وبما يشبهُ النقدَ الذاتيَّ ومراجعة السياسات، أنّ الجبهةَ الشعبيّةَ كانت (تضطرّ) للتنازل عن موضوع الإصلاح الديموقراطيّ في المنظّمة خلال جولات اجتماعات المجلس الوطني لصالح الحفاظ على الوحدة الوطنيّة. أي استمرارًا منطقيًّا لما وصفه الحكيم: استمرّ اليمينُ في هيمنته وتنازلاته وسياساته، واستمرّ اليسارُ في (وحدته الوطنيّة) غطاءً لسياسة اليمين هذه، وعليه فشعار/ قانون: تحالف – نقد – تحالف لا ينتهي فقط بالتحالف، بل ينتهي أيضًا بانفلات اليمين؛ لأنّ النقد لم يكن على قاعدة البديل، بل على قاعدة الصوت المعارض، ألا يذكّرنا هذا اليوم، مثلًا، بطرح اليسار نفسه (كبيضة القبان) في بعض المؤسسات بين القطبين: اليمين الليبرالي واليمين الأصولي؟

بين الحزب البديل والحزبِ المعارض بونٌ واسع. الأوّل ينبني وَفق نُظُم وقواعدَ وآليات تتجهّزُ للقيام بدورِ البديل بالإطاحة بالسلطة والحلول محلّها، ولا يسارعن أحدٌ مغرض ويتصوّر أنّها دعوةٌ لحسم دموي مع اليمين الفلسطيني، بل وإسقاطه عبر التكتيل الجماهيري ونضال الشارع، فيما الثاني يجد نفسه مولعًا باللعب على ملعبها: يقوم بدور المعارض لسياساتها دون القدرة على ممارسة تأثير يذكر على تلك السياسات، ولسان حال اليمين في هذه الحال كما كان يتردّد بين أوساط اليسار في وصف ياسر عرفات ونهجه في التعامل: قولوا ما تشاؤون وأفعل ما أشاء، وهكذا سار حال الثورة الفلسطينيّة المعاصرة.

ولكن للحقيقة، ففي مرحلةٍ معيّنة تفكّر اليسارُ في طرح نفسه بديلًا. في عام 1974، عند طرح البرنامج المرحلي (وهو الخطوة الأولى في سلسلة الانهيارات التي استبدلت فكر التحرير وممارسته بفكر الدولة وممارسته وتسوياتها وأشكالها وتصوّراتها) حينها التقط اليسارُ خطورةَ الفكر السياسي الوليد الموسوم بالواقعيّ زورًا، والساعي للتصالح مع المشروع الاستعماري فعلًا، فاتّخذ قراره الجريء بتشكيل جبهة الرفض التي كان من المعوّل عليها أن تشكل، عبر موقفها من البرنامج المرحلي، وعبر ممارسة القتال والمقاومة، بديلًا للقيادة اليمينيّة، لكن سرعان ما عاد اليسارُ ليكونَ جزءًا من (النظام) بقيادة اليمين، فغرق هو الآخرُ في لعبة البحث عن شكل الدولة طمأنةً للرأي العام ولو على حساب مقولة التحرير.

إذن، لم تكن العلاقةُ مع اليمين علاقةَ: تحالف – نقد - تحالف، بل علاقة التسليم بالأمر الواقع: قيادة اليمين للمرحلة. ورغم ما يُسجّل لبعض قوى اليسار، الجبهة الشعبيّة بشكل خاص، استقلاليتها الظاهرة واتخاذها للعديد من المواقف؛ رفضًا للتذيل لسياسات اليمين قبل أوسلو وبعده، رغم ما دفعته من أثمان – ليست الملاحقةُ من الأجهزة الأمنيّة إلا واحدةً منها – إلّا أنّها لا زالت تعتصم بازدواجيّة غريبة بتمسّكها بمواقف/ شعاراتٍ حول المنظّمة والوحدة الوطنيّة والدولة عفا عليها الزمن، ولا تشكّل بأيّ حال مدخلًا للبديل، بل لاستمرار تأدية دورِ المعارض (المحترم)، وهو ما عالجتُه في مقالات سابقة من على هذا المنبر. تلك الازدواجيّةُ لا تبشر بأن اليسارَ يبني نفسه ومواقفه وسياساته؛ بديلًا للقيادة اليمينيّة، وإذا كانت الظروفُ والمعطياتُ والمخاطرُ الناتجةُ عن المجلس الوطني وبرنامجه المرحلي عام 1974، تبرّر طرح موضوع البديل، فإنّ الانخراط عبر أوسلو لم يبق لدعاة (تحالف – نقد – تحالف) أية مبرّرات للمزيد من التنظير للشعار ذاته، بل هذا يتطلّب جعل قضيّة البديل مصيريّةً وملحاحةً أكثرَ من أيّ وقتٍ مضى. أمّا المدخلُ لذلك، وبعجالة غيرِ محمودة، فهو ذو شقّين؛ تنظيميّ وسياسيّ. أمّا التنظيميّ فهو التوجّهُ لبنية تنظيميّة مقاومة، وأمّا السياسيّ فهو اعتبار إعادةً بناء المنظّمة، تتمّ على قاعدة العودة للميثاق، وتأكيد وحدة المقاومين بديلًا للشعار الملتبّس الوحدة الوطنيّة، وثالثًا وليس أخيرًا: محاسبة القيادة اليمينيّة على ما اقترفته طوال عمر مرحلة أوسلو بعزلها عن موقعها؛ قطعًا دون غفلان ما نعتقده بَدَهيًّا: الانحياز للمقاومة برنامجًا وممارسة، النضال الاجتماعيّ التقدميّ ضدّ الممارسات والثقافة الأصوليّة الرجعيّة■

بعدَ نفقِ الحريّة:

الحركةُ الأسيرةُ صرخةٌ في البريّة أم هناك رجع للصدى؟

راسم عبيدات. كاتبٌ سياسيٌ/ فلسطين

من الواضح أنّ ما تمرّ به الحركةُ الأسيرةُ الفلسطينيّة من انقسامات وتراجع في دورها، وبهتان مؤسّساتها الاعتقاليّة، والتراجع في عمليّات التوعية والتثقيف الأمنيّ والتنظيميّ والسياسيّ والاعتقاليّ، ليس بمعزلٍ عمّا يجري خارجَ جدران السجن، حيث الحالةُ الفلسطينيّة متشظيّة ومنقسمةٌ على نفسها، وهذا عكسَ نفسَهُ بشكلٍ كبيرٍ على حالة الحركة الأسيرة الفلسطينيّة، تلك الحركة التي يشكل أبناؤها ومناضلوها خط الصدام الأوّل مع المحتل، من إدارات سجونٍ قمعيّة وأجهزة مخابرات ووحدات قمع ، وهيَ تضمّ خيرة أبناء هذا الشّعب وصفوته...

كان التراجعُ في دور الحركة الأسيرة وهيبتها، قد بدأ بعدَ اتّفاق أوسلو أيلول/1993، ولكنّ التطوّر المهمّ في هذا التراجع جاء بعد الهزيمة، التي جرت لأوّل مرّة في الإضرابات المفتوحة عن الطعام، التي لم تشهد هزيمةً واحدةً فيها قبلَ اتّفاق أوسلو الكارثيّ، وهي هزيمة إضراب آب/2004، فتحت الطريق أمام إدارات مصلحة السجون الإسرائيليّة وأجهزة أمنها؛ لكي "تتغوّل" و"تتوحّش" على الحركة الأسيرة لجهة الحقوق والإنجازات والمكتسبات، وكذلك لجهة وحدة الحركة الأسيرة، قيادة اعتقاليّة موحّده، موجّه عام، وحدة الأداة التنظيميّة الوطنيّة العامّة...إلخ. الاحتلال بعد فشل إضراب آب /2004، وما تبع ذلك من انقسام فلسطينيّ – فلسطينيّ في حزيران/2006، عمد إلى فصل أسرى حركة حماس عن بقيّة الأسرى، بوضعهم في أقسام خاصّة، ومنذ ذلك التاريخ فقدتْ الحركةُ الأسيرةُ وحدةَ تمثيلها الاعتقالي ومؤسّساتها الاعتقاليّة، وأصبحت إدارةُ السجون وأجهزتُها الأمنيّة، تتعاملُ مع القوى السياسيّة عبرَ ممثّلين لها، بحيث يتمّ طرحُ مطالبهم عليها دون المطالب العامة، والتطوّر الخطر في تاريخ الحركة الأسيرة وواقعها، هو أنّ الإضرابات المفتوحةَ عنِ الطعام، أصبحت تجري بشكلٍ فرديٍّ أو فصائليّ، على سبيل المثالُ، اضرابات الأسرى الإداريّين، كانت تنفّذ بشكلٍ فرديّ، ثمّ جرت اضراباتٌ فصائليّة، والشيء الخطر هنا، ليس تفكّك الحركة الأسيرة وترهّلها، بحيث بدأنا نلمسُ ونجدُ أنّه داخل السجن الواحد، بل وداخل القسم الواحد غرفٌ لأسرى مضربين عن الطعام، وأخرى غيرُ مضربين عن الطعام، وليسوا متضامنين مع إخوانهم أو رفاقهم في المطالب المقدّمة لإدارة السجن. هذا الوضعُ قاد إلى أنّ إدارة مصلحة السجون وأجهزة مخابراتها، أصبحت أكثرَ تعنّتًا وتشدّدًا في الاستجابة لمطالب الأسرى، ناهيكَ عن أنّ فعاليات التضامن معهم، أصبحت لا تأخذُ المنحى الشعبيّ، بل أضحت فئويّةً وفصائليّة، وهذا عكس نفسه في حجم المشاركة والفعاليات نصرة للأسرى المضربين عن الطعام في تحقيق مطالبهم. وكذلك علينا القول: إنّ هناك حالةً من عدم الثقة باتت تتولّد بين أوساط الحركة الأسيرة من أحزابها وتنظيماتها، ومدى جديّتها وتعاطيها في مسألة تحريرهم من سجون الاحتلال، بحيث أن هناك 4 أسيرًا في سجون الاحتلال قضوا في الأسر 20 عامًا فما فوق، والمأساةُ أن يقضي 14 أسيرًا، ثلاثين عامًا فما فوق، دون أي أفقٍ لتحرّرهم من الأسر، وليصلَ الأمرُ بهمٍ، كما صرخ به الأسير صالح أبو مخ، الذي خرج من السجن بعد قضاء محكوميّته البالغة 35 عامًا، وليقول «أنا لست بالأسير المحرّر، فلم يحرّرني أحد، وخرجت بعد انقضاء مدّة محكوميّتي»، هي عبارةٌ فيها الكثيرُ من الألم والقسوة، ولكنّها تعبيرٌ صادقٌ عمّا يعيشه الأسرى من ألم، وحالة غضب على السلطة والقوى والأحزاب. نحنُ نثق بأنّ الحركةَ الأسيرةَ التي تمكّن ستةٌ

العودة إلى الفهرس

من أبنائها، أن يحرّروا أنفسهم ذاتيًّا من سجون الاحتلال، ومن أكثر سجونه أمنًا وتحصينًا، سجن جلبوع المُلقّب بـ «الحزنة»، ورغم إعادة اعتقالهم، لكن هذا شكّل ضربةً قويّةً لهيبة أمن دولة الاحتلال ومنظومته، التي يتباهى بها العدوّ، في قدراتها وتفوّقها، والرسالة واضحة، لن تجعلوا من سجونكم مقابرَ لنا.

ما تمرّ به الحركةُ الأسيرةُ من ظروف وأوضاع صعبة، نتاجٌ لما يسود من أوضاعٍ في الساحة الفلسطينيّة، وما دامتْ الوحدةُ الوطنيّةُ غيرُ متجسّدة، والانقسامُ مستمرّ، فلا أعتقدُ أنّ هناك نقلةً نوعيّةً ستكون في أوضاع الحركة الأسيرة، ولكنّ قيادات الحركة الأسيرة، التي هي أغلبُها قياداتٌ لأحزابها وتنظيماتها؛ قادرةٌ على أن تأخذ المبادرة، نحو دفع الأمور تجاهَ توحّد الحركة الأسيرة، وإنهاء الانقسام والفصل بين أسراها، فإدارةُ مصلحة السجون وأجهزة مخابراتها، تستهدفُ مجموعَ الحركة الأسيرة لا فصيل دون غيره، وهي كذلك قادرةٌ على أن تؤدّي دورًا في التأثير في الحالة الفلسطينيّة العامّة، التي تزداد شرذمةً وانقسامًا.

إنّ صرخة الأسير صالح أبو مخ، هي رسالةٌ واضحةٌ ليس فقط لأبناء الحركة الأسيرة، بل لكلّ فصائلنا والسلطتين، بأنّ ما يحتاجه الأسرى، ليس فقط تحسين شروط حياتهم الاعتقاليّة وظروفهم، بل هم يريدون أن يشمّوا رائحة تراب بلادهم، ويسيرون في سهولها ووديانها، ويأكلون من صبرها وتينها وزعترها وبرتقالها، كما فعل أبطالُ عمليّة «نفق الحريّة» الستة، قبل أن يعاد اعتقالهم، ولذلك لا يعقلُ أن يترك أسرانا لمواجهة عسف السجن والسجّان وحدَهم، والذين كذلك جزءٌ ليس بالقليل منهم أضحت أجسادُهم مجمعَ للعديد من الأمراض المزمنة، ولا تقدّم لهم إدارةُ مصلحة السجون الإسرائيليّة العلاجَ المطلوب، وتجد أنّ العشرات منهم قد استُشهدوا نتيجةَ سياسة الإهمال الطبي، وآخرُهم الأسيرُ حسين مسالمة.

نحن نثقُ بأنّ حركتنا الأسيرة، سيكون هناك صدى لفعلها ودورها ونضالاتها وتضحياتها، هذهِ النضالاتُ والتضحياتُ

التي عمّدت بالدماء والشهداء، هي من حقّقت الكثير من الإنجازات والمكاسب للحركة الأسيرة، وكذلك، هي من أسهمت في الحفاظ على جذوة النضال والكفاح متّقدةً ومشتعلة، وهي من ترفع صوتها عاليًا في وجه كلّ من يحاول التفريط بحقوق شعبنا أو المقامرة بها. صحيحٌ أنّ الأوضاعَ مجافيةٌ وصعبة، ولكن الأصحّ أن تبادرَ الحركةُ الأسيرةُ إلى رفع راية المصالحة وإنهاء الانقسام، وهي قادرةٌ أن تفرضَ مواقفها ورؤيتها على صنّاع القرار الفلسطينيّ.

لن تكون صرخاتُ الحركة الأسيرة الفلسطينيّة، صرخةً في البريّة، بل سيكونُ هناك رجعُ للصّدى؛ رجعُ الصّدى هذا يحتاج إلى إراداتٍ وإلى قيادات مخلصة ومؤتمنة، تُغلّب الوطنيّ على الفئويّ، وتصهر كلّ جهود الحركة الأسيرة في بوتقة واضحة، تتحلّق حول مطالبها وتدافعُ عنها، وتمنع إدارة مصلحة السجون وأجهزة مخابراتها من الاستفراد بها، فما نشهده حاليًّا من استفرادٍ لمصلحة السجون الإسرائيليّة بأسرى حركة الجهاد الإسلاميّ من قمعٍ وتنكيلٍ وتفكيكٍ لوجودهم التنظيميّ، وتركهم وحيدين يخوضون معارك مواجهة كلّ آلة البطش والقمع الصهيونيّة ووحداتها الخاصّة، وعدم إسنادهم جدّيًّا في إضرابهم المفتوح عن الطعام، يفتحُ شهيّةَ المحتلّ من إدارة مصلحة السجون إلى أجهزتها الأمنيّة إلى المستويين؛ الأمنيّ والسياسيّ، لفرض المزيد من إجراءات القمع والتنكيل بالأسرى ومصادرة حقوقهم.

وأخيرًا نقولُ: إنّ حركتنا الأسيرة، تحتاج منا أن تصبحَ قضيّةَ المجموع والكلّ الفلسطينيّ، وإنّ لا تتحوّل أشكالُ التضامن الشعبيّ والرسميّ معها إلى مناشطات وفعاليات موسميّة أو احتفاليّة، يزولُ أثرُها بزوالِ الفعاليّة أو المناسبة، بحيث نصلُ إلى وضعٍ تصبحُ فيه قضيّةُ أسرانا، قضيّةَ كلّ أبناء شعبنا، قضيّةَ كلّ بيت فلسطيني. فالاحتلالُ في سبيل العثور على رفاة جنودهم، دفعوا الرُشى وملايين الدولارات، ونبشوا القبورَ في سوريا ولبنان للوصول إليها، ولنتعلم منهم في هذه القضيّة بالذّات■

وصم المؤسّسات الفلسطينيّة بالإرهاب: حربٌ على الصمود

إعداد: أحمد بدير. محرر ومعد تقارير «الهدف»

أدّى تصنيفُ وزير جيش الاحتلال بيني غانتس ستّ مؤسّسات من المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ يوم 22 أكتوبر/ تشرين أوّل 2021، كمنظمات «إرهابيّة» إلى ردود فعل كبيرة، فلسطينيًّا وعربيًا ودوليًا، فيما برّرَ الاحتلالُ هذا العدوانَ الجديدَ بالادّعاء أنّ هذه المنظّمات مرتبطةٌ بالجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين.

قرارُ تصنيف المؤسّسات الست، وهي: "الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، والحركة العالميّة للدفاع عن الأطفال – فلسطين، والحقّ لحقوق الإنسان، واتّحاد لجان العمل الزراعيّ، واتّحاد لجان المرأة، ومركز بيسان للبحوث والإنماء" ؛ أثار صدمةً، بما في ذلك بين المانحين الأوروبيّين الذين يدعمون المؤسّسات المستهدفة، ومنظمة العفوّ الدوليّة وهيومن رايتس ووتش والاتّحاد الأوروبيّ، فيما أعلنت الإدارةُ الأمريكيّةُ على لسان وزير خارجيّتها أنّها "لا علم لها مسبقًا بهذا القرار" .

فلسطينيًّا، قوبل قرارُ غانتس برفض رسميٍّ وفصائليٍّ ومجتمعيٍّ وحقوقيٍّ واسع، إذ أكّدت الجهاتُ الفلسطينيّة كافةً على اختلاف مسمّياتها رفضَها لهذا القرار، ودعمَها الكاملَ للمؤسّسات الستّ، لا سيّما وأنّ هذه المؤسّسات تعملُ على خدمة المواطنين، وخاصّةً الفقراء والمهمّشين، وتركّز على الجهود التطوعيّة؛ بعيدًا عن التمويل المشروط والمشبوه من بعض المؤسّسات الدوليّة، وخاصّة الأمريكيّة، وهذا ما لا يريدُهُ الاحتلال.

وخلال مؤتمرٍ صحفيٍّ برام الله، شدّدت المؤسّساتُ الستُّ على أنّ قرارَ الاحتلال هو قرارٌ سياسيٌّ بحت، وتحدّت بأن يقوم الاحتلالُ بإثبات ما يدّعيه، فيما بيّنت أنّ القرارَ يأتي في إطارِ سلسلة كبيرة في محاولات إسكات صَوت المؤسّساتُ الفلسطينيّة إلى جانب محاولات التهديد بالقتل وإغلاق هذه المؤسّسات، لذلك عدّت أنّ هذا القرار ليس وليدَ اللحظة، بل جاء عندما فشل الاحتلالُ في كلّ محاولاته السابقة، وعبّرت عن ثقتها بأنّ دوَلَ العالم ومؤسّسات المجتَمع المدنيّ والأهليّ ستقف إلى جانبها.

وأشارت المؤسّساتُ إلى أنّه لم يتمَّ الاتّفاقُ بعدُ على تحركّاتٍ معيّنة، وتدرس بعنايةٍ فائقةٍ تحركّاتها القادمة، لكنّها ستستمرّ بعملها وكأنّه لا يوجد أيُّ قرار "إسرائيليّ" تجاهها؛ لأنّها تخدم الشعبَ الفلسطينيّ بأكمله وبرنامجها هو برنامجُ هذا الشعب، وستستمرّ بمُلاحقةِ مجرمي الحرب "الإسرائيليّين".

كما أعلنت النقاباتُ المهنيّةُ والاتّحاداتُ الشعبيّةُ في منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وضع كامل مقدّراتها وإمكانيّاتها البشريّة والماليّة، وتجيير كلّ علاقاتها العربيّة والدوليّة في خدمة المؤسّسات الأهليّة الستّ المستهدفة، مُؤكّدةً أنّها ستشرعُ في حملة دوليّة لدعم هذه المؤسّسات، ورفضٍ قراراتٍ الاحتلال بحقّها، وضمان استمرار

العودة إلى الفهرس

تمويلها الدوليّ، لا سيّما وأنّ القرار يشكّل مساسًا خطيرًا بالسيادة والقوانين الفلسطينيّة التي تشكّل مرجعيّةً وحيدةً لعمل هذه المؤسّسات الوطنيّة التنمويّة، التي تقدّم خدماتٍ أساسيّةً لقطاعٍ واسعٍ من أبناء الشعب الفلسطيني، بما فيها دورُها في ملاحقة قادة الاحتلال في المحاكم والمحافل الدوليّة، فيما أعلنت هذه النقاباتُ والاتّحاداتُ الشعبيّة اعتبار مؤسّستي (أن جي مونيتر، وريكافيم) الصهيونيّتين مؤسّستين إرهابيّتين تعملان خارجَ نطاق القانون الدوليّ، ودعت المؤسّساتُ والجهاتُ الدوليّةُ ذاتُ العلاقة كافةً إلى قطع العلاقاتِ وعدمِ التعاملِ معهما مطلقًا.

أمّا وزارةُ الداخليّة في رام الله، فقد أكّدت أنّ "الجمعيّاتِ الحقوقيّةَ والمدنيّةَ الفلسطينيّةَ الستَّ مسجّلةٌ لدينا بشكلٍ رسميٍّ؛ استنادًا لقانون الجمعيّاتِ الخيريّة والهيئات الأهليّة، وتعملُ وَفْقًا للقوانين المعمول بها في دولة فلسطين"، مُستنكرةً هذا القرار، فيما عدّته "جريمةً للعهد الدوليّ للحقوق المدنيّة والسياسيّة".

عربيًّا، وإلى جانب جامعة الدول العربيّة وعدد كبير من الأحزاب العربيّة اليساريّة والتقدّميّة، أعلنت قرابة 252 ائتلافًا وشبكةً ومنظّمةً حقوقيّةً تضمُّ أكثرَ من (1800) مؤسّسة عن إدانتها لقرارِ الاحتلال، وناشدتْ المنظّماتِ الدوليّة لحقوق الإنسان لإدانته، والعمل على إلغائه وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، فيما أعربت عن قلقها واستنكارها الشديد لهذا التصنيف الذي جاء بموجب قانون مكافحة الإرهاب "الإسرائيلي" عام 2016.

وعدّت المنظّماتُ بأنّ القرارَ باطلٌ ويمثّلُ اعتداءً جديدًا على حقوق الشعب الفلسطينيّ، ولا سيّما حقّه في النضال، بالأشكال كافة، من أجل الحريّة والعودة وتقرير المصير وبناء دولته الفلسطينيّة المستقلة المكفولة بالشرعيّة الدوليّة لحقوق الإنسان والقانون الدوليّ.

دوليًّا، أكّدت الأممُ المتّحدةُ تعقيبًا على القرار، أنّ تشريعات مكافحة "الإرهاب" يجب ألا تُستخدم لتقييد حقوق الإنسان المشروعة والعمل الإنساني. كما دعا مكتبُ الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، سلطات الاحتلال إلى "الاحترام الكامل للحقّ في حريّة تكوين الجمعيّات، والحقّ في التعبير دون أيّ تدخّلٍ أو مضايقة للمنظّمات أو موظفيها"، فيما قالت مُنظّمتا هيومن رايتس ووتش والعفو الدوليّة في بيانٍ مشترك يُدين هذه الخطوة، إنّ "هذا التصنيف يسمحُ للسلطات الإسرائيليّة بإغلاق مكاتب هذه المنظّمات، ومصادرة أصولها، واعتقال موظفيها في الضفّة الغربيّة المحتلّة".

وعدّ المرصدُ الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في بيانٍ له، أنّ "إسرائيل تخنقُ العملَ الأهليّ والحقوقيّ في الأراضي الفلسطينيّة"، مُبيّنًا أنّ "ذلك يمثّلُ حلقةً أخرى في سلسلة تقويض الحقّ في العمل الأهليّ والحقوقيّ في الأراضي الفلسطينيّة، ومنع توثيق الانتهاكات الإسرائيليّة ودعم ضحاياها، في غياب ردِّ فعلٍ دوليٍّ يواجه ذلك".

أمّا مفوّضةُ الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت، فقد أكّدت أنّ "قرارَ إسرائيل هو هجومٌ على المدافعين عن حقوق الإنسان، وعلى حرّية تكوين الجمعيّات والرأي والتعبير، وعلى الحقّ في المشاركة العامّة، ويجب إلغاؤه على الفور؛ لأنّ المنظّماتِ المعنيّة تُعدّ من أكثر المنظّماتِ الإنسانيّة وحقوق الإنسان حسنة السمعة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وقد عملت على مدى عقود بشكلٍ وثيقٍ مع الأمم المتّحدة، وتستندُ قراراتُ التصنيف بموجب قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيليّ عام 2016، إلى أسبابٍ مبهمة للغاية، أو لا أساس لها، بما في ذلك أنشطةُ حقوق إنسان سلميةٌ ومشروعةٌ تمامًا، مثل تقديم المساعدة القانونيّة للفلسطينيّين المعتقلين، وتنظيم الأنشطة للنساء في الضفّة الغربيّة و"تعزيز الخطوات ضدّ إسرائيل على الساحة الدوليّة".

وعقب إصدار القرار بأيّام، كشفت صحيفةُ "لوموند" الفرنسيّة، أنّ تصنيف "إسرائيل" 6 منظّمات فلسطينيّة غير حكوميّةٍ على أنّها منظّماتٌ "إرهابيّةٌ" وإلزام المانحين الأوربيّين بوقف تمويلها يمثّلُ ضربةً موجعةً للمجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، واستهدافًا حقيقيًّا للمنظّمات الحقوقيّة المشهود لها دوليًّا بالنزاهة والاستقلاليّة.

وأضافت الصحيفة، إنّ تصنيفَ الحكومة "الإسرائيليّة" لهذه المنظّمات غير الحكوميّة الست يسمح لها بإغلاق مكاتبها ومصادرة ممتلكاتها واعتقال موظفيها ثمّ سجنهم، فيما استطردت الصحيفةُ بأنّ "إسرائيل" بهذا القرار تكون قد وجّهت ضربةً غيرَ مسبوقةٍ للمجتمع المدنيّ الفلسطينيّ ومانحيه الدوليّين، وأشارت إلى أنّ وزير الأمن بيني غانتس الذي وقّع على القرار، كان هو أوّلُ عضوٍ في الحكومة "الإسرائيليّة" يلتقي، في أغسطس/ آب الماضي، رئيسَ السلطة الفلسطينيّة محمود عباس في رام الله منذ عقدٍ كامل، ومنذ ذلك الحين، أكّدت "إسرائيل" استمرارَ رغبتها في تعزيز السلطة الفلسطينيّة في الأراضي المحتلّة، من خلال التدابير الاقتصاديّة، مع استبعاد أيّة مفاوضاتٍ سياسيّةٍ مع الفلسطينيّين، وفي مقابل هذا كانت المنظّماتُ الستُّ غيرُ الحكوميّة تقومُ بدورٍ سياسيٍّ بارزٍ في الأراضي المحتلّة، كثقّلٍ موازنٍ للسلطة الفلسطينيّة.

الخطير أنّ "قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيليّ عام 2016" ينصّ على أحكامٍ بالسجن تتراوحُ بين 5 و25 عامًا للموظّفين وأعضاء المنظّمات المشار لها، وينصّ على مصادرة الأصول، وإغلاق المنظّمة، كما يجرّم تقديمَ الدعم- بما في ذلك المساعدة الماليّة، وكذلك نشر كلمات "المديح أو الدعم أو التعاطف"- مع ما بين ثلاث إلى خمس سنواتٍ في السجن، وقرار التصنيف يتعارضُ مع الحقّ في حريّة تكوين الجمعيّات للأفراد المتضرّرين، ولها تأثيرٌ رادعٌ على المدافعين عن حقوق الإنسان، والفضاء المدنيّ بشكلٍ عام، بحسب منظّماتٍ حقوقيّةٍ دوليّة.

كلّ ما سبق، يُشدّدُ على خطورة ترك هذه المؤسّساتِ الوطنيّةِ وحيدةً في هذه المعركة، وأيضًا على ضرورة أن تقومَ السلطةُ الفلسطينيّةُ بخطواتٍ عمليّةٍ حقيقيةٍ على الأرض لمواجهةِ قرارِ غانتس بعيدًا عن البياناتِ والإدانات؛ سواءً من خلال عدم الالتزام بالقرار وإعطاء تعليماتٍ للجهات الرسميّة والبنوك بعدم التعاطي مع ذلك القرار، أو من خلال تسهيل عمل المؤسّسات، والقيام بدورٍ دبلوماسيٍّ، والطلب بشكلٍ واضح من كلّ الدول أو الجهات، التي تتعاون مع مؤسّساتنا بعدم قطع تعاونها وتمويلها، لمواجهة الحرب متعدّدة الأشكال، التي يشنّها العدوُّ ضدّ شعبنا ومؤسّساته الوطنيّة■

نمطُ القتالِ اليمنيّ: إحباطُ التحطيم

عرفات الحاج. مسؤولُ قسمِ الشؤون العربيّة والدوليّة في «الهدف»

جمعت حملةُ السعوديّة وحلفائها على اليمن بين أنماط مختلفة لحملات الغزو والحروب والحملات الانتقاميّة التأديبيّة من الحقبة الإمبرّاطوريّة، فرغم أنّ العنوانَ السياسيّ للحملة هو إعادة سلطة حلفائها داخل اليمن، وهو ما يفترضُ الاحتفاظ بشيء ما قائم في هذه البلاد؛ ليحكمه حلفاؤها أو يديروه نيابةً عنها، إلا أنّ القراءةَ للوقائعِ العمليّاتيّة والخطوات السياسيّة المواكبة لها، تؤكد وجود سعي لتحطيم كلّ ما هو قائمٌ في اليمن، البُنى التحتيّة، الاقتصاد، المرافق الصحيّة والتعليميّة، وعلى عكس معظم الغزوات التي راهنت على إنشاء مناطق آمنة تحت سيطرتها، يستوطنها الخاضعون والمتعاونون، وتكون موضعًا للحكومة المحلّية العميلة للمحتلّ، وتشكّل بدورها نموذجًا جاذبًا لمن يرغبُ بالاستسلام؛ المنطقةُ الخضراءُ، كمقرٍّ للغزو الأمريكيّ في العراق، ونظيرتها في كابول، أو سايغون في النموذج الأمريكيّ.

من يلقي بعشرات الملايين من أطنان المتفجّرات على بلد، ضمنَ ملايين من الطلعات الجويّة، ويدفعُ بأكثرَ من 80% من سكان البلاد للمجاعة؛ لا ينوي إبقاء شيء ليحكمه، خصوصًا إذا نظرنا الى ما أحدثه الغزاةُ على مستوى الفعل السياسي والإداري، فقد قام الغزاةُ بتقسيم اليمن على نحو لم يعرفه في تاريخه، وشغلت مئاتُ التشكيلات العسكريّة؛ كثيرٌ منها مرتبطٌ بداعش والقاعدة، و استقدمت آلاف مؤلفة من المرتزقة، ولم تعد مدينةٌ يمنيّةٌ، بما في ذلك تلك الواقعة تحت السيطرة التامة للغزاة، والبعيدة عن عمليّات أنصار الله والجيش اليمني ، تعرف أدنى درجات الاستقرار، أو تلائم عيش اليمنيّين.

من الكارثي أن التفسير السائد للمصائب التي يُلحقها الغزاةُ باليمن واليمنيّين تربط ذلك بتخلّف حكّام السعوديّة أو الإمارات، وتفرّدهم بالحكم بعيدًا عن وجود مؤسّسات دولة بمعناها الحقيقي، مشكلةُ هذا التفسيرِ أنّه يغفلُ فعليًّا عن أنّ حملة الغزو منذ بدايتها حظيت بمواكبة حثيثة ومشاركة من قوًى دوليّة عُدّة، أبرزُها الولاياتُ المتّحدة وبريطانيا، بل وانخراط الأمريكيّين في القتال على الأرض، وتنفيذ إنزالات ضخمة في مناطقَ، مثل المكلا ، وأنّ الحديثَ عن غياب المؤسّسات والتخطيط في بلدان الخليج قد يصلح للتأريخ لمراحل بداياتها الأولى لا لوصف واقعها اليوم، خصوصًا فيما يتعلّق بمؤسّساتها العسكريّة الضخمة، التي تستأثر بموازنات هائلة، وتحشد وتستقطب خبراءَ عسكريّينَ وسياسيّين ومستشارين من كثير من دول ذات «خبرة استعماريّة» . ناهيك عن استبعاد هذا التّفسير لأكثر الوقائع التي تشير إلى أنّ هدف الحملة فعليًّا، هو التحطيمُ وعدمُ إبقاء شيء يسمحُ بنهوض دولة حقيقيّة ذات سيادة وطنيّة في اليمن، وهو ينصبُّ بالاتجاه ذاته الذي سارت فيه السياساتُ السعوديّةُ والخليجيّةُ تجاهَ اليمن طيلةَ العقود الماضية، وإن كان ذلك يتمّ بأدوات مختلفة، وبشكل أقلّ حدّة من الوحشيّة المفضوحة لحملة الغزو المستمرّة منذ سبع سنوات.

لا شكّ أنّ الغطرسة والاستعلاء لدى حكّام دول الغزو والنظرة من قبلهم لليمن وأهله، أدّت دورها في صياغة أهداف العدوان وشكله، لكن هذا لا

العودة إلى الفهرس

يعني بالضرورة أنّ الحملة كانت ضربًا من الجنون الغاضب لهؤلاء الحكام، فلقد جاء العدوانُ منسجمًا مع سياقٍ سياسيٍّ يرى في القوى الصاعدة باليمن عدوًّا لا يمكن هزيمته بمعركة عسكريّة تقليديّة، ويرى في اليمن، إذا ما قدّرَ له التمتّع بالاستقلاليّة والسيادة على موارده، والخروج من فلك الوصاية السعوديّة؛ خصمًا وتهديدًا لمصالح هذه الدول، ولأدوارها المشتركة مع حلفائها الدوليّين والإقليميّين، وهو ما جيءَ بجملة من الإجراءات المتّخذة على أرض اليمنِ لتترجمه، مثل الإصرار على فصل الجنوب، والسيطرة على موانئ اليمن وجزيرة سوقطرة التي تبدو جزءًا من رؤية لدور جغرافيّة اليمن وساحله وموانئه، في إطار أحلامَ التوسّع في إمبراطوريّة النقل البحريّ لحكام الإمارات، أو تصوّراتهم حول الشراكة في منظومة أمن إقليميٍّ مع الكيان الصهيوني، والرؤيةُ التي تمارسُ الدبلوماسيّةُ السعوديّةُ الدعايةَ لها؛ بشأن ضرورة عزل إيران ومحاربتها في الإقليم، ومعاقبة حلفائها والأطراف التي لا تُظهرُ انصياعًا للرؤية السعوديّة بشأن التعامل معها. وهنا للتذكير، فقد طالت الغضبةُ السعوديّةُ الإماراتيّةُ دولًا خليجيّةً أخرى لاتهامها بمخالفة الرؤية السعوديّة بشأن الإقليم والقوى السياسيّة فيه.

تجميعُ الفتات... كيف قاتل اليمنيّون؟

في مواجهة محاولة أيّ غاز للسيطرة على الأرض، يكفي لقوى المقاومة من أصحاب الأرض، شنّ حملات متتابعة أو متوازية من عمليّات حربِ العصابات، أن «تتبرعُث» قواتهم ويحرموا العدو من أي أهداف أو قواعدَ وعقد مركزيّة لضربها، وبالطّبع يشملُ ذلكَ التخلّي عن السيطرة على المدن، وتركها لقوّات العدو التي ستتكفّل باستثارة عداء سكّانها وزيادة المنحازين للتمرّد والمقاومة، ولكن هذا الخيار لم يكن متاحًا في الحالة اليمنيّة، فالانسحابُ من أيّ موضع كان يعني التسليم بتحويله لأرض مَحروقة على أيدي الغزاة، وتركَ السكّان يعانون من ممارساته الانتقاميّة بناءً على انتماءاتهم القبليّة أو المناطقيّة التي قد تشي بقربهم من المكوّن الرئيسيّ للمقاومة «الحوثيّين»، هذا ناهيك عن أن حملة الغزو من أيّامها الأولى سعت لإسقاط المعاقل الرئيسيّة للمقاومة، باستهدافها بالغارات الجويّة المركّزة، التي طالت سكانها وبناها التحتيّة في نوع من السعي لإبادة مكوّن يمنيٍّ عدّه الغازي مصدرًا للتمرّد ضدّه. حربُ العصابات بمفهومها التقليديّ والقديم كانت تعني لـ «أنصار الله» منح الشرعيّة لخصومهم الذين انضمّوا للغزاة، والسماح بإخضاع ملايين من اليمنيّين لسطوتهم، وربّما سوّق عشرات الآلاف منهم للقتال في صفوف الغزاة قسرًا.

الصمودُ والاحتفاظُ بالأرض

احتفظت القواتُ اليمنيّةُ المقاتلةُ ضدّ العدوان بالسيطرة على العاصمة صنعاء، وخاضت قتالًا مريرًا لمنع قوّات الغزو من الاقتراب منها؛ ومخطئٌ من يظنّ أنّ غارات التحالف لم تكبّد القوّات اليمنيّة خسائرَ هائلة؛ فببساطة، كانت قوى التحالف تدفع بمئات أو آلاف من اليمنيّين الذين جنّدتهم لساحات المعارك، ثمّ تقومُ قوّاتُها الجويّةُ بقصف المتقاتلين من حلفائها وأعدائها، أي أنّ تقنيّةَ الالتحام القريب بالعدو المتفوّق جويًّا كسبيل لتحييد قدرته الناريّة الجويّة لم تكُن متاحةً بالنسبة للمقاتل اليمنيّ.

ابتدع المقاتلون اليمنيّون وقياداتهم تكتيكات صغيرةً تكفل لهم الاحتفاظ بالسيطرة على الأرض، وفي الوقت ذاته تجنّب الأثر التدميريّ الهائل للغارات الجويّة، ناوروا واستفادوا من معرفتهم ببلادهم وجغرافيّتها في اختيار المواضع الأعلى تأثيرًا على سير القتال والاحتفاظ بها، قطعوا طرقَ إمداد الغزاة، أمسكوا بمواضعَ استراتيجيّة في الجبال، ودفعوا ثمنَ ذلك باهظًا على مستوى الأرواح، لكنّهم استطاعوا منعَ تقدّم قوّات الغزو وحلفائها في معظم المناطق التي اختاروا الاحتفاظ بها.

المبادرةُ الهجوميُّة.. صناعة الألم

منذ الأيام الأولى للحرب بادر اليمنيّون إلى شنّ عمليّات داخلَ الأراضي السعوديّة، لتفادي معضلة أساسيّة فرضتها طبيعةُ الحملة، فلقد أرادتْ السعوديّةُ وحلفاؤها شنَّ حرب بلا أيّ كلفة بشريّة على مستوى قوّاتها، تخوضها بمنْ جنّدتهم من اليمنيّين ودول عربيّة أخرى فلا تكلّفها خسارتهم شيئًا، لكنّ إثبات اليمنيّين قدرتهم على اختراق الحدود السعوديّة، وشنّ هجمات واسعة داخلها كبّدت السعوديّة خسائرَ فادحةً من أرواح جنودها، وانتهت بأسر مئات منهم، وحطّمت تصوّرها عن الحرب معَ اتّخاذ العمليّات اليمنيّة شكل الهجمات الصاروخيّة والغارات الجويّة بالطائرات المسيّرة، خصوصًا حين طالت هذه الهجماتُ منشآت استراتيجيّةً سعوديّةً على غرار الهجوم على محطّات شركة أرامكو والمصالح النفطيّة السعوديّة، هذه العمليّاتُ حسبما يقرأها حلفاءُ السعوديّة الغربيّون أدت لنقل تأثير الحرب للمجتمع السعودي، فحسب تقرير لمركز «مالكوم كير - كارنيغي» قادت الحربُ اليمنيّةُ لتغيّراتٍ في المجتمع السعوديّ.

صناعةُ البدائل:

ورث «أنصار الله» ومن التحق بهم من الجيش اليمني السابق، جزءًا من ترسانته من الأسلحة القديمة العائدة للحقبة السوفيتيّة، وهي أسلحةٌ حسب معظم التقديرات يمكن اعتبارها خارج الخدمة، إذا ما استثنينا البنادق الخفيفة والرشاشات المتوسطة والثقيلة، لكن سرعان ما أصبحت معسكراتُ قوّات الغزو ومراكزُ قيادتها عرضةً لضربات موجّهة دقيقة باستخدام صواريخَ منْ تلك التّرسانة القديمة، قد يصعب فهم ماهية التعديلات التي أدخلها التصنيعُ العسكريُّ اليمنيُّ على هذه الأسلحة تحت وطأة الغارات الجويّة الثقيلة. صحيحٌ أنّهم استفادوا من شيوع تقنيّات التوجيه الدقيق للصواريخ لدى الكثير من الدول، لكنّهم فعلوا هذا تحت النار وفي بلد محاصر تمامًا، معظم الناس فيه لا يكادون يجدون طعام يومهم.

هذا امتدّ لصياغة الخيارات العمليّاتيّة التي سمحت باستخدام هذه الصواريخ لإبادة بُنى قياديّة بأكملها في معسكرات قوى الغزو وقواعده في محيط مأرب في معسكري صافر وصحن الجن وغيرها، لا شكّ أنّ القدرة الاستخباريّة لأصحاب الأرض أدّت دورها، ولكن هناك الكثير على مستوى التخطيط وتحديد الأهداف التي تمّ قصفها وارتباط ذلك بمجمل المعركة، وما يتعلّق منها بإحباط تصوّر الغزاة عن الحرب وتبديد رهاناتهم على الاستمرار فيها.

تجميعُ القوّة.. والرهانُ على الهُويّة

الصمودُ والإمساكُ بالأرض والاحتفاظ بالسيطرة على معظم المحاور الأساسيّة التي استهدفتها قوى العدوان، مكّن أنصار الله من اكتساب ثقة المزيد من اليمنيّين، وقد راكموا على ذلك في ضوء لجوئهم للتسويات المحليّة ذات الطابع القبلي بهدف تجنّب جبهات قتالهم وتوسّعها وتقليص معسكر عدوّهم، هذه التسويات تحوّلت تدريجيًّا لواحدة من أدوات القتال في مواجهة الغزاة وقوّات «الشرعيّة»، فمن اضطرتهم الظروفُ أو دفعتهم الأطماع للالتحاق بقوّات هادي وآثروا إظهارَ الطاعة للتحالف؛ كان من السهل انتقالهم للحياد طالما وجدوا أنّ الطرف الآخر يمنحهم هذا البديل.

وأجاد أنصارُ الله تقديمَ خطابٍ وطنيٍّ يركّز على الهُويّة اليمنيّة الوطنيّة، بل وربّما مكن الغزو والعدوان اليمنيّين من تخليق فهم جديد لهذه الهُويّة التي قوّضت سنواتُ الفساد السياسي علاقةَ الأفراد بها، العدوان والاستهداف يعيدُ ربطَ اليمنيّين الرافضين للإذلال والقتل بهذه الهُويّة، فيما تبدو الأمورُ في معسكر حلفاء «التحالف» في هذا الجانب شائكة، فخلال سبتمبر المنصرم أحرقَ جنودٌ من تحالف الشرعيّة مخازنَ السلاح في معسكر صحن الجن، بعد أن نهبوا السلاح منها، وادّعوا أنّها تعرّضت لهجوم صاروخيٍّ من «أنصار الله»، وهو أمرٌ ليس غريبًا في علاقتهم مع من يستخدمهم «حطبًا» لحربه في مواجهة أبناء جلدتهم، ولا يتورّع عن قصفهم بالطيران متى شاء، خصوصًا أنّ بعضهم اقتيد للقتال بهذه الطريقة تحديدًا، ففي بدايات العدوان قُصفَ طيران التحالف وأباد لواءً كاملًا من الجيش اليمنيّ؛ اللواء 23 ميكانيكي المرابط قربَ حضرموت، لمجرّد اشتباههم بوجود من يرفض الانضمام لقوّات التحالف من بين أفراد اللواء، ولم يكن هناك خياراتٌ كثيرةٌ أمامَ كثيرٍ من الجنود الذين تلقّى ضباطهم تهديدات أو رُشى سعوديّة أو إماراتيّة للانضمام للتحالف.

التقدّم تحت النار

تشكّل عمليّةُ «ربيع النصر» التي أعلنت عنها قوّاتُ صنعاءَ منذ أيام مثالًا على الكيفيّة التي خسرت فيها قوّاتُ التحالف حربها، فعلى العكس ممّا هو متوقّعٌ ممّن يتعرّض للقصف، واصلت القوّاتُ اليمنيّة تقدّمها والسيطرة على مناطقَ جديدة كانت قد خسرتها في بداية العدوان، وتقريبًا باتت تسيطرُ الآن على كامل المحافظات في شمال اليمن باستثناء مأرب، التي باتت على أبواب مدينتها الرئيسيّة.

أجاد اليمنيّون الدفاعَ عن مدنهم ومناطقهم تحت القصف، دون مواقعَ ثابتة، وبقدرٍ عالٍ من المرونة في المناورة، لكنّ التقدّم لانتزاع السيطرة على أراضٍ شاسعة تحت النار والقصف هو أمرٌ أُعقدُ بكثيرٍ، أو لنقل ما تخيله معظم من شهدوا الحروب في هذا العالم، مستحيل.

خلال العمليّة المذكورة سيطرت القوّاتُ اليمنيّة على أكثرَ من 3 آلاف كيلومتر مربع، بما فيها مديريّاتٌ رئيسيّةٌ في محافظة مأرب التي تستميت السعوديّة للاحتفاظ بها؛ بوصفها آخرَ معقلٍ رئيسيٍّ لحكومة عبد ربه المنصور هادي، وفيها مقرُّ وزارة دفاعه وهيئة أركانه، وكذلك لاحتوائها على حقول نفط رئيسيّة ومدخلٍ أساسيٍّ للمثلث النفطيّ اليمنيّ.

يعلن التحالفُ عن شنّه مئات الغارات الجويّة يوميًّا على قوّات صنعاءَ المتقدّمة في محيط مأرب، ومع ذلك تقرّ المصادرُ العسكريّةُ اليمنيّةُ التابعةُ للتحالف بأنّها تخسرُ الأرض، وأنّ تقدّم قوّات صنعاء مستمرٌّ وبخطى ثابتة، ورغم عدم إعلان الناطقين باسم أنصار الله، واللجان الشعبيّة والجيش اليمنيّ عمّا تكبّدوه من خسائرَ في معركة مأرب، فالمؤكّد أنّ هذه الغارات لم تكن هيّنةً عليهم، ومع ذلك فإنّ قرارهم واضحٌ بالسيطرة على مأرب؛ سواءً بالقتال على الأرض أو ما يتمُّ إنجازُهُ من تسويات مع القبائل، تقدّم يجري بالآليات ذاتها، المرونة في المناورة، إدراك الأرض، تعاون السكان، التنظيم القتاليّ الممتاز، والأهمّ هو إيجاد ما يكفي من التواطؤ بين ذكاء المقاتل وجغرافيّته لتقليص تأثير طيران العدوان وغاراته الهائلة.

خاتمة.. هل انتهت الحرب؟

منذ شهور تسعى الإدارة الأمريكيّةُ لإقناع قيادة «أنصار الله» بوقف تقدّمهم المضطرد تجاه مأرب، والذهاب فورًا نحو التفاوض، فيما تتمسّك صنعاءُ بموقف واضح عنوانه، عدم الاستعداد لوقفٍ القتالٍ أو التعاطي مع المبادرة السعوديّة المعلنة دون الإنهاء الكامل للحصار.

رغمَ انهيار حلفائها على الأرض تماطلُ السعوديّةُ متمسّكةً باستمرار حصارها، واعتبار تفكيكه مؤجّلًا كجزءٍ من ترتيبات التفاوض والحلّ السياسيّ، أي أنّها متمسّكةٌ باستمرار استخدامها لواحدة من أدواتها الرئيسيّة في العدوان.

لا يزال معظمُ أراضي اليمن محتلّة؛ صحيحٌ أنّ المحافظات الرئيسيّةَ التي تحتوي الكثافةَ السكانيّةَ أحكمَ أنصارُ الله السيطرةَ عليها، لكن قوى التحالف أنشأت كيانًا متمسّكًا بالانفصال عن الجنوب، وصحيحٌ أنّ قوّات هادي مصيرُها قد حُسم بالخروج نهائيًّا من المعركة بعد سقوط مأرب الوشيك، لكنْ مصيرُ الجنوب هو المعركةُ المقبلةُ لليمنيّين، كذلك قد تخبّئ مائدةُ المفاوضات وما يحيط بها من توازنات دوليّة وإقليميّة لليمنيّين أسبابًا كثيرةً للعودة للقتال■

العودة إلى الفهرس

مواجهةٌ ساخنةٌ

د. محمد أبو ناموس – كاتب في الأدب الساخر

كعادته... وقف سيّدُ القوم، الحاكمُ بأمره، موعزًا لصبيانه أن يشمّروا عن سواعدهم ويجلوا حناجرَهم؛ لتصدحَ أصواتُهمَ عاليًا؛ ردًّا علىَ من يتطاول علَى سيّدهم، ومن تسوّل له نفسُهُ أن يتجرّأ ويرفعَ صوتَهُ، أو يمتنعَ عن المشاركة في تلبية دعواتِهِ والجلوسِ على مائدته، وتأديةِ الواجبِ الدنيويّ والدينيّ الذي يحتّم عليه تقبيل يدِ وليّ النعمة.

وكان بعد أن انفضّ اجتماعُ الصعاليك، وصدر منهم ما يسوءُ سيّدَ القوم، وبعد أن سمعوا؛ ووصلتهم تهديداتُ سيّدِ القوم وإنذاراته، التقى أحدُ هؤلاء أحدَ الصعاليك وأصغرهم، الذي ينحازُ لهم قولًا، ويعارضُهم فعلًا، ولا يجرؤ أن يخرجَ عن طوع سيّدَ القوم مع أحد رسل هذا الأخير، الذي حذّره قائلا: اسمع يا هذا، أحذرك من مغبّة التمادي والتطاولَ على سيّد القوم، فأنت طوال عمرك أحدُ صبيانه ومدلّليه!

الصعلوك: أرجوك أن تتفهّمني، وتوصل ذلك لسيّدنا بأنها مجرّدُ دعابة وفشة خلق وردة فعل على أحد عمّال سيّدنا، عندما صفعني على قارعة الطريق أمامَ عباد الله؛ بهدفِ إذلالي واستخدامي لمصلحته.

الرسول: ألا تعتقدُ أنّ هذه دعابةً سمجةً أغضبت سيّدَنا، وتطايرَ الشررُ من عينيه، لكنّني رجوته واستسمحته أن يعطيني فرصةً للتواصل معك، واستمزاج حقيقة رأيك.

بكى الصعلوكُ حتى اختلطت دموعُهُ بمخاطه، فاحتضنه الرسولُ وطيّب خاطرَه، وأردف يقول له: اترك لي المجالَ؛ لأصلحَ لك الأمرَ مع سيدنا، ثم خاطبه بجديّة وبصوته الحازم: أمّا أنت، فعليك التوجّهُ علانيةً لسيّد القوم، وتقبيلُ جبينه ويده، وإعلانُ التوبةِ وطلبُ العفو؛ عندها أضمنُ لك أن تحصلَ على ما تريد، وتقسمُ أنّك لن تعودَ لمَا يمكّرُهُ الصعاليكُ ويبطنون به مرّةً أخرى. كما عليك أن تعلنَ أمامَ القوم أنّ اللقاءَ الذي جمعك بسيّدك كان بناءً على طلبه ولمصلحة القوم. فردّ الصعلوك: السمع والطاعة لك ولسيّدِ القوم، لكن أتوسّل إليك أن تسعفني بما يَحفظُ ماءَ وجهي أمامَ الصعاليك.

أمّا سيّدُ القوم؛ فقد أوعز لكبير رسله أن يواصلَ والرسلَ كافةً تهديداته وتحذيراته واستعراض قوّته للصعاليك كافة، وأن يتجنبوا كبيرَ الصعاليك، الذي قرّر أن يتولى أمرَهُ شخصيًّا، بعد أن يلتقّوه جميعهم ويبلغوه غضبه عليه وتحذيراته له وردة فعله وإجراءاته التي لن يقوى عليها، مع إعطائه الوعود بأنّهم يستطيعون ردمَ الهوّة التي اتسعت بينهما؛ خاتمًا توجيهاته لسفرائه « فهذا كما تعرفون عنيدٌ وصعلوك بحقٍّ وحقيقة، لا يهاب الفقر، ولا يخشى الجوع، ولا يهادن، ولا يساوم، ومستعدٌّ للمنازلة في كلّ مكانٍ وزمانٍ مهما كانت نتائجها، لكن ابذلوا غاية جهودكم لزعزعةِ مواقفه».

فأسرعَ كبيرُ الرسل، والتقى كبيرَ الصعاليك، ودار بينهم حوارٌ، بل مواجهةٌ ساخنةٌ كادت أن تأتيَ على كلّ ما كان يدّعيه الطرفان من الحرص على حبل الودّ الذي كان يربط بينهما، وعلاقات المودّة والمحبّة وأواصر الأخوّة.

كبيرُ الرسل: لقد جئتُ اليوم لأُقرئك سلامَ سيّدنا، وأبلغك أنّ عينه حمراءُ عليكم، وقد استشاط غضبًا لما نُمِيَ إلى علمه ما تقولونه عنه.

كبيرُ الصعاليك: ألا تعرفُ أنّ العينَ الحمراءَ دليلُ مرض، وليستِ عافيةً؟ وهي بحاجة لعلاج. لهذا فهي لا تخيف أحدًا، بل تجلبُ الشفقةَ على صاحبها من أنْ يستفحلَ المرضُ ويصبحَ أعمىً! أبلغْ سيّدَك بأنّني لستُ خادمًا عنده، ولا عبدٌ له ولا لغيره، فأنا شريك له في الصغيرةِ قبل الكبيرة، وهذا كلامٌ لا عودةَ عنه ولا رجعة.

كبيرُ الرسل: هذا تطاولٌ على سيّد القوم، أدعوك للتراجع عنه هنا، وأحذّرك من المجاهرة به، وأعدُك بأنّني لن أبلغَ سيّدَنا بترّهاتك وفلتات لسانك غير المحسوبة، وأفعالك غير المقصودة.

كبيرُ الصعاليك: اسمع يا هذا، وقبل أن أتركك، أودّ أن أبلغك أن ما سمعته مني الآن، قد سبق وأن قلتُهُ لكلّ القوم؛ البعيد قبل القريب، وعلى مسمع ومرأى الجميع؛ لأنّني لا أخشى في الحقّ لومةَ لائم، فكما قيل (لا أخشى السيرَ في طريق الحق لقلة السائرين فيه) أبلغْ سيّدَك أن يتراجعَ فورًا عن أقواله وأفعاله، ويردعَ صبيانَهُ، ولقد أعذر من أنذر؛ لأنّ شعلة الحق لن تنطفئ، فأنت وأمثالُك الذين يجيدون اللعبَ على الحبال، فهم أشبهُ بلاعبي السرك، فحيَلُكم لن تنطليَ علينا، وتهديداتكم لن تخيفنا، فأنتم من تخدعون وتضلّلون سيّدكم قبل أيّ أحد. وخلاصةُ القول: اغربْ عن وجهي؛ لأنّي لا أريدُ سماعَ صوتك النشاز، ولا مشاهدة قباحة وجهك، فأنت ومن يدّعون الصعلكة متسوّلين، لا همَّ لكم إلا ملء البطون، وتعبئة الجيوب، والسجود لمن يعزّكم ويذلّكم؛ وليّ نعمتكم■

ماذا بعدَ هروبِ «الصيدةِ» السوريّةِ من بين قبضاتهم؟

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيٌّ/ البحرين

عندما تفجّرَ الصراعُ في سوريا في مارس/آذار2011، كان نظامُ زين العابدين بن علي في تونس قد سقط في يناير/كانون أوّل من العام نفسه، بعد هروبه للسعوديّة في السنة نفسها وأعقبه بشهرٍ واحدٍ الرئيس المصري حسني مبارك في 11فبراير/ شباط، بينما تفجّرَ الصراعُ الدمويُّ في ليبيا واليمن، وتصاعدت الحراكاتُ الشعبيّةُ في المغرب والبحرين وعمان والأردن وبعض الدول العربيّة الأخرى، وذلك في موجةٍ أطلق عليها الربيع العربي، وانتهى بعضُها بالقمع الشديد فيما أحدثت انفراجات نسبيّة في دولٍ أخرى في الجوانب الدستوريّة والسياسيّة والأمنيّة كما هو الحال في المغرب.

لكن المفارقة في الأزمة السوريّة هي أنّه ورغم أنّ الاحتجاجات انطلقت للأسباب نفسها التي انطلقت منها الحراكاتُ الشعبيّةُ وتحت شعار «خبز وحريّة وعدالة اجتماعيّة»، إلا أنّ الوضع السوري سرعان ما تحوّل إلى صراعٍ دام أنتج مآسيَ كبرى كشفت حجمَ التدخّلات الخارجيّة من دول الإقليم، بما فيها بعضُ الدول العربيّة أو الأجنبيّة وأدّت الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ دورَ المايسترو المحرّك لبقيّة الدول. ولولا الضوءُ الأخضرُ الأمريكيّ الذي تحدّث به آخرُ سفيرٍ أمريكيٍّ في دمشقَ روبرت فورد، الذي وجد بعد سنواتٍ أن تدخّل بلادِه وحلفائها في سورياً وصلت إلى طريقٍ مسدود بعد معارك القصير وحلب والغوطةً وجرود عرسال وسلسلة جبال القلمون في سوريا ولبنان، فكان له التصريحُ الشهيرُ الذي نشرهُ على شكل مقالٍ في صحيفة الشرق الأوسط السعوديّة، ووجّه حديثه لـ«المعارضة السوريّة» قائلا: «لا تنتظروا شيئًا من واشنطن، فالولايات المتّحدة غيرُ مستعدّة للمُخاطرة بحربٍ عالميّةٍ ثالثةٍ ولن تُتدخّل لوقف القصفِ السوريّ الروسيّ لمدينة إدلب». شكّل هذا التصريح - النصيحة صدمةً كبيرةً للجماعات المسلّحة التي تعتمد في التمويل على واشنطن وحلفائها الإقليميّين، بما فيهم الكيانُ الصهيونيُّ الذي تحوّل إلى قاعدةٍ خلفيّةٍ للدعم العسكري، ولعلاج جرحى الجماعات المسلّحة الذين تمّ جلبُهم من مائة دولة، وبلغ عددُهم قرابةَ مائة ألف مقاتلٍ، منهم من جاء من دول الاتّحاد الأوروبي، مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا وبريطانيا، ومنهم من جاء من جمهوريّات آسيا الوسطى وأفريقيا وجنوب آسيا، إضافةً للقادمين من الدول العربيّة الذين شكّلوا عصب الجماعات المتطرّفة.

على المستوى الخليجي، وبعد قرابة عام من اندلاع الصراع الدموي، انتشرت إعلاناتٌ في شوارع البحرين والكويت وبعض الدول الخليجية تدعو لدعم الجماعات المسلّحة في سورية، موظّفةً في ذلك أحاديثَ نبويّةً وآياتٍ قرآنيّة، فكان الشعارُ في البحرين والكويت «تجهيزَ غاز»، وزجّ فيها الحديثَ النبويّ «من جهّز غازيًّا في سبيل الله فقد غزا» ليزيد من حماسة الحملة ويوجّهها نحو الإيدلوجيّة المتطرّفة، التي قادتها جمعيّةُ الأصالة البحرينيّة (سلفية) وتقدّمت بها المشهد في 2012، وقرّر وفدٌ تشكّل من رئيسها النائب في البرلمان البحريني عبدالحليم مراد، والنائب الثاني لرئيس مجلس النواب الشيخ عادل المعاودة، وثلاثة آخرين من قيادة الجمعيّة، وقاموا بزيارة للمناطق التي تسيطر عليها الجماعاتُ المسلّحةُ بما فيها الجيش الحرّ، وقدّموا لهم ما تيسّر من تبرعات جمعوها لمواجهة النظام السياسي في سوريا. في العرف القانونيّ تعدّ هذه التبرعاتُ غيرَ قانونيّةٍ قام بها أفرادٌ من جمعيّةٍ سياسيّة معترفٍ بها ومسجّلة ضمنَ قانون الجمعيّاتِ السياسيّة في البحرين، فقد أقدم هؤلاء على نقل أموالٍ عبرَ الحدود؛ لدعم جماعاتٍ مسلّحة تعملُ ضدّ الدولة السوريّة، دونَ ترخيصٍ من الجهات البحرينيّة المختصّة. وقد حصدت الحملةُ

العودة إلى الفهرس

بضعةَ ملايين من الدنانير البحرينيّة، وقام الوفدُ بتسليمها للجماعات المسلّحة المعارضة في سوريّة، وبأخذ مقاطعَ مصوّرة تحتوي على خطابات لقيادات الجماعات المسلّحة، ولأعضاء الوفد السلفيّ البحرينيّ بهدف الترويج لحملات تبرّع أخرى.

حملةُ الجماعات السلفيّة البحرينيّة لدعم الجماعات المسلّحة في سوريّة ليست سوى بروفة لحملات أكبرَ تمّ فيها إدخالُ الجانبِ الأهليّ والشعبي. فبعد عام تقريبًا انتظمت حملةُ «تجهيز غاز» فيَ الكويت، وتقدّم الصفوفَ هناكَ الداعيةُ الشيخ عجيل النشمي الذي أفتى بأنّ المساهمة في الدعم المالّي للجماعات السوريّة المسلّحة « تعدّ فرض عين»، وقام سلفيو الكويت بتجهيز حملتهم تحت شعار «تجهيز 12 ألف غاز»، كلّ غاز يكلّف 700 دينار كويتيّ، وانطلقت فيً يونيو/ حزيران 2013، وكانت تستهدف جمعَ ملايين و400 ألف دينار كويتي على الأقل، ما يعادل قرابة 30 مليونَ دولار أمريكي تم جمعها، وهو مبلغٌ متواضعٌ إذا ما قيس بعشرات المليارات التي تمّ دفعُها لتلك الجماعات لإسقاط النظام السياسي في سوريّة أو أضعافه على الأقل، لكن الهدف الأبرز ليس ماليًّا كما يبدو، بل هو سياسيٌّ غايتُهُ تجييش الشارع لتأييد الجماعات المسلّحة التي فُتحت لها الحدودُ التركيّة التي تحوّلت إلَى مركز استقبال وتدريب وتسليح وتمويل وعبور لعشرات آلافَ الجماعاتٌ المسلّحةٌ القادمّة من أصقاع الدنيا، والزجّ بهم في المحرقة السوريّة، ووَفْقَ ما تقرّرُهُ غرفةُ «موك السوداء» التي هي غرفة عمليّات عسكريّة تقودُ وتوجّهُ المسلّحين وتزوّدهم بإحداثيّات الجيش السوريّ وحلفائه، وهي مكوّنةٌ من الدول التي أعلنت مواقفها العدائيّة للنظام السوري، وعلى رأسها الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ وتركيا ودولٌ أوروبيّةٌ وعربيّة، بالإضافة للكيان الصهيوني.

كانت حملةُ الكويت أكثرَ نجاحًا من حملة البحرين؛ نظرًا للوضع المالّي للكويت. لكن، في يونيو/ حزيران 2015، من حملة الكويت السلفيّة، أعلنت وزارةُ الأوقاف الكويتيّة أنّ حملات التبرّعات وجمع الأموال يجب أن تتمّ عبرَ لجانٍ مختصّة ومساجدَ محدّدة من قبلِ الأوقاف، وشدّدت على أنّهُ لا يجوز جمع الأموال بصورة عشوائيّة. إنّ حملات التبرّعات لتجهيز مقاتلين في سوريّة هي إعلاناتٌ عشوائيّةٌ تنشر عبرَ مجلّات غير مرخّصة، وإنّ الأوقافَ تلاحقُ المسؤولينَ عن هذه الحملات.

لقد تورّط القائمون على حملات دعم الإرهابيّين وتجهيزهم وتمويل شراء الأسلحة الثقيلة بمختلف أنواعها، ما فضح أمر هؤلاء واضطرّ مجلس الأمن الدوليّ إدراج أسماء بعضهم على لائحة الإرهاب السوداء، مثل حجاج العجمي وحامدين حمد العلي ووضعهم على لائحة العقوبات الدوليّة الخاصّة بتنظيم القاعدة. وبالتزامن، دشن كويتيون معارضون لحملات التبرّع السلفيّة الداعمة والمموّلة لتنظيم القاعدة والجماعات المسلّحة، حملةً مضادّةً تطالب بمحاكمة الداعية السلفيّ شافي العجمي بعد أن ظهر في فيديو انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو يفتخرُ بنحر رجل دين وطفله البالغ من العمر حوالي 10 سنوات في منطقة حطلة في ريف دير الزور، كما قتلَ عددًا كبيرًا من أبناء المنطقة. وفي أغسطس / آب 2014، ألقت السلطاتُ الكويتيّةُ القبضَ على السلفيّ شافي العجمي لدى عودته إلى الكويت.

لقد أفرزت الحربُ خرابًا مهولًا وكوارثَ ليس من السهل تجاوزُها، وخسائرُ فلكيّةٌ لا تقدّر بثمن خصوصًا الخسائر البشريّة. ففي منتصف مايو / أيار 2021، أشارت الأمينةُ العامة للجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا «إسكوا» رولا دشتي، إلى أنّ كلفة الحرب في سوريا بلغت 442 مليار دولار. لكن تقرير آخر صدر في مارس/ آذار 2021 عن منظّمة الرؤية العالميّة «وورلد فيجن» وشركة فرونتير إيكونيميكس لتطوير النتائج الاقتصاديّة، أفاد «أن التكلفة الاقتصادية للنزاع في سوريا بعد 10 سنوات تقدّر بأكثرَ من 1,2 تريليون دولار»، وأضاف التقريرُ بأنّه «حتى إذا انتهت الحرب اليوم، فستستمرّ تكلفتها في التراكم لتصل إلى 1,7 تريليون دولار حتى عام 2035. وأشار التقرير الذي حمل عنوان «ثمن باهظ للغاية: تكلفة الصراع على أطفال سوريا»، إلى أن الصراع في سوريا يعدّ من أكثر النزاعات الدمويّة بالنسبة للأطفال، والأكثر تدميرًا، حيث يقلّل من متوسط العمر المتوقّع للأطفال بمقدار 13 عاما». وقال التقريرُ أنّه «تمّ استخدامُ نحو 82 بالمئة من الأطفال الذين جنّدتهم الجماعاتُ المسلّحةُ في أدوارٍ قتاليّةٍ مباشرة، وكان 25 بالمئة منهم دون سن الخامسةَ عشر، وقُتل نحو 55 ألف طفلٍ منذ بَدْءِ النزاع».

وفي السياق ذاته، تشير تقاريرُ عدّةٌ إلى أنّ عددَ النازحين السوريين بلغ 12,2 مليون شخص يشكّلون 53 بالمئة من عدد السكّان البالغ 23 مليون نسمة، منهم ، مليون لاجئ في الدول المجاورة و6,7 مليون نازح داخلَ سوريا، وأن 80 بالمئة من السوريّين يعيشون في فقر مدقع، في حين تصل البطالةُ إلى 75 بالمئة. لقد كان هناك استهدافٌ كبيرٌ للبُنى التحتيّة وللبنيّة الاقتصاديّة بما فيها مئاتُ المصانعَ التي تم تفكيكُيها، خصوصًا من مدينة حلب، وتمّ بيعُها خردةً في تركيا، فتراجع حجمُ الاقتصاد من 60 مليار دولار إلى 10 مليارات دولار، وتراجع حجمُ الموازنة العامة للدولة من 18 مليار دولار إلى 8 مليارات دولار، وفقدت الليرةُ السورية الكثير من سعر صرفها أمام العملات الاجنبية، وتراجعت الأجور إلى مستويات دنيا لا تفي بمتطلّبات المعيشة. ويشير تقريرٌ سوريٌّ رسميٌّ إلى أنّ 67 بالمئة من قدرة سوريّة الصناعيّة قد دمّرت بالكامل، وبلغت خسائر القطاع الزراعي 25 مليار دولار، وخسائر قطاع السياحة بلغت 14 مليار دولار، وخسر قطاع النفط والغاز نحو 60 مليار دولار.

لا شكّ أنّها أرقامٌ فلكيّةٌ مفزعةٌ ومرعبةٌ لكلّ متابع للشأن السوريّ والمنطقة، وللشعب السوريّ الضحيّة الأكبر، سواءً من حيث مئاتُ مليارات الدولارات التي تمّ ضخّها في الحرب، حتى أصبح الرقم «خردة» بالخليجي أو «فراطة» بالشامي، ذلك الذي أفشاه وزيرُ الخارجيّة القطريّ السابق الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني، في مقابلة تلفزيونيّة، وأفاد فيها بأنّ دولَ المنطقة ضخّت 138 مليار دولار... خردةً أمامَ أكثر من تريليون دولار، أو من حيث الخسائرُ وحجمُ التدمير المتعمّد الذي تعرّضت له سوريا طوال أكثرَ من عشر سنوات على الصعد البشريّة والبُنى التحتيّة والاقتصاديّة كافةً، ما يؤكد على أنّ هذه الحربَ قد دُبّر أمرُها بليل، وجُنّد لها عشراتُ الآلاف من أجل إخراج سوريا من الصراع العربيّ الصهيونيّ مثلما تمّ إخراجُ العراق ومصر قبلها■

مؤتمرُ أربيل وتورط حكومتي بغداد و كردستان:
بين المعلن والمخفيّ

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ الأردن

من تابع التصريحات الحكوميّة العراقيّة المنددة بمؤتمر أربيل التطبيعيّ، والداعية لمحاكمة من عمل على الإعداد له والمشاركة فيه، وتوقيع أقصى العقوبات بحقهم وَفقَ قانون العقوبات العراقي؛ يكتشف أنّ هذه التصريحات لا تعدو كونها محاولةً مكشوفة لامتصاص غضب الشارع العراقي المناهض للتطبيع، الذي يصفه بأنّه خيانةٌ وطنيّةٌ وقوميّة؛ فالحكومة العراقيّة لم تُقدمْ على أيّة خطوة لاعتقالهم، ولم تمارس ضغطًا حقيقيًّا على حكومة إقليم كردستان لتسليمهم للقضاء العراقيّ، ناهيك أنّ الحكومة استثمرت موضوعَ الانتخابات البرلمانيّة لتجاوز المسألة برمّتها، وإنْ كانت بعضُ الكتل الانتخابيّة استثمرت موضوعَ التطبيع والموقف منه في السياق الانتخابي.

هذا كلُّهُ من جهة، ومن جهة أخرى، لم يجرِ تسليطُ الضوء على دورِ حكومة إقليم كردستان في دعم انعقاد هذا المؤتمر في عاصمة الإقليم «إربيل»، التي زعمتْ بأنّها لم تكن في صورة عقدِ هذا المؤتمر، وهي التي تملك أجهزةً أمنيّةً وعسكريّةً مناظرةً لأجهزة الحكومة العراقيّة؛ ناهيك أنّ المؤتمرَ الذي عقد لم يضمَّ شخصيّات كرديّة للتمويه بأنّ حكومةَ كردستانَ لا علاقةَ لها بالمؤتمر.

حكومةُ إقليم كردستان ودورُها التطبيعي

يذهبُ العديدُ من المحلّلين، إلى أنّ القوّةَ الرئيسيّةَ التي عملت من وراء الستار لعقد المؤتمر، هي قيادةُ الحزب الديمقراطي الكردستاني التي تقود حكومةَ الإقليم؛ ارتباطًا بعوامل عدّة، أبرزُها:

1- أنّ هنالك علاقةً تاريخيّةً وتقليديّةً تربطُ قيادةَ الحزب بالكيان الصهيونيّ منذ نهاية خمسينات ومطلع ستينات القرن الماضي، في عهد الملا مصطفى البرزاني، الذي كان ينسّق مع العدو الصهيوني في مواجهة حكومة العراق السابقة وقيادته.

2- أنّ الحضور الإسرائيليّ موجودٌ حتّى اللحظة في إقليم كردستان، وتصاعد هذا الحضورُ إبّان استفتاء الإقليم بشأن الانفصال عن الدولة العراقيّة.

3- لم تكتفِ حكومةُ الإقليم بالصمت على الحضورِ الدبلوماسيّ الخفيّ للعدو، بل تجاوزته بالموافقة على إقامة محطّة لجهاز المخابرات الإسرائيليّ «الموساد» على مقربةٍ من مطار أربيل الذي سبق وأن قصفته المقاومة العراقيّة بالصواريخ.

حكومةُ الكاظمي والخيارُ الأمريكي

الأمورُ لم تتوقّف على حكومة إقليم كردستان، بل إنّ أطرافًا أساسيّةً في الحكومة العراقيّة وفي الرئاسات الثلاث - لم تقدم على أيّة خطوة عمليّة لاعتقال منظمي المؤتمر؛ وذلكً ارتباطًا بخياراتٍ سياسيّةٍ محدّدة أبرزُها:

1- أنّ هذه الأطرافَ وقّفت - ولا تزال تقف - مع بقاء قوّات الاحتلال الأمريكيّة في العراق، تحت مبرّرِ مكافحة الإرهاب، وتدريب القوّات العراقيّة، في تناقض واضح مع قرار البرلمان العراقي السابقِ بشأنِ خروج القوّات الأمريكيّة من العراق.

2- الأطرافُ الرئاسيّةُ الثلاثةُ (رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ورئيس

العودة إلى الفهرس

الجمهورية برهم صالح، ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي) يتمثّل خيارُها السياسيّ بالتوجّه الدائم تجاهَ أمريكا، ورفض التوجّه تجاهَ الشرق، وهي وقفت ضدَّ الصفقة الاقتصاديّة (30 مليار) دولار التي أبرمها رئيسُ الوزراء السابق عادل عبد المهدي مع الصين، التي تصبّ في مصلحة الاقتصاد العراقيّ وبنية العراق التحتيّة.

ويجزمُ العديدُ من المحلّلين أنّ خيارَ التوجّه نحو أمريكا يغطّي سياسيًّا خيار المطبّعين في مؤتمر أربيل، وأنّ التصريحات الصادرة عن أصحاب هذا الخيار جاءت لامتصاص غضب الشارع العراقي الرافض للتطبيع ولمنطق التسويات معه، مطلق تسويات.

وبهذا الصدد قال الأمينُ العامُ لفصائل أهل الحق - أحد مكوّنات الحشد الشعبي – الشيخ قيس الخزعلي، خلالَ مقابلةٍ مع الميادين، «هناك جبهتان: جبهةٌ فيها من يعتقد بضرورة بقاء الحشد الشعبي وخروج القوّات الأجنبيّة، وجبهةٌ ثانيةٌ فيها من يعتقد بضرورة حلّ الحشد وربط العراق بالغرب، ومن هو باطنًا مع التطبيع، مشيرًا إلى أنّ الفترة التي جرت فيها التظاهرات لا تعكس طبيعة الوضع في العراق، وخصوصًا بعد الانتصار على تنظيم داعش».

الانتخاباتُ مدخلٌ للتغريب وتسهيل عمليّة التطبيع

ما يجبُ الإشارةُ إليه هنا أنّ أصحاب الخيار الأمريكي في العراق لم يتراجعوا عن توجّههم الخفّي الداعم للتطبيع، بل أجّلوا السير في هذا المسار بانتظار توفير متغيّرات جديدة تسمح بتمريره، وفي هذا السياق جاءت عمليّة تزييف الانتخابات لضرب الحضور الفاعل «لتحالف الفتح» المشكّل من فصائل المقاومة والحشد الشعبي في البرلمان، لتشكّل مدخلًا لتحجيمها، بوصفها رأسَ الحربة في مواجهة قوّات الاحتلال الأمريكيّة في العراق، وفي مواجهة نهج التطبيع مع العدو الصهيوني.

وقد أدّت مفوضيّةُ الانتخابات دورًا رئيسًا في تزييف إرادة الناخب العراقي لصالح الكتل الموالية لأمريكا، ولصالح كتلة شيعيّة (التيار الصدري) المناوئ لإيران، الذي بات يقيمُ علاقاتٍ وثيقةً مع السعودية، وسبق أن اصطفَّ معها سياسيًّا ضدّ النظام القومي في سورية.

ولعلّ التصريح الصادر عن مقتدى الصدر غداة الإعلان عن النتائج الأوليّة للانتخابات، يفسّر حقيقةَ اصطفافه السياسي، إذ إنّه طالب فورًا بتجريد الميليشيات العراقيّة من سلاحها، وتسليم السلاح للدولة العراقيّة، في إشارة منه إلى فصائل الحشد الشعبي، متجاهلًا حقيقةَ الدور المركزي لهذه الفصائل في تطهير العراق من تنظيم داعش الإرهابي.

سبق لمفوضيّة الانتخابات أن أصدرت قرارًا بعدم شمول منتسبي الحشد بالتصويت الخاص؛ أسوةً بمنتسبي الجيش وقوّات الأمن العراقي، رغم أنّ هناك قرارًا حكوميًّا منذ بَدْء الحرب على داعش بأنّ فصائل الحشد جزءٌ من الجيش العراقي، وتتبع القائد العام للقوّات المسلّحة العراقيّة، هذا (أوّلًا). (وثانيًا) لقد ثبت وَفْقًا لمصادر الحشد الشعبي بأنّ هناك تناقضًا بين مخرجات الفرز اليدوي ومخرجات الفرز الإلكتروني، وأنّ هناك ما يزيد عن مليوني صوت لم يتمّ احتسابُها لصالح الحشد الشعبي ولحلفائه في الهيئة التنسيقيّة، كلّ ذلك بهدف إخراج الحشد الشعبي من دائرة التأثير في القرار السياسي، ولعل الإعلان المبكر وقبل صدور النتائج النهائيّة للانتخابات، بأنّ تحالف الفتح لم يحصل سوى على 14 مقعدًا في البرلمان، مقارنةً بـ (47) مقعدًا حصل عليها في البرلمان المنتهية ولايته، لمؤشر على التلاعب الواضح والمكشوف في نتائج الانتخابات.

يضاف إلى ما تقدّم، دخولُ أكثرَ من طرف للتأثير على نتائج الانتخابات، ونخصّ بالذكر (أوّلًا) السفارة الأمريكيّة التي أدارت اجتماعات متلاحقة عشيّة الانتخابات؛ بهدف التأثير على النتائج (وثانيًا) بعثة الأمم المتحدة للرقابة على الانتخابات التي لم تسمح لمندوبي بعض الكيانات السياسيّة حضور عمليّات الفرز (وثالثًا) دخول الإمارات – حسب مصادر الحشد الشعبي – على خطّ الانتخابات عبر دورها في دعم الفرز والتزوير الإلكتروني؛ نظرًا لمصلحتها في أن تفوزَ جهاتٌ عراقيّةٌ مؤيدةٌ للتطبيع مع العدو الصهيوني.

بقي أن نشير إلى أن مهمّة تيار التطبيع في الحكومة العراقيّة لن تكون سهلة في ضوء تحالف الحشد الشعبي، الذي لن يسلم بنتائج الانتخابات، وسيقف بالمرصاد مع بقية المكوّنات العراقيّة ضدّ خيار التطبيع الخيانيّ.

نهجُ التطبيع يبحثُ عن خيارٍ يتمّ طبخُهُ على نارٍ هادئة

فمؤتمرُ أربيل التطبيعي، الذي عقد عشيّةَ الانتخابات البرلمانيّة بتخطيط وتنظيم من قبل ما يسمى «مركز اتصالاتٌ السلام الأمريكي» (The Center for Peace Communications) وشاركت فيه 300 شخصيّة عشائريّة ادّعت أنّها تمثّل ستّ محافظات ذات أغلبيّة سنيّة وشيعيّة (بغداد، المَوصل، صلاح الدين، ديالي، الأنبار ونينوى) تحت عُنوان «مُؤتمر السّلام والاسترداد»، كان بمثابة دوريّة استكشافيّةَ لرصد مزاج الشعب العراقي وردود فعله حيال خيار التطبيع ، إذ جاءت ردود الفعل الشعبيّة على المؤتمر ومخرجاته معاكسةً بالمطلق لتوجّهات المؤتمر وقراراته.

لقد توقّعت الجهةُ المنظّمةُ للمؤتمر، وبمباركة ضمنيّة من حكومة كردستان العراق، ومن أطراف في الحكومة العراقيّة، بأنّ المؤتمر ومخرجاته، سيشكّل محطّةً يمكن البناءُ عليها، بعد رصد ردود الفعل عليها، لكن حجم ردود الفعل التي صدرت من أغلبيّة المكوّنات السياسيّة والطائفيّة والعشائريّة والإثنيّة، أذهلت المراقبين والدوائرِ الصهيوأميركيّة، وكشفت أنّ العراق ليس تربةً خصبةً يمكن أن تنمو فيها بذرة التطبيع.

ولم يخطر على بال الجهة الأمريكيّة المنظّمة للمؤتمر، بأنّ مخرجات هذا المؤتمر ستسير بالاتجاه المضادّ للمخطّطات الصهيوأميركيّة، وأنّ سحر المخطّطين وأدواتهم في العراق من أشباه المثقّفين، ومن وجوه تدّعي المشيخة في القبائل العراقيّةً؛ انقلبَ عليهم وباتوا يبحثون عن خيارٍ آخرَ يتمُّ طبخُهُ على نارٍ هادئة لتمرير عمليّة التطبيع بالتدريج، بعدَ ردود الفعل الشعبيّة والرسميّة العراقيّة المنددة بالفعلة المشينة، وغير المسبوقة في الدول العربيّة منذ توقيع معاهدات السلام مع الكيان الصهيوني، ابتداءً من كامب ديفيد مرورًا باتفاقيّات أوسلو ومعاهدة وادي عربة وصولًا لاتفاقيّات إبراهام التطبيعيّة الخيانيّة، بين كلٍّ من الإمارات والبحرين وسلطنة عمان والسودان والمغرب وبين الكيان الصهيوني، التي أدّى فيها الحكمُ السعوديُّ دورَ العراب■

من حلفِ بغدادَ القديمِ إلى حلفِ التطبيعِ الجديدِ
تاريخٌ حيٌّ وأهدافٌ ثابتةٌ وأشكالٌ متغيّرة

د. عابد الزريعي. مديرُ مركز دراسات أرض فلسطين للتنميّة والانتماء/ تونس

تمضي أحداثُ التطبيع ووقائعُهُ الجاريةُ والمتراكمةُ منذ سنوات، نحو تحوّل نوعيٍّ يتّخذ صيغةَ التموضع الصهيونيّ في أكثرَ من بلد عربيّ، ويمكنُ أنْ نرصدَ ملامحَ هذا التموضع في اتفاقات إبراهام، وما رافقها وترتب عليها من توقيع اتفاقيّات تعاون شملت مختلفَ النواحي السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة والتربويّة، بين البلدان المنخرطة في هذه الاتفاقيات وإسرائيل. ويبدو أنّ المسألةَ لن تقتصر في مساراها على ما تمّ إنجازُه، وإنّما ستمضي تجاهَ انخراط بلدانٍ عربيّة أخرى في المسار ذاته؛ طوعًا أو كرهًا. السؤالُ الذي ينهضُ على هذا التصوّر الأوّليّ، هو هل تمضي عمليّةُ التموضعِ المشار إليها في شكلٍ خطيٍّ متواصل، أم ستفرزُ – بدورها – تحوّلًا نوعيًّا جديدًا، يتمثّل في بناء حلفٍ بين إسرائيل وهذه البلدان، بما يعنيه ذلك من انخراطٍ كليٍّ في استراتيجيّةٍ واحدة، بكلّ ما تتضمّنه من استعداد مشترك لمواجهة بلدانٍ أخرى؛ سواءٌ أكانت عربيّةً أو غيرَ عربيّة؟ وإذا مضت الأمورُ في هذا الاتّجاه، فما نوعُ هذا الحلف؟

إجابةً على هذا السؤال، نستطيعُ القول: إنّ المسار العام للأحداث، يمضي في هذا الاتجاه بخطًى متسارعة، لن يوقفها إلا مسارٌ مضادٌّ يمضي بخطواتٍ أسرعَ لإجهاضه وقطع الطريق عليه.

أوّلًا: تاريخٌ حيٌّ

يعودُ بنا الحديثُ عن الأحلاف إلى حلف بغداد، أشهر الأحلاف التي شهدتها المنطقةُ في الخمسينات من القرن الماضي. والمفارقةُ أنّ الصيغةَ التي يمكن أن تنشأ عن المسار المشار إليه، تشكّل في جوهرها على الأهداف ذاتها، التي انضوى عليها حلف بغداد، آخذين بعين الاعتبار المتغيّرات الحاصلةَ على مستوى العالم والمنطقة. فقد أُنشئ حلفُ بغدادَ بتاريخ 24 فبراير عام 1955، وضمّ كلًّا من: بريطانيا والعراق وتركيا وإيران والباكستان، واتّخذ من أنقرة مقرًّا له، وجعل من منطقة الخدمة، الشرق الأوسط وأوروبا، مجالًا لعمله حتى تاريخ إقفال ملفه عام 1979. أمّا بالنسبة لأهدافه المحدّدة؛ فهي تنحصرُ في أربعة:

1ـ حصارُ حركة التحرّر العربيّة التي كانت بؤرةً توهّجها تتركّزُ في منطقة القلب من خلال ثورة 23 يوليو. لذلك كان الضغطُ على منطقة قلب الوطن العربيّ يتوافقُ مع استراتيجيّة شدِّ الأطراف، التي انتهجتها إسرائيل في تلك الفترة، في محاولة للضغط للإشغال من خلال بناء علاقاتٍ وطيدة مع أطرافها، وهنا نفهمُ موقعَ إيرانَ في ذلك التاريخ.

2ـ حمايةُ مصادرِ النفط في الخليج، ومنع الوصول إليها مَن قبل أيّة قوّة أخرى، وقد أصبح ذلك هدفًا رئيسًا؛ خاصّةً بعد إعلان رئيس الوزراء الإيراني الدكتور مصدق تأميمَ شركة النفط الإيرانية في 15 اذار 1951، حيث تمّ الانقلابُ عليه بترتيبٍ من المخابرات الأمريكيّة، وإسقاطه نتيجةً لتلك الخطوة.

3ـ مواجهةُ الاتّحاد السوفييتي، ومنعه من الوصول إلى المنطقة، وهنا يقومُ القوسُ الإيرانيّ التركيّ بدورٍ مركّب، حيث يتمُّ تشغيلُهُ أداةَ ضغطٍ على قلب الوطن العربيّ؛ انسجامًا مع التوجّه نحو حصار حركة التحرّر العربيّة؛ وأداةَ صدٍّ «للخطر الشيوعيّ» كما كانت تروّج أجهزةُ الدعاية الغربيّة. وفي هذه النقطة بالتحديد يتكشّفُ حلفُ بغدادَ – كصلة وصلٍ بين حلف شمال الأطلسيّ، وحلف جنوبٍ شرقي آسيا – وكمتمّم للطوق الذي ضربته الدولُ الغربيّة حولَ الاتّحاد السوفياتي.

4ـ حمايةُ أمنِ إسرائيلَ في المنطقة، وهو بيتُ القصيد، وفي هذا الصدد نرصدُ تصريحًا مهمًّا لوكيل وزارة الخارجيّة الأمريكيّة – آنذاك – يقول فيه حرفيًّا: إنّ حلفَ بغدادَ ينطوي على ضمانة لإسرائيل، وإنّ سياستَنا تقومُ على خلقِ جهازٍ دفاعيٍّ عسكريٍّ في منطقة الشرق الأوسط، تكونُ فيه إسرائيلُ جنبًا إلى جنبٍ مع الدول العربيّة.

ومنَ الجليّ أنّ هذه الأهدافَ تتّسمُ بالانتظام والتساند بعضها بعضًا بشكلٍ كبير، فوجودُ إسرائيلَ وأمنُها يشكّلانِ ضمانةً لتحقيق الهدف الأوّل والثاني، الذي يشكّل – بدوره – أحدَ مبرّرات وظيفتها ووجودها، بكلّ ما يحفّ بذلك من حفاظٍ على التجزئة والتبعيّة للمركز الإمبرياليّ بالنسبة للدول العربيّة من ناحية، وصدّ أيّة محاولةٍ من قبل قوًى دوليّةٍ للوصول إلى هذه المنطقة الحيويّة من ناحيةٍ ثانية.

العودة إلى الفهرس

ثانيًا: أهدافٌ ثابتة

تؤكّدُ إعادةُ قراءة الأهداف التي تأسّس عليها حلفُ بغدادَ، أنّها لم تتغيّر في جوهرها، وإنّما تغيّرت وتبدّلت الوقائعُ المرتبطةُ بها، وبالنتيجة تبدّل الشكلُ واحتفظت بالجوهر، المتمثّل في منع أيّة قوّةٍ من الوصول والتمركز في الإقليم، فإذا كان الاتّحادُ السوفييتي قد انهارَ، فقد نهضت روسيا والصين. وإذا كان عبدُ الناصر قد رحل واجهضت من بعده ثورةُ يوليو، فلا بدّ من أخذ الاحتياط لمنع توهّج أيّة جذوة، لا سيّما وأنّ قوى المقاومة والصدّ تتشكّل، وباتت تفعلُ وتؤثّرُ في الواقع، وإذا كان أحدُ أضلاع الحلف القديم «إيران»، قد أصبح في الموقع النقيض تمامًا، فلا بدّ من العمل على تطويعه وإعادته إلى موقعه أو كسره، إلى جانب ذلك يبقى النفطُ حاجةً وتبقى إسرائيلُ وظيفةً. ولكن في ظلّ متغيّرٍ دوليٍّ يتمثّلُ في ضرورة حشد القوى الإمبرياليّة في مواقعَ جغرافيّة لمواجهة قوًى ناميةٍ جديدة، مثل الصين، وهنا بالضبطِ يتعاظَمُ دورُ إسرائيل الوظيفيّ في الإقليم. ومن أجل القيام بتلك الوظيفة في ظلّ المتغيّرات القائمة، تستعادُ صيغةُ تصريح الخارجيّة الأمريكيّة في الخمسينات بنصّه: «وأنّ سياستَنا تقومُ على خلق جهاز دفاعيٍّ عسكريٍّ في منطقة الشرق الأوسط، تكونُ فيه إسرائيلُ جنبًا إلى جنبٍ مع الدول العربيّة».

ثالثًا: أشكالٌ متغيّرة

أن تكونَ إسرائيلُ في حلف عسكريٍّ جنبًا إلى جنب مع الدول العربيّة، ذلك هو الجوهر، أمّا الشكلُ؛ فيتبدّى في صيغة هذه العلاقة، علمًا بأنّ إسرائيلَ لم تكن ممثّلةً بشكل مباشر في حلف بغداد، في حين أنّ المطلوبَ - الآن - أن تكونَ طرفًا مباشرًا في أيّة صيغة مطروحة للبناء. هذا أوّلًا، وثانيًا: أنّ حلفَ بغدادَ الذي اتّخذ شكلَ القوس الخارجيّ الضاغط على خاصرة الوطن العربيّ؛ لم يعد مطروحًا بهذه الصيغة، وإنّما بات المطلوبُ هو تشكيلٌ جديدٌ معاكس، أي التشكّل في منطقة القلب، والتصويب على الجوار الجغرافيّ، وتحديدًا إيران. إنّ شرط الاستجابة إلى هذين المتغيّرين يستدعي بالضرورة مسألتين متلازمتين هما:

1ـ الاشتغالُ على التفكيك البينيّ بين الدول العربيّة بعضها بعضًا، وفي داخل كلّ دولة على أساس مناطقيٍّ وجهويٍّ وعشائريٍّ.. إلخ، مع التركيز على البعد الطائفيّ، من أجل تسويغ مواجهة إيران عقائديًّا، ذلك أنّ الحديث عن التهديد الإيرانيّ وتدخّلها في المنطقة يبقى دون أثرٍ كبير، إذا لم يتمّ إسنادُهُ ببعد عقائديٍّ يقوم على أساس صراعٍ سنيٍّ شيعيّ.

2ـ الاشتغالُ على التطبيع مع إسرائيل، وتوسيع مجال التطبيع ليشمل كلّ المستويات، بما يخلقُ الأرضيّةَ للتموضع في بلدانٍ مفكّكة، وتستشعرُ تهديدًا وهميًّا، بما يترتّب على ذلك من تسويغٍ للعلاقة معها، وهنا يتّسعُ المجالُ لاستقطاب مطبّعين من داخل الدول الممانعة من أجل خلق جمهور دعمٍ احتياطيٍّ لمسارات التطبيع الرئيسة.

وعلى ضوء اشتغال هذين العاملين، فإنّ بناءَ حلفٍ جديد في المنطقة سيكونُ مختلفًا عن حلفِ بغداد، كونه يعتمدُ على البلدان التي مضت في طريق التطبيع أوّلًا، التي أقنعت بأنّ إيرانَ تمثّلُ خطرًا طائفيًّا أو سياسيًّا ثانيًا، وبالنتيجة سيكونُ مقرُّهُ ومرتكزُهُ في قلب الإقليم وليس على أطرافه، أمّا المسألةُ الأهمّ؛ فإنّ القوّة القائدة لهذا الحلف هي القوّةُ الأكثرُ تماسكًا وهي إسرائيل؛ الطرف الأكثرُ استفادةً من حلف بغدادَ على الرغم من أنّها لم تكن عضوًا فيه.

خاتمة:

ونختمُ بملاحظتين؛ أوّلُهما: أنّ حلفَ بغدادَ - وبقدر ما كان يمثّل سهمًا موجّهًا إلى قلب الأمّة العربيّة - فقد أدّى دورَ المحفّز لحركة التحرّر العربيّة؛ كي تستشعرَ الأخطار المحدقة بها، ولا ننسى أنّه كان أحدَ الأسباب الكامنة خلف ثورة 14 تموز 1958 في العراق. فهل تستشعرُ حركةُ التحرّر العربيّة في صيغتها المعصرة مخاطرَ التموضع الصهيونيّ، وما يتوافقُ معَهُ من تشكيل حلف جديد؟

والملاحظةُ الثانيةُ تتعلّقُ بتصريح وكيل وزارة الخارجيّة الأمريكيّة الذي يبدو أنّه قد صيغ بلغة اللحظة التي نعيش؛ الأمرُ الذي قد يبعث على التشكيك في صحّته، فمن المفيد الإشارةُ إلى المصدر الذي وثّقه، وهو كتاب «عندما يتكلّم الشعب» الصادر عن دار العلم للملايين، بيروت عام 1958، للدكتور جورج حنا. وقد أخذ عنه ليث الزبيدي في كتابه ثورة 14 تموز 1958 في العراق، الصادر عن مكتبة اليقظة العربيّة ببغدادَ عام 1981، وهو في الأصل أطروحةٌ جامعيّةٌ مرموقة■

نحنُ والعدوُّ واختلالِ ميزانِ القوى

د. وسام الفقعاوي. أكاديميٌّ، ورئيسُ تحريرِ مجلّةِ الهدفِ.

عنت هزيمةُ عامَ 1948، (باعتبارها هزيمةً عسكريّة؛ ترتّبَ عليها ضربُ الوجود الماديّ للشعب الفلسطينيّ على أرض وطنه، وإقامةُ «إسرائيل» في قلب الوطن العربي)؛ بأنّ مشروعَ تفتيتِ المنطقةِ وتجزئتها قد ضُرِبَ عميقًا، وأنّ نداءَ الوَحدةِ لم يكن يوجّهُ لواقعٍ بكرٍ يستجيبُ بسهولة، حيث تشكل بالقوّة واقعًا انفصاليًا، امتد لثلاثين عامًا أو يزيد، أي منذ اتفاقيّة سايكس بيكو، بحيث كانت كافيةً لتؤسّسَ لنفسها قاعدةً تستندُ إليها وتتّسعُ باستمرار حتّى يومنا هذا. ومن هنا، تكمنُ البدايةُ الصحيحةُ لأيّ حديث؛ فالصراعُ الدائرُ، لم يكن بين حقٍّ وباطل، لينتصرَ الحقُّ بمجرّد إشهاره في وجه الباطل، بل مع مشروعٍ متكاملِ الحلقات يُنفّذُ على مراحل؛ فما حدث عامَ 1948، لم يكنْ سوى مرحلةٍ تعني فيما تعني أنّ ميزانَ القوى الشامل كان مختلًا بما يكفي ليتمكنَ العدوُّ من تحقيق هدف نوعيٍّ جديد، ولكن هذا الهدف، لم يكن نهائيًا. ولأنّه لم يكن كذلك؛ كانَ العدوُّ يسعى لإحداث مزيدٍ من الاختلال، وهو ما كان، حيث أتت الأيّامُ بعد ذلك لتثبتَ أنّ ميزانَ القوى في الحرب التالية سنة 1967، كان أكثرَ اختلالًا ممّا كان عليه سنة 1948.

نعم، لقد كان ميزانُ القوى مختلًّا في كلا الحربين التي صبّت نتائجَهما في صالح المشروع الصهيونيّ، لكن ما هو أهمُّ من ذلك هي الديناميّةُ التاريخيّةُ التي قادت إلى هذا الاختلال، التي تعودُ في جوهرها إلى تفاوت نقطةِ بَدْء الفريقين المتصارعين (العربيّ/الفلسطيني - الصهيوني) وعناصرِ قوّتهما؛ إذ كان الصراعُ بين ديناميّتين وواقعين ماديّين مختلفين جذريًّا؛ فالعدوُّ كان يقف عند نقطة متقدّمة جدًّا، وامتلك عناصرَ قوّة كانَ يراكمُها ويبني عليها باستمرار، فكانت الحصيلةُ الإجماليّةُ لذلك هي ضياعُ فلسطين، ليس بالحربين العسكريّتين فقط، بل استمر واقع الاختلال حتّى خسرنا معركةَ السلام، الذي توهّم بعضُنا أنّه يمكنُ أنْ يتحقّقَ دونَ تحقيقِ حريّةِ فلسطينَ وشعبها؛ فالاحتلالُ ووجودُهُ هو نقيضُ السلامِ وتحقيقُه.

إنّ النقطةَ محلَّ الاهتمام هنا، هي محاولةُ تحديدِ الديناميّاتِ والآليّاتِ الداخليّة التي امتلكها المشروعُ الصهيونيّ، بشكلٍ مكّنَ له تجميعَ كلّ ذلك القدر منَ الإمكانات، وأحسنَ إدارةَ التناقضات التي جابهته، وحلّها لصالحه؛ توحيدًا واستثمارًا وتوظيفًا؛ محقّقًا - من خلالها في نهاية المطاف - مشروعَهُ بإقامة دولته على أنقاض الشعب الفلسطينيّ وأرضه، وليس هذا وحسبَ، بل ونيل الاعتراف بأحقيّة وجودِ هذه الدولة من قيادة الضحيّةَ (الشعب الفلسطيني...!).

لعلّ الجوابَ المعزّزَ والمستندَ إلى وقائعَ كافية؛ هو امتلاكُ المشروع الصهيونيّ لديناميّة عالية الفعاليّة؛ تعودُ أساسًا إلى ارتفاعِ مستوى المؤسّسة التي رعتْ وأدارتْ المشروع، سواءً أكانتْ نخبةً قياديّة، أو نظامَ عمل وآليّات، أو رؤية، وقوّةَ دفعٍ أيديولوجيّ، وإلى خبرة تاريخيّة تأسّسَ لها مع انعقاد المؤتمر الصهيونيّ الأوّل قبل خمسينَ عامًا منَ إقامة الدولة التي تقرّرت فيه. فإذا كانت هذه هي الصورةُ للمشروع المعادي، حيث جمع بين ميزان قوًى مختلّ لصالحه، وبين الخبرة التاريخيّة التي وضعتَه في مكانٍ متقدّم في إدارة الصراع، ومؤسّسة عاليةِ المستوى؛ فإنّ الصورةَ على الجانبِ الآخر؛ العربي - الفلسطيني، كانت مختلفةً كليًّا، سواءً من حيث المؤسسةُ أو الخبرةُ التاريخيّةُ، وما يرتبط بهما من عوامل تحشيد القوّة الماديّة، إلّا ما امتلكهَ من المشروعيّة التاريخيّة والأخلاقيّة، بما لها من أهميّة حاسمةَ في تأسيس الصراع وإدامته، ولكنّها تبقى بحاجة إلى العوامل التي تجعلُها تحقّقُ ذاتَها، وهذا ما افتقدته - وما تزالُ تفتقدُهُ حتّى يومنا هذا - حيث استعضنا عن الرؤية بالخطاب، وعن المؤسّسة بالرمز/القائد، وعن الآليّات والبرنامج بالشعارات العامة.

لقد وفّرَ تفاوتُ البُنى التأسيسيّة لكلٍّ من فريقي الصّراع شروطَ استمرار الفجوة، وهو ما أبقى البابَ مفتوحًا لأنْ يبقى المشروعُ المعادي يراكمُ في عوامل قوّته، وفي المقابل استمرار تناقض القول والفعل؛ الشعارُ والممارسة؛ الشكلُ والمضمون... ولن نخطئَ لو قلنا: إنّ تجربة القيادة الفلسطينيّة للمشروع الوطنيّ، حفلتْ بكلّ الثنائيّات المتناقضة التي عددناها وأكثر. ففي الصراع التاريخي - كما كلّ صراع - ثمّة محدّدات قسريّة، وقواعدُ لعبة يَصنعُها الطرفان، وحين لا تحترَمُ هذه القواعدُ عند القراءة التاريخيّة، وسيرورتها العمليّة التي يقومُ بها كلّ فريقٍ من فرقاء الصّراع، فإنّ النتيجة تكونُ وبالًا؛ لأنّ من لا يحترمْ قواعدَ الصراع، لا يأخذْ بعينِ

العودة إلى الفهرس

الاعتبار الطرفَ الثاني الذي يصارعُه، في حين أنّ الاختبارَ الحقيقيَّ لما يملكُ أيُّ طرفٍ من إمكانات ماديّة ومعنويّة وكفاءة في إدارة الصراع؛ تُختَبَرُ في ميدانِ المقابلة بينهما، وليس للرغبات والنوايا والحَق أيُّ فعلٍ مقرّرٍ في تعديل ميزان القوى القائم.

إنّنا بحاجة - فعلًا - إلى قراءة فكريّة ومنهجيّة تُمكّننا من الخروج بما ينفعُ الحاضرَ والمستقبَل؛ من خلال الاستفادة من الدروس الثمينة والكبيرة جدًا، حتى للهزائم التي مُنينا بها، فهي خيرُ كاشف لمكامن النقص، والخلل، والخطأ الذي كان سببًا فيها. لذلك نحن بحاجة إلى قراءة تفصيليّة تفرزُ الصوابَ عن الخطأ، وتقرأ أحداثَ تاريخنا وتجربتنا برويّة ورفق وصدق؛ منطلقة من مشروعيّة نضالنا الوطنيّ وأخلاقيّاته، والهدف الذي نسعى إلى تحقيقه. فلقد قالت التجربةُ كلمتها؛ وهي أنّ الجميعَ قد فشل، وأنّ البديلَ الثوريَّ الذي كان مُعوّلًا عليه - أنْ يكونَ مشروعًا نقيضًا للهزيمة وأدواتها-؛ لم يكن أحسنَ حالًا، إذْ كنّا أمامَ حصيلة إجماليّة واحدة في حسابات السياسة؛ ربطًا بموازين القوى، دونَ أنْ يُفهمَ من ذلك، وبأيّ شكل من الأشكال، أنّه تقليلٌ من القيمة الأخلاقيّة والرمزيّة للقوى، التي ما زالت - على الأقلّ - ترفعُ كلمة: (لا) في وجه حالة الانهيار السياسيّ؛ فلسطينيًا وعربيًا.

ما يهمُّنا من كلّ ما تقدّم، هو التأكيدُ على المنهجيّة القائلة بموضوعيّة الهزائم والانتصارات؛ الخطأ والصواب، أيْ قاعدة السببيّة، التي هي أحدُ أبرز قواعد التفكير العلميّ، الذي لا يتعاملُ مع الهزائم والأخطاء من موقع أخلاقيٍّ أيديولوجيّ، بل انطلاقًا من موضوعيّة الخطأ، كما موضوعيّة الصواب في آن.

كلمةٌ أخيرة:

كوننا لم نستندْ بعدُ - وعلى ما يبدو لن نستندَ قريبًا - إلى قواعد المنهجيّة والتفكير العلميّ، فثمّة عنصرٌ إضافيٌّ يجبُ توفّرُهُ إلى جانب أخلاقيّة المشروع والهدف اللّذين نتمثّلهما، ونسعى إلى تحقيقهما، وحتّى لا تتزايدَ حالةُ الشكّ بأخلاقيّتهما وصحّتهما من حيث المبدأ (وهو ما يسمى بالجبهة الثقافيّة ومضمونها)؛ المستغرقُ في مسألة الوعي والمرجعيّة، لناحية توفير ما يلزمُ من أدوات لحفظ ما يختزنُهُ الوعيُ العامّ من قناعاتٍ وقيمَ ومشتركات ويقينيّات، ولنذكّرْ دومًا بأنّ الموقفَ من فلسطين ونضال شعبها هو ما يحدّدُ معيارَ الصواب والخطأ، ومَن فلسطينَ كانت تُمنح، وعن حقّ شهادات البراءة والإدانة، وتُعطى المشروعيّةَ الأخلاقيّةَ والسياسيّةَ لأيّ حكمٍ أو فعلٍ، وما يزال، رغمَ تبدّلِ الأحوال■

الحركةُ الأسيرةُ حين تتوحّد

طلال عوكل
كاتب ومحلل سياسي – فلسطين

في الهدف

أثارَ هروبُ أبطال نفق الحريّة وإعادةُ اعتقالهم، ملفّ الحركة الأسيرة والمعانات التي يتعرّضون لها على يد إدارة السجون الإسرائيليّة، على نحو جعل هذا الملفّ بتفاصيله الصعبة يطفو على سطح الأحداث، ويفرضُ على وسائل الإعلام الفلسطينيّة والإسرائيليّة تداولهُ في كلّ مَحْفل.

عظيمةٌ دروسُ تجربة هروب الأبطال في عمليّة نفق الحريّة، سَواءً في أبعادها الإسرائيليّة والفشل الذريع الذي أصاب المنظومة الاستخباريّة، والوضع الحرج الذي أصاب حكومةَ المستوطنين، أو على مستوى تفوّق العقل والإرادة الفلسطينيّة، الذي تجلّى في الفعل ذاته، وفي تحدّي المحقّقين والسجانين، والمنظومة القضائيّة الاحتلاليّة.

لم يكن ما حصل مجرّدَ سيناريو جميل، أو حدثًا منقطعَ الأبعاد، فلقد أثار هذا الحدثُ ملفَّ الحركة الأسيرة، التي تعرّضت وتتعرّض لإجراءات عقابيّة صهيونيّة غير مسبوقة من حيث شدّتُها وخطورتُها على حياة الأسرى.

مرّةً أخرى، بعد الألف تثبت إسرائيلُ أنّها دولةٌ لا تعرف الالتزامَ بأيّة قوانينَ أو عهود وتشريعات إنسانيّة، بل تدوسُ على كل القيم الإنسانيّة، بعدَ أنْ تراجعت عن التعهّدات التي ادّعت الالتزامَ بها، بحقّ أسرى الجهاد الإسلاميّ، واستمرّت بسياسة التنكيل والعزل والتمزيق والعقاب الجماعي. وبالمناسبة، تشنّ إسرائيل حملةً واسعةً يوميًا، تطالُ العشرات من المعتقلين في محاولة لوأد الحركة الشعبيّة التي تتصدّى ببسالة لسياسات الاحتلال، التي تتغوّلُ على المقدّسات والأرض والإنسان والحقوق.

في مواجهة هذا التغوّل الاحتلاليّ على الحركة الأسيرة؛ علينا أن نسترجعَ دورها التاريخيَّ في قيادة الحركة الشعبيّة، وفي مواجهة السياسات الاحتلاليّة؛ فتاريخُ الحركة الأسيرة يشهدُ على نجاحها في تمريغ أنف السجّان، وإرغامه على النزول عند إرادة أبطال الحركة الأسيرة، ولذلك حان الوقتُ للتمرّد الشامل، وتأكيد وحدة الحركة الأسيرة، عبرَ إضراب شامل، يتجاوزُ الانقسامَ الفلسطينيّ، ويطيحُ بكلّ السياسات الاحتلاليّة بحقّ الأسرى■

ملف

حالةُ الجيش الصهيونيّ
وقدرتُهُ على خوض حربٍ متعدّدةِ المجالات

أحمد مصطفى جابر.مسؤولُ قسمِ العدو في «بوابة الهدف»

بينَ سيطرةِ الشكّ وعدمِ اليقين، والإحساسِ بالعجز الذي أكّدته التجربةُ الميدانيّة، يصارعُ الجيشُ الصهيونيّ، للحفاظِ على مكانته العمليّاتيّة وقوّته الاستراتيجيّة، وقيمته العامّة جماهيريًّا، ليس تبعًا للاسلحة المتنوّعة شديدة الفتك والتطوّر التي يملكها، ولكن تبعًا لعناصرَ توجدُ في مجالٍ آخرَ غير مادي، ولا يمكن قِياسُها بالنسب المئوية لنجاحات القبّة الحديديّة أو لعددِ الفلسطينيّين الذين يتمّ قتلهم كلّ ساعة، أو عدد الطلعات الجويّة المنفذة في سماء سوريا، فالمسألة ليست «ماديّة تقنيّة» بحتة على الأرجح، بل هو رعبٌ يأتي من مكان آخر، رعبٌ مشهدُهُ الرئيسي يتلخّصُ في انهيار القدرة على القتال مهما كان نوعُ السلاحِ المملوك، ما يفسّرُ مقولةَ صادمةً للسياسيّين والعسكر والرأيّ العام الصهيونيّ، أطلقها أمينُ مظالم الجنود السابق إسحق بريك «كل رئيس أركانٍ يعيدُ اختراعَ العجلة ولا يحافظ على استمراريّة أسلافه، ومليارات الشواقل تضيع على مشاريعَ تبدأ ولا تنتهي، والنتيجة أنّ الجيش الإسرائيليّ ليس مستعدًا للحرب».

هذا المقالُ يصفُ الحالةَ التي وصل إليها الجيشُ الصهيونيّ؛ تحديدًا في ذراعه البري، استنادًا إلى ما تقوله تقاريرُ العدو.

أزمةُ الذراع البري

يأتي في قلب الأزمة العامة للجيش الصهيوني، أزمةُ الذراع البري المتفاقمة، والتي تشمل التعامل مع إدارة القوى البشريّة، إضافةً إلى ترتيب القوّات، وفرض نظريّات عسكريّة غير فعّالة، وكذلك البعد اللوجستيّ الذي أصاب هذه القوّات في مقتل.

فمنَ ناحية القوى البشريّة، أكّدت التقاريرُ أنّ عمليّات التقليص المستمرّ في القوّات البريّة، وتخفيضِ مدّة خدمة الجنود، والاستمرار المتمادي في دعم أسلحة أخرى – القوّات الجويّة على وجه الخصوص- أدّى إلى عجز متراكم، ووصل إلى أبعاد لم تعد تسمحُ بالتعامل مع ساحتين في وقتٍ واحد رغمَ أنّ التقديرات الاستراتيجيّة الصهيونيّة تجزمُ أنّ الكيانَ سيواجهُ قتالًا على أربع جبهات في الحرب القادمة: في غزّة، لبنان، وعشرات الآلاف من المقاتلين المسلحين في الضفّة الغربيّة، وفي غضون عامين - الجيش السوريّ أيضًا، الذي سيكونَ التهديدَ الرئيسيَّ على الحدود الشماليّة.

بعدَ الإجراءات التي تستمرُّ منذُ سنوات عدّة، نتج من بين أمور أخرى جيشٌ بريٌّ صغير، الجزءُ الأكبرُ منه هو جنودُ الاحتياط، المهملون وغير المؤهلين، ومعظمُ الجيش غيرُ مؤهّل للحرب؛ بسبب نقص التدريب، والضعف اللوجستي، خصوصًا سوء صيانة الإمدادات الطارئة من الأسلحة، وتسريح الآلاف من الجنود الدائمين، واختصار خدمة الجنود الجدد بالبرنامج متعدّد السنوات «جدعون» خلال ولاية رئيس الأركان غادي إيزنكوت، وفقدان القدرة المهنيّة للجنود والقادة، وخاصّة الاحتياط. فبالنسبة لجنود الاحتياط، مثلًا، تمّ مؤخّرًا تسريبُ وثيقة خطيرة موقّعة من قبل العميد غال شوهامي، قائد الفرقة 319، وينقلُ فيها عن رئيس الأركان على كبار ضبّاطه ومعاونيه، يحذّر فيها من عدم استعداد وحدات الاحتياط للحرب القادمة، وعدم كفاءة جنودهم وقادتهم، وفقدانهم الثقة. وأضاف أنّه دون هذه الوحدات من المستحيل كسبُ الحرب. وبحسب رئيس الأركان كما نقلت الوثيقة، أدّى الوضعُ الحاليُّ إلى أزمة ثقة خطيرة بين جنود الاحتياط والجيش الإسرائيلي، كلّ هذا يحدثُ بعدَ سنوات عديدة من التخفيضات في نظام الاحتياط، بما في ذلك إغلاق الوحدات وسحبُ آلاف الاحتياط.

إهمالُ الذراع البري

سببُ إهمال الذراع البريّة قام على أساس أسطورة التفوّق الجويّ الصهيونيّ التي ولدت منذ عام 1967، وكان الافتراضُ السائدُ حتى اليومَ يقومُ على هذه الفكرة بناءً على أنّه لن تكونَ هناكَ حروبٌ كبرى بعد السلام مع مصر والأردن واعتبار السوريّين غير ذوي صلة، ومن ثَمّ ترسيخ حجم الجيش البري، من حيث عدد الدبابات ووحدات المشاة، للتعامل مع قوّات غير نظاميّة صغيرة الحجم في غزّة وجنوب لبنان، وكان هذا - حسب المراقبين - خطأً فادحًا كبيرًا؛ لأنّه جيشٌ يتمُّ بناؤهُ للماضي وليس للمستقبل؛ لأنّ السوريّين عادوا إلى الساحة، وخلال سنتين أو ثلاث سنوات سيكون الجيش السوريُّ التهديدَ الرئيسي، و«المليشيات» في

العودة إلى الفهرس

لبنان وغزّة تتحوّل إلى جيوش مزوّدة بمئات الآلاف من الصواريخ والصواريخ وآلاف الكوماندوز، الضفة الغربيّة أيضًا لم تأخذ في الاعتبار في المرجع عند بناء الجيش، وبقيت مثل عملية السور الواقي معلّقة، ولم تأخذها في الحسبان.

خطّة جدعون

نشر رئيسُ الأركان السابق، غادي إزنكوت خلال ولايته خطّة متعدّدة السنوات (جدعون)، تَمّ على أساسها اتّخاذ القرارات التي عدّ المراقبون أنّها أرجعت الجيش الصهيونيَّ عقودًا إلى الوراء، ورأت تقاريرُ عدّةٌ أنّ خطّةَ جدعون أدّت إلى عددٍ من الأزمات الخطيرة التي لم يشهدها جيشُ الكيان منذ سنوات. فلم يسبق أن تمّ استثمارُ الكثير من الأموال في الجيش البريّ في برامجَ متعدّدة السنوات، ومعظم الأموال ذهبت هباءً؛ نتيجةً لسوء السلوك والفشل الخطير متعدّد المستويات، وقد خلق أصحابُ المصلحة فجوةً كبيرةً بين صورة نجاح البرنامج في نظر الجمهور والحقيقة على الأرض، وتنامي ظاهرة مؤامرة الصمت والتقارير غير الموثوقة في الجيش والهدر المالي المرتبط بالفساد، حيث إنفاقُ البلايين لشراء أسلحة جديدة لم يتمّ استيعابُها فعليًا، ناهيكَ عن الفشل اللوجستيّ واتّضاح أنّ العديد من وسائل القتال لا تناسب البيئة القتاليّة للجيش، ولم تستخدم ليس فقط في الحرب القادمة، بل في أيّ حرب. يضاف إلى ذلك أزمةُ القوى البشريّة، وقطع الخدمة وتقليصها، ما أدّى في النتيجة إلى انخفاض الدافع القتالي في السنوات الأخيرة إلى نحو 14٪، وتقصير الخدمة يعني أنّ الوحدات القتاليّة تفقد قوّتها بنسبة 50% تقريبًا في غضون عام ونصف العام، وغير قادرة على العمل. وعدّ تقليص القوى البشريّة الضربة التي قصمت ظهر بعير القوّات البريّة، حيث أدّى هذا الخفض إلى حالة من الفجوات الهائلة بين القوى العاملة والمهام التي يتعيّن القيام بها في الوحدات القتاليّة الأساسيّة، ووحدات اللوجستيّات والصيانة، ونتيجةً لذلك، لم ينفذ أي خطّة عمل ولم يكن من الممكن الاحتفاظ بالأسلحة في مستودعات الطوارئ، وهي إجراءاتٌ كلّفت الكيان مليارات من الشواقل، والأسلحةُ لم تكن جاهزةً للحرب.

خطّة تنوفا

عند توليه منصبه؛ بدأ رئيسُ الأركان أفيف كوخافي في تنفيذ خطّته متعدّدة السنوات (تانوفا)، التي تحتوي على مكوّنات أساسيّة لتعزيز قدرات الجيش؛ ليكونَ «صغيرًا ومحترفًا وفتّاكًا»، وجاء ذلك في ظلّ تفشي وباء كورونا، والخلاف في الحكومة بشأن موضوع الميزانيّة الضروريّة للسماح للخطّة بالتقدّم في الوقت المناسب، واختار رئيسُ الأركان كوخافي عدمَ انتظار الميزانيّة، وقرّر استخدامَ الميزانيّة القديمة للمضي قدمًا في خطّته، وما جعل الموقفَ أسوأ فشلُ إدخال مئات الدبّابات الإضافيّة، وإزالة القديمة، والفشل في توفير التدريب المناسب لتشكيل الاحتياط، والفشل في استيعاب أسلحة جديدة وإلحاق ضرر جسيم بالقدرة المهنيّة لجنود الاحتياط في جميع التشكيلات.

وقد أظهر استطلاعٌ عسكريٌّ أجرته كليّةُ MDA قسم العلوم السلوكيّة نتيجةً خطيرةً للغاية، تفيد بوجود نقص في الثقة بقيادة وحدات الاحتياط في القيادة العليا للجيش، هذا في حين أنّ وتيرة البناء الجديد واقتناء أسلحة جديدة، دون إضافات كبيرة في الميزانيّة، لن تكونَ قادرةً على التقدّم بشكل صحيح، حتى عندما يتمّ تخصيصُ ميزانيّة لبرنامج «تنوفا»، فسوف يستغرقُ الأمرُ سنوات عديدة للوصول إلى الأرضيّة الحاسمة والقدرات المهنيّة للجيش. وهكذا، يستمرُّ الجيشُ في فقدان كفاءته بالوسائل الحاليّة، في حين أنّ الجديدَ بعيدٌ جدًا عن الوصول إلى الكتلة الحرجة.

المعركةُ بين الحربين بديلًا عن «الحرب»

كانت استراتيجيّةُ «المعركة بين الحربين» التي يتمّ الاعتمادُ فيها بالأساس - وبشكلٍ شبه حصريّ - على سلاح الجوّ، إضافةً إلى الاستخبارات، قد أدّت إلى صرف الانتباه عن تحضير كلّ الجيش للحرب الأساسيّة، وعلى أهميّة المعركة بين الحربين، لكنّها تظلّ ليست المعركة الحاسمة، بمعنى (الحرب)، خصوصًا أنّ سلاحَ الجوّ لا يمكنه أبدًا خلق تمركز فعّال على الأرض، ولا يمكنه أن يكوّنَ بديلًا كما أثبتت التجربةُ عن الجنود الذين يمشون على الأرض. وهكذا، فإنّ العددَ الهائل من الطلعات الجويّة في سورية منذ عام 2017، لم يغيّر الوضعَ الاستراتيجيَّ للكيان، ولم تتمكّن من وقف المشروع العسكريّ المستمرّ للصواريخ الدقيقة، وزيادة قدرة حزب الله، أو التمكين العسكريّ الإيرانيّ في سورية.

الجبهةُ الداخليّة

النقطةُ الأخرى تنبعُ من حقيقة أنّ الجبهةَ الداخليّة ستكونُ الساحةَ الرئيسيّةَ في الحرب القادمة، لكنّ المستويات السياسيّة والأمنيّة في الكيان الصهيونيّ تتجاهلها تمامًا، وهو ما وُصف بأنّه إهمالٌ فاضحٌ، بل و«إجرامي» وتَمّ تناولُهُ في تقريرين قاسيين للغاية لمراقب الدولة في الكيان عامي 2019 و2020، حيث ذكر أنّ الجبهةَ الداخليّةَ ليست جاهزةً للحرب من جميع الجوانب. وفي التفاصيل أكثرَ، نُشر عامَ 201، مقال لقائد قيادة الجبهة الداخليّة آنذاك، اللواء تامير يداي، قال فيه: إنّ «إنجازات الجيش الإسرائيلي ضدّ العدوّ في الحرب المقبلة لن تكونَ شيئًا مقارنةً بالضربة البشرية للجبهة الداخليّة بسبب عدم استعدادها للحرب».

الجيشُ يروّج ما يريدُهُ ويكذبُ على الجمهور

الحقيقةُ المحبطةُ التي يواجهُها المستوى العسكريُّ والسياسيُّ في الكيان الصهيوني، هي أنّهُ لا يوجد تصوّرٌ للأمن، حيث لا يؤثّر وزراء الحكومة ولجنة الشؤون الخارجيّة والدفاع، ومجلس الأمن القومي بأيّ شكل من الأشكال على ما يحدث في الجيش، لا سيطرة ولا إشراف ولا حارس على المستوى السياسي على ما يجري في الجيش، و بمجرّد الموافقة على ميزانيّة الدفاع من قبل الحكومة والكنيست وتحويلها إلى الجيش يتصرّف كما يحلو له، ويعيد كل رئيس أركان اختراعَ العجلة، وينقلب من سلفه، ولا يحافظ على الاستمراريّة، وتهدر مليارات الشواقل في ظلّ ثقافة تنظيميّة وإداريّة وقياديّة فاسدة، والنتيجةُ هي أنّ الجيشَ الصهيونيَّ غيرُ جاهز للحرب، وسيدفع الكيانُ ثمنًا باهظًا للغاية، حيث القتلى والاقتصاد والبنيّة التحتيّة والمرافق الاستراتيجيّة والممتلكات.

ما معنى هذا؟

هذا يعني أنّهُ إذا اندلعت حربٌ متعدّدةُ الجبهات والمجالات في السنوات المقبلة، فسيكون الجيشُ الصهيونيُّ غيرَ كفؤ، وغيرَ قادر على الردّ من حيث الحجمِ والكفاءة، سواءً من الناحية الهجوميّة أو الدفاعيّة، وهو ما تؤكّدُهُ جميعُ التقارير العسكريّة والصحفيّة؛ حتى تلك التي ترغبُ بنفاق رئيس الأركان وهيئتها■

المشروعُ الاستيطانيّ في فلسطين
نقاشٌ حول المسؤوليّةِ الفلسطينيّة

حسن شاهين. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ مصر

مدخل:

لم تحظَ فلسطينُ باستقلالٍ وطنيٍّ، ولا كانت جزءًا من أمّةٍ متحقّقة سياسيًّا منذ تبلور مفهوم الأمّة نهاية القرن الثامن عشر. والأمّة مفهومٌ حديث، تطوّر في أوروبا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، في عصر الثورات - حسب توصيف المؤرّخ البريطانيّ التقدميّ إريك هوبزباوم - وهي الفترة التي شهدت الثورتين؛ الصناعيّة (1760) والفرنسيّة (1789)، اللتان عدّهما هوبزباوم ثورةً مزدوجة، وجاءتا لتكمّلا بعضهما. الأولى كانت اقتصاديّة تكنولوجيّة، والثانية سياسيّة حقوقيّة، فأرستا البُنى الاجتماعيّة لمجتمع المدينة، مجتمع الحداثة، تبعًا لتطوّر علاقات الإنتاج الرأسماليّة ظرفًا موضوعيًّا حاكمًا في ذلك الوقت. وأخذت مفاهيمُ الأمّة والقوميّة والمواطنة الليبراليّة الرأسماليّة مكانها في العقل الجمعيّ الغربيّ، على حساب الدين والطائفة والعشيرة التي تنتمي إلى عصر الإقطاع البائد.

التجلّياتُ الفكريّة للتطوّر الماديّ الذي شهده الغربُ خلال تلك الفترة؛ انتقلت إلى المشرق، وبدأت روابط المواطنة والقوميّة تأخذ مكانها في الوعيّ الجمعيّ بالتدريج، لكن دون إلغاء الروابط الوشائجيّة القديمة على عكس السياق الغربيّ. لذا كانت حركاتُ المقاومة على سبيل المثال في بداية عصر الاستعمار تستندُ إلى البعد الدينيّ والقبليّ، قبل أن تتطوّرَ إلى حركات مقاومة وطنيّة، وإن على مستوى الشعارات في بعض التجارب، في نهاية النصف الأوّل من القرن العشرين. هذا التطوّرُ - بالذات - أسهم بدرجة كبيرة في تمكين حركات التحرّر من تحقيق الاستقلال؛ فامتلاك وعيٍ حداثيّ، واستخدامُ أدوات الحداثة، وتبنّي قيمها ومفاهيمها؛ يعطي حركة التحرّر مضمونًا أخلاقيًّا مهمًّا، على صعيد حشد الدعم الدوليّ، وتعرية أطماع المستعمر الغاشم، بمعزلٍ عن الادّعاءات والذرائع، ويُجيّش المجتمَعُ وراءَ هدفِ التحرّر الوطنيّ.

فلسطينُ قبلَ النكبة

ارتباطًا بما سبق؛ يمكنُ تبيّنُ صورة واقع فلسطين إبّان الغزو الكولونياليّ البريطانيّ، وكذلك الاستعمار الاستيطانيّ الإلغائيّ الصهيونيّ.

لقد كان المجتمعُ الفلسطينيُّ مجتمعًا زراعيًّا وشائجيًّا، تعلو فيه روابطُ الدم والدين على سواهما، حتّى الأحزاب كانت - في معظمها - حداثويّةً في الشكل، ومتخلّفةً في المضمون، حيث قامت على أسس عائليّة وجهويّة. على الضفّة الأخرى، كان المشروعُ الصهيونيُّ المضادُّ حداثويًّا في الجوهر، يحملُ روحَ الغرب المتقدّم وقيمَه، فغرس دعائمَ المؤسّسات الحديثة لبناء المجتمع الصهيونيّ، وكانت (الهاغانا) نواة تأسيس الجيش، وقام الاقتصادُ على الكيبوتس الزراعيّ والصناعيّ، وأسّست الجامعةُ العبريّةُ مؤسّسةً وطنيّةً للعلم والبحث العلميّ. وقد أمّن إنشاءُ هذه المؤسّسات الدعائمَ الماديّةَ المؤسّسيّةَ الحديثةَ لنظريّة الأمّة الإسرائيليّة، التي لم يكن لها وجودٌ ماديٌّ حقيقيّ ممتدٌّ في التاريخ، ولم تستند إلّا إلى طروحات نظريّة فقط. في المقابل افتقدتْ الدولُ العربيّةُ المستقلّةُ حديثًا أو تحت الاستعمار حينها - بما فيها فلسطين - دعائمَها المؤسّسيّة الحديثة، وفشلت في التحقّق القوميّ رغم أنّها تنتمي لأمةٍ ممتدّةٍ تاريخيًّا.

المشكلةُ التي يطرحُها المقالُ مدخلًا لمناقشة المسؤوليّة الفلسطينيّة عن نجاح المشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ في فلسطين؛ ليست في تخلّف بنيةِ المجتمع الفلسطينيّ وحسب - فهذه حالُ كلّ المجتمعات التي خضعت للاستعمار ونجحت في تحقيق الاستقلال - بل في فشلِ النخبة الفلسطينيّة في تجاوز واقعِ التخلّف، وبناء مشروع تحرّر حداثويٍّ بمؤسّسات حديثة. هذه المشكلةُ كان أثرُها واضحًا منذ البداية، ويمكن تلمّسه - على سبيل المثال - في اتّساع رقعة الدعم الدوليّ للمشروع الصهيونيّ إبّان وبعد الحرب العالميّة الثانية، فيما انحسر التعاطفُ مع المطالب العربيّة. صحيحٌ أنّ الاضطهادَ الذي واجهه يهودُ أوروبا من النازيّة وتسييسَهُ أثّر إلى حدٍ بعيدٍ في ذلك، لكن أيضًا كان البناءُ المؤسّسي للمشروع الصهيونيّ في فلسطين قد بدأ يكتمل، وبانَ أنّ هناكَ مجتمعًا استيطانيًّا حديثًا متطوّرًا ينشأُ في البلاد، فيما سكّانُها الأصليّون لا يزالون يعيشون في عصر ما قبل الحداثة، ونخبهم لم تنجح في تطوير مؤسّسات وطنيّة تؤسّسُ لتجاوز واقعِ التخلّف، وكذلكَ لم تبادر إلى إطلاق مقاومة وطنيّة جديّة للاستعمار. وهذا - على سبيل المثال - كان من أسباب تحوّل موقف الاتّحاد السوفييتيّ حينها من المشروع الصهيونيّ، خاصّة لواقع

العودة إلى الفهرس

التجمّع الصهيونيّ «اليشوف» كما تروي مذكرات ناحوم غولدمان، بعد أن كان داعمًا لثورة 36-39. وحول هذه المسألة كتب المؤرّخ الفرنسيُّ دومينيك فيدال: «يبدو أنّ دعم الاتّحاد السوفييتيّ لقيام دولة يهوديّة غيرُ متجانس مع حالة العداء التقليديّ للصهيونيّة في أوساط الماركسيّين، وتحديدًا بين الشيوعيّين السوفييت. لكن ذلك يتغاضى مع أنّ السياسة الستالينيّة كانت تقدّمُ على الدوام مصالح الاتّحاد السوفييتيّ على الاعتبارات الأيديولوجيّة. والحال أنّ الإمبرياليّة المسيطرة في المنطقة، إمبرياليّةُ لندن، ونقطةُ ضعفها - بما لا يقبل الجدال - كانت في فلسطين. ولأنّه لم يكن هناك في تلك الحقبة حركةٌ وطنيّةٌ عربيّةٌ قويّةٌ يمكن أن تتحالفَ مع الاتّحاد السوفييتي؛ رأى هذا الأخيرُ أن يستخدم الحركة الصهيونيّة رافعة لزعزعة النيْر البريطانيّ عن الأراضي المقدّسة، ثُمّ عن المشرق بأسره» (عوني فرسخ، التحدّي والاستجابة في الصراع العربيّ الصهيونيّ). وحينما برزت حركةُ تحرّرٍ عربيّةٌ حداثيّةٌ منتصف الخمسينات، بزعامة عبد الناصر، انعطف الموقفُ السوفييتي من جديدٍ تجاهَ دعم الموقف العربيّ.

ممّا سبق يمكنُ القولُ: إنّ غيابَ المشروع الحداثويّ الفلسطينيّ والعربيّ التحرّري، المرتكز إلى مؤسّسات حديثة، كان سببًا في ضعف الاستجابةً لمخاطر المشروع الاستعماريّ في فلسطين، وحتّى في تحوّل مؤازريّ المطالب العربيّة الدوليين إلى دعم المشروع النقيض.

الثورةُ الفلسطينيُّة المعاصرة

انطلقت الثورةُ الفلسطينيّةُ المعاصرةُ بحركات وأحزاب تجاوزت واقعَ تلك القديمةً، فقامتْ على أيديولوجيّات وبرامجَ سياسيّة، وبقيادة جلّها منَ الطبقات الشعبيّة، وطرحت شعاراتٍ ووضعت لنفسها أهدافًا تحرّريّةً تنسجمُ مع القيم الإنسانيّة للمجتمعات الحديثة، على رأسها إقامةُ دولة فلسطين الديموقراطيّة على كامل تراب فلسطين، وهذا أعطاها زخمًا ومكّنها من تحشيد الشعب الفلسطينيّ خلفَها، وكذلك كسب دعم الدول والقوى التقدميّة في العالم، وكسَرَ شبهَ الإجماع في الرأي العام الغربيّ الداعم لإسرائيل. لكن في المقابل ظلّت قيادةُ الفصيل الأكبر «فتح» ومنظّمةُ التحرير مرتبطةً بالنظام الرسميّ العربي، المشتكّل من أنظمة في غالبيتها تابعة للغرب ووكيلةٌ لمصالحه الاقتصاديّة في المنطقة، فوجودُها واستمرارُها مرتبطان بالاندماج في السياسة الدوليّة الغربيّة المهيمنة على العالم، التي كان - وما زال - وجودُ إسرائيل وتفوّقها - إقليميًّا - من مرتكزاتها. لذلك، وبحكم طبيعتها وطبيعة دورها، لم يكن لها أن تدعم بشكل جديٍّ مشروعًا يمكن أن يشكّل خطرًا على وجود إسرائيل.

وعليه؛ استمرّت منظّمة التحرير بعد سيطرة فتح عليها، وانضواء باقي الفصائل تحت مظلّتها؛ امتدادًا للنظام الرسميّ العربي، رغم محاولات التمايز في هذا الموقف أو ذاك. هذا يفسّر إلى حدٍّ ما فشلها في بناء قاعدة للتحرير في الأردن، ثمّ فشلها في استثمار الوجود في لبنان، وأثناء ذلك تبنّيها مشروع حلّ الدولتين في برنامج النقاط العشرة. كانت شعاراتُ التحرير الرنّانةُ للاستهلاك الشعبيّ، لكنّ السياسةَ متساوقةٌ إلى حدٍّ بعيد مع المقاربة الدوليّة للقضيّة الفلسطينيّة القائمة على حلّ الدولتين، وهي المقاربةُ الذي أثبتت التجربةُ عدمَ واقعيّتها.

إنّ هذا المسار أوصل القيادةَ الفلسطينيّةَ لأوسلو، لتتحوّل إلى كيانٍ وظيفيٍّ يرفع عن كاهل الاحتلال مواجهةَ الشعب المحتلّ، ويقف حائطًا في وجه مقاومته، وهو ما أقرّ به (الكيانُ الوظيفيّ) رئيسُ السلطة محمود عباس في إحدى خطاباته. أي أنّ الثورةَ الفلسطينيّةَ المعاصرةَ بقيادتها المهيمنة، ورغم أنّها قطعت إلى حدٍّ بعيد مع طبيعة الأحزاب الفلسطينيّة القديمة؛ إلّا أنّ ارتهانها للنظام الرسميّ العربيّ، وتساوقها مع السياسة الدوليّة حول القضيّة، إضافةً إلى عوامل أخرى، حالت دون أن تبنيَ قوّة تحرّرٍ وطنيٍّ حقيقيّة؛ تهدف للتحرير واستعادة الأرض وعودة الشعب المُهجّر.

حركةُ حماس

في المقابل، جاءت حركةُ حماس بديلًا يتبنّى أيديولوجيا دينيّة غيرَ حداثيّة، ترى قضيّة فلسطين من منظور دينيٍّ لا وطنيّ، ومرتبطةٌ بمشروع إسلاميٍّ - هو أيضًا - متساوقٌ مع السياسة الغربيّة، لا بل يسعى ليحظى بقبول الغرب؛ ليكونَ بديلًا وظيفيًّا للنظم الرسميّة القائمة. ورغم تطوّر طرح حركة حماس السياسيّ في السنوات الأخيرة، وحضور القضيّة الوطنيّة في أحدث أدبيّاتها؛ إلّا أنّها لم تتجاوز مسألةَ أنّها حزبٌ مرتبطٌ بأيديولوجيا لا تنتمي إلى العصر. وبعد سيطرتها على قطاع غزة، ثمّ قَبولها بحلّ الدولتين؛ تبيّن أنّها لا تقدّم مختلفةً في الجوهر مع تلك التي قدّمها خصومُها السياسيّون في حركة فتح، وإن تمايزت في بعض التفاصيل. إنّ ما تقدّم هو محاولةٌ لمناقشة مسألة المسؤوليّة الفلسطينيّة من مدخل مؤسّسي، ويجادلُ في أنّ النخبةَ السياسيّةَ الفلسطينيّةَ فشلت في بناء مشروع حداثويٍّ يواجهُ المشروعَ الاستعماريَّ الصهيونيَّ في فلسطين، وهذا إلى جانب عوامل أخرى موضوعيّة كان من أسباب نجاح الأخير. وهي مناقشةٌ مدخليّةٌ بحاجة إلى إثراء ونقد في إطار مشروع نقديٍّ للتجربة السياسيّة الفلسطينيّة، لم يطلق بشكل متكامل ورسميٍّ حتّى الآن، وهذا أمرٌ بحدّ ذاته دليلٌ على الفشل المؤسّسي الفلسطينيّ■

ملف

الإبرتهايد حلًا للمعضلة الديمغرافيّة

نهاد أبو غوش. كاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

في معظم دول العالم الطبيعيّة، تكتسبُ الدراساتُ الديمغرافيّةُ طابعًا شيقًا ومثيرًا؛ لِمَا تكشفُهُ عن خصائص التركيبة السكانيّة للبلد، سماتها وشرائحُها وقطاعاتُها المكوّنة، واتّجاهات تطوّرها التي غالبًا ما تنطوي على عناصر تنوّع وإثراء للمجتمع المَعني، وتطرحُ فرصًا وتحدّيات وواجبات على صنّاع القرار من السياسيّين والمخططين؛ نظرًا لما يمكنُ أن تكشفَهُ الدراساتُ والتحليلاتُ من تباينات وفروق في درجات التطوّر، أو معدّلات الدخل والاستفادة من الخدمات العامّة، أو التحصيل التعليميّ وغير ذلك من مؤشرات التنميّة. أمّا في الدول التي تنتهجُ سياسات التمييز العنصريّ، فسوف يكون الأمرُ معاكسًا تمامًا، وهذا ما ينطبقُ على دولة «إسرائيل» التي ربّما تكونُ الدولة الوحيدةُ في العالم التي تستخدمُ مصطلحَ «الخطر الديمغرافيّ» و«القنبلة الديمغرافيّة» في إشارة للخطر الذي يمثّله السكان، وتحديدًا الفلسطينيّون الباقون في وطنهم، سواءً في ذلك الجزء المحتلّ منذ عام 1948، الذي فرضت فيه الجنسيّةُ الإسرائيليّةُ على الفلسطينيّين، أو في الأراضي المحتلّة بعدوان حزيران 1967.

حين نبحثُ في المعضلة الديمغرافيّة في إسرائيل، فإنّنا نتحدّثُ عن حقلين متمايزين، ولكنّهما متقاطعان ومتداخلان، ومحكومان بالمنطق العنصريّ التمييزيّ نفسه.

يرتبطُ الحقلُ الأوّل، وهو الرئيسيّ على كلّ حال، بنظرة المؤسّسة الصهيونيّة الحاكمة للفلسطينيّين باعتبارهم تهديدًا لنجاح المشروع الصهيوني، أمّا الحقلُ الثاني، فيتّصل بالتركيبة السكانيّة الداخليّة للمشروع الصهيوني، الذي فشل بعد 73 عامًا في تحقيق رؤية أبرز مؤسّسيه دافيد بن غوريون، حول "بوتقة الصهر" وهي آليّة اجتماعيّة ثقافيّةٌ تربويّةٌ اعتمدتها المؤسّسةُ الصهيونيّةُ لخلق إنسان إسرائيليٍّ صهيونيٍّ جديد، وشعبٍ جديدٍ مختلفٍ عن جذوره التي جاءت من مناطقَ مختلفة ومتنافرة، لكن هذه الآليّة العنصريّة المنحازة للإشكناز الغربيّين ضدّ الشرقيّين ما لبثت أن انتكست، وها هي المجاميعُ الإثنيّة والعرقيّة المشكلة لدولة إسرائيل تعبّر عن نفسها كلّ يوم، وخاصّةً في الدورات الانتخابيّة المتعاقبة، كما في لغة الشارع اليوميّة، وفي الثقافة والفنون، وفي أماكن السكن وقطاعات العمل المختلفة.

وبالنسبة للحقل الأوّل الذي سنركزُ عليه في هذا المقال، تتبدّى مشكلةُ الفلسطينيّين الديمغرافيّة بالنسبة للمشروع الصهيونيّ، في علاقة «دولة إسرائيل» مع مجموع الفلسطينيّين الذين يعيشون على أرض فلسطين التاريخيّة، الذين بات عددُهم مساويًا لعدد اليهود الإسرائيليّين، فحسب الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ بلغ عددُ من يعيش في فلسطينَ التاريخيّة من الفلسطينيّين 6,8 مليون فلسطينيّ، مقابل 6,8 مليون يهوديّ. وتوقّعت علا عوض رئيسةُ الجهاز المركزيّ للإحصاء أن يتساوى عددُ الفلسطينيّين مع اليهود في نهاية عام 2022، ليبلغَ نحو 7,1 مليون لكلٍ منهم (1)، وهذا بخلاف وجود أكثر من 6,5 مليون فلسطيني في بلدان الشتات والمهاجر، بالإضافة إلى وجود ما بين 800 ألف – 900 ألف إسرائيليّ يهوديّ يقيمون بشكلٍ دائم (أكثر من سنة) في الخارج.

شعبٌ يحكمُ شعبًا آخر

تساوي أعدادَ اليهود والفلسطينيّين على أرض فلسطينَ يطرحُ جملةً من المشكلات السياسيّة والقانونيّة والأخلاقيّة على دولة إسرائيل في ضوء رفضها القاطع لقيام دولة فلسطينيّة مستقلّة، وهي مشكلاتٌ يلخّصها سؤالٌ: كيف لشعب أن يحكم شعبًا آخرَ يساويه في العدد أو يفوقه، ويحرمه من حقوقه المدنيّة والسياسيّة كافة؟ يثور هذا السؤال وتشتدّ حدّتُهُ مع مُضيّ إسرائيل قدمًا في بناء نظام الإبرتهايد، الذي اتّخذ طابعًا رسميًّا وقانونيًّا بعد إقرار قانون القوميّة في تموز 2018، وهو القانونُ الذي حصر حقّ تقرير المصير في «أرض إسرائيل» بالشعب اليهوديّ.

السؤالُ السابقُ لا يؤرّقُ الأوساطَ اليمينيّةَ والعنصريّةَ المتطرّفة، التي يزدادُ نفوذُها وتأثيرُها في إسرائيل يومًا بعد يوم، لا سيّما وأنّها تحظى بدعم وغطاء دائمين من قبل الإدارة الأميركيّة، سواءً أكانت جمهوريّة أو ديمقراطيّة، إلى تواطؤ، أو تغاضي العواصم المركزيّة في أوروبا، مع اندلاق عددٍ من الأنظمة العربيّة للتطبيع مع إسرائيلَ حتّى، وهي في ذروة تطرّفها وعنصريّتها.

لكن السؤال يبقى مؤرّقًا لبعض أوساط المثقّفين وصنّاع السياسة والمخطّطين الاستراتيجيّين، وأحد الخيارات الرئيسيّة لتقليص حجم المشكلة، هي محاولاتُ إخراج قطاع غزّةَ بسكّانه المليونين من معادلة الصراع، من خلال العمل لإدامة الانقسام الفلسطينيّ، ومواصلة السياسات التي تجعلُ من الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة مكانًا طاردًا لسكّانه، مع بقاء خيارات الترانسفير، ضمنَ الحلول المعتمدة، وتأجيل الحلّ النهائيّ إلى أمدٍ غيرِ منظور.

القنبلة الديمغرافيّة

وبالنسبة لفلسطينيي الداخل عبّرَ النائبُ الصهيونيُّ المتطرّفُ بتسليئيل سموتريتش – رئيسُ قائمة الصهيونيّة الدينيّة – مؤخّرًا عمّا يجولُ داخلَ وعي كثيرٍ من قادة الحركة الصهيونيّةُ، حينَ تحدّث من على منصة الكنيست، وقال: إنّ بن غوريون لم يكمل المهمّة التي بدأ بها، ولم يطرد جميع العرب (2)، وكان هذا النائبُ الفاشي يتحدّث خلالَ نقاش قانون الهجرة، وضرورة الحفاظ على إسرائيلَ دولةً يهوديّةً وديمقراطيّة، وخلالَ حديثه؛ صاحَ مخاطبًا النوابَ العرب: «نعم يَهودية... بأغلبيّة يهوديّة...أنتم هنا عن طريق الخطأ، والخطأ هو أنّ بن غوريون لم يكمل المهمّة، ولم يطردكم عام 1948» تصريحاتُ النائب سموتريتش ليست

العودة إلى الفهرس

سوى وجهٍ واحد من الوجوه الصارخة والفجّة عنْ موقفُ المؤسّسة الصهيونيّة الحاكمة من فلسطينيي المناطق المحتلّة عام 1948، فثمّة مواقفُ سياسيّةٌ أكثرُ نعومةً في الظاهر، وإن حافظت على الجوهر التمييزيّ العنصريّ نفسه، التي تتفاوتُ بين طرح خيار الترحيل الجماعيّ (الترانسفير) الذي تبنّاه كلّ من الوزير المقتول رحبعام زئيفي؛ خطًّا رئيسيًّا لسياسة حزبه (موليدت)، أو كما يطرحُ الوزيرُ أفيغدور ليبرمان بضمّ سكّان (وليس أراضي) بلدات وقرى المثلث لمناطق الحكم الذاتيّ المقترح للسلطة الفلسطينيّة، والغريب أنّ هذه الصيغةَ وجدت طريقها؛ لكي يتبناها الرئيسُ الأميركيُّ السابقُ دونالد ترامب في مشروعه المسمّى «صفقة القرن» التي هي في حقيقة الأمر تبنٍّ من قبل ترامب لبرنامج اليمين الإسرائيليّ المتطرّف. التيّاراتُ الرئيسيّةُ في الحركة الصهيونيّة تزيّن خطاباتُها عن اندماج المواطنين العرب في الدولة (يحجمون عن وصفهم بالفلسطينيّين) ويتحدّثون عن حقوقٍ متساوية للمواطنين، ولكن في المحطّات الفارقة، وفي الممارسات الفعليّة في مختلف ميادين الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة تنحاز القوى السياسيّةُ الصهيونيّةُ جميعها لـ«يهوديّة» الدولة في مواجهة «ديمقراطيّتها» إذا كان ثمنُ هذه الديمقراطيّة المفترض حقوقًا سياسيّةً ومدنيّةً متساوية.

اقتلاعُ الفلسطينيّين من أرضهم، وتشتيتهم في المنافي، ثمّ العمل على تبديد هويّتهم الوطنيّة، بدا شرطًا ضروريًّا من شروط نجاح المشروع الصهيونيّ على الأرض واستقراره، ولهذه الغايات الواضحة المعلنة، أي لهذه المهمّة التي لم يكملها بن غوريون، استخدمت العصاباتُ الصهيونيّةُ - ولاحقًا دولة إسرائيل - كلَّ أدوات التهجير والترحيل، وأبرزُها المجازرُ لترويع الفلسطينيّين ودفعهم للهجرة الطوعيّة، كما جرى في سلسلة المجازر المعروفة على امتداد فلسطين من الطنطورة، قرب حيفا شمالًا، إلى دير ياسين في ضواحي القدس والدوايمة في منطقة الخليل، إلى جانب عشرات المجازر الصغيرة والمتوسّطة والعمليّات العسكريّة ضدّ المدنيّين في قلب المدن والتجمّعات الفلسطينيّة، وعمليّات الترويع والتهديد والتخويف، التي نجحت في مجموعها في تشريد وتهجير نحو نصف مليون فلسطينيّ، وتدمير أكثرَ من أربعمائة قريةٍ ومدينة، وعلى الرغم من كلّ هذه الأعمال، فقد بقي في المناطق المحتلّة عام 1948، نحو 170 ألف فلسطينيّ؛ شكّلوا في ذلك الوقت نحو 16٪ من مجموع سكّان الدولة الناشئة، ويمثّلون 13٪ من تعداد الشعب الفلسطيني.

كان يمكن للدولة الصهيونيّة أن تتسامح مع بقاء هذه النسبة الضئيلة من الفلسطينيّين الذين بقوا في أرضهم، لولا أنّهم لم يرضخوا للتصنيف الذي أُريد لهم فيه أن يكونوا في مرتبة أدنى؛ منقوصي الحقوق المدنيّة والسياسيّة، وظلّوا على الدوام متشبّثين بأرضهم وبهُويّتهم الوطنيّة وبانتمائهم للشعب العربيّ الفلسطينيّ، كما ثبت في الهبّات والانتفاضات المتكرّرة، وأبرزُها يوم الأرض عام 1976، وهبّة تشرين عام 2000، والهبّة التضامنيّة في أيار الماضي، تزامنًا مع أحداث القدس ومعركة سيف القدس.

حطّابون وسقاة ماء

لا تعودُ فكرةُ التسامح هذه إلى منطق قَبول الآخر المختلف، بل لأنّ منظّري الحركة الصهيونيّة في بداياتها الأولى تطرّقوا إلى وجود شعبٍ آخرَ غيرِ يهوديّ، فالذي كان يهمّ جابوتنسكي على سبيل المثال هو الاحتفاظُ بأغلبيّة يهوديّة في الدولة المنوي إنشاؤها (3) وكان هذا الأخيرُ مستعدًّا لقَبول مليون أو مليوني عربيٍّ بين النهر والبحر، طالما يوجد في المنطقة يهودٌ أكثرُ منهم. لكن هذه النظرة «التسامحيّة» - في ظاهرها - لم تكن سوى غطاء لنظرة عنصريّة كانت - وما زالت حتى الآن - تنظرُ لغير اليهود على أنّهم أقلّ شأنًا من اليهود؛ أي «حطّابون وسقاة ماء» كما ورد في التوراة، وهو المصطلحُ الذي ظلّ حاضرًا في أدبيّات قادة الحركة الصهيونيّة، وحتى لدى مسؤولي دولة إسرائيل على شاكلة أوري لوبراني، الذي شغل منصبَ مستشار بن غوريون للشؤون العربيّة، وشغل مواقعَ دبلوماسيّةً وسياسيّةً متّصلةً بالعرب في حكوماتٍ عدّة لاحقة.

إزاء رفض الفلسطينيّين العرب الاستكانةَ لمصيرهم الدونيّ المرسوم؛ مدنهم وقراهم على امتداد سنوات الاحتلال الطويلة، عملت المؤسّسةُ الإسرائيليّةُ الحاكمةُ بشكلٍ منهجيٍّ على فصم انتماء فلسطينيي الداخل عن أمّتهم العربيّة وشعبهم الفلسطيني، من خلال جملة من السياسات والإجراءات، أبرزُها: تقسيم هؤلاء الفلسطينيّين إلى مجموعاتٍ طائفيّةٍ وسكانيّةٍ متمايزة (عرب مسلمون ومسيحيون، وبدو ودروز وشركس)، هذه السياساتُ التمييزيّةُ لم تحقّق سوى نتائجَ محدودة، وبشكلٍ خاص، من خلال فرض التجنيد الإجباريّ على الفلسطينيّين الدروز، ومحاولة اصطناع هُويّةٍ درزيّة متمايزة، لكن هذه المساعي تواجهُ مقاومةً وطنيّةً مستمرّةً من قبل عموم القوى الوطنيّة في الداخل، ومن قبل منظّمات أهليّة ومبادرات ناشطةٍ في أوساطٍ الدروز بشكلٍ خاص.

ولا تُقتصرُ الخشيةُ الصهيونيّةُ من وجود الفلسطينيّين في الداخل من حجمهم ونسبتهم العدديّة، التي لا تمثّلُ أيّ تهديدٍ للأغلبيّة اليهوديّة في المدى المنظور، ولكنّهم يهدّدون المشروعَ الصهيونيَّ من زاويتين؛ زاوية نقائه العنصريّ باعتباره فكرًا عنصريًّا في الفكر والممارسة، وزاوية الخشية الحقيقيّة السياسيّة، من أن يحوّل فلسطينيو الداخل وزنهم وحجمهم إلى قوّة سياسيّة مؤثّرة في معادلة الصراع العامّ الفلسطيني - الإسرائيلي، ومن ثمّ ينحازون إلى «شعبهم» الفلسطيني في مواجهة «دولتهم» الإسرائيليّة، لذلك سعت المؤسّسةُ الصهيونيّةُ الحاكمةُ إلى تقليص حقوقهم يومًا بعد يوم، من خلال سلسلة من التشريعات العنصريّة، التي لا تكتفي بالانتقاص من حقوقهم المدنيّة والسياسيّة وحسب، بل تطعنُ حتّى في شرعيّة تمثيلهم السياسيّ ومشروعيّة انتمائهم لشعبهم الفلسطينيّ■

هوامش

(1) المؤتمر الصحفي للإعلان عن نتائج العام 2020 ، 2020/12/31

(2) تايمز أوف يسرائيل 2021/10/13

(3) سيرة حياة واعمال فلاديمير جابوتنسكي، موقع مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

التحدّياتُ الداخليّة في كيان الاحتلال..

زهير حليم أندراوس. كاتبٌ ومحلّلٌ سياسيٌّ/ فلسطين

منذ سنوات عدّة يقومُ كيانُ الاحتلال الإسرائيليّ بنشر قائمة التهديدات التي تُواجهه. واللافت، أو بالأحرى عدم اللافت، أنّ إيرانَ تتبوّأ المكانَ الأوّلَ باعتبارها تهديدًا استراتيجيًا وجوديًا على الدولة العبريّة، يليها حزبُ الله اللبنانيّ، فيما تحلّ حركةُ (حماس) في المكان الثالث، وغنيٌّ عن القول: إنّ التقدير الإسرائيليّ يتجاهل عن سبق الإصرار والترصّد التنظيماتِ الفلسطينيّةَ الأخرى التي ما زالت تتمسّك بالكفاح المُسلح، مثل الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، وحركة (الجهاد الإسلاميّ).

العدوّ الداخليّ...
وفشل نظريّة بن غوريون

ولكنْ من خلال مُتابعة الدراسات والأبحاث الصهيونيّة التي نشرتها مراكزُ الأبحاث في الكيان مؤخّرًا؛ يُلاحظُ المُتتبّعُ للشؤون الإسرائيليّة حدوثَ انعطافة في لائحة التهديدات؛ إذْ إنّه بعد العُدوان البربريّ والهمجيّ الأخير ضدّ قطاع غزّة، الذي اعترفت فيه إسرائيلُ بأنّ التنظيمات الفلسطينيّةَ انتصرت عليها في المعركة على الوعيّ، يُلاحَظُ أنّ الدراسات باتت تُركّزُ على العدوّ الداخليّ في الكيان، وللوهلة الأولى يعتقدُ المتابعُ أنّ الحديث يجري فقط عن العرب الفلسطينيّين داخل ما يُسمّى بالخطّ الأخضر، الذين يبلغُ عددُهم أكثرَ من مليون و600 ألف، ولكن للتاريخ نُسجّلُ هنا أنّ الكيانَ يخشى من الخلافات الداخليّة داخلَ ما يُسمّى بالمُجتمع الصهيونيّ؛ إذْ إنّهم باتوا يُقرّون بأنّ نظريّةَ مَنْ يُطلقون عليه مؤسّسَ الكيان، دافيد بن غوريون، الذي أراد صهرَ الصهاينة في بوتقة واحدة هي الأمّةُ الإسرائيليّة، فشلتْ فشلًا مُدوّيًا، وما زال المُجتمعُ الصهيونيُّ منقسمًا على نفسه بين اليهود الذين استجلبتهم الحركةُ الصهيونيّةُ من الدول الأوروبيّة، وبين «الأشقّاء» الذين تمّ استيعابُهم من الدول العربيّة، وعُلاوةً على ذلك، يتأجّجُ الصراعُ بين اليهود العلمانيّين واليهود المُتشدّدين والمتزمّتين، الذين يَرَوْن بالدّين اليهوديّ– وليس بالصهيونيّة– مرجعيّةً لهم.

الجيشُ ليس بقرةً مُقدّسة

بالإضافة إلى ذلك، يُعدُّ جيشُ الاحتلال الإسرائيليّ بقرةً مُقدّسةً في الكيان، ولكن بحسب المعطيات الصهيونيّة الرسميّة؛ فقد تراجعت كثيرًا نسبةُ الصهاينة الذي يثقون بالجيش ويعتمدون عليه في حال حدوث مُواجهة شاملة مع إيران وحليفاتها، ومردُّ هذا التراجع أيضًا يكمنُ في أنّ الجيشَ يحصل على الميزانيّات الهائلة من الحكومة الإسرائيليّة، كما أنّ المؤسّسةَ العسكريّةَ تؤمّنُ للمُتقاعدين الذين أنهوا الخدمةَ مخصّصات لا تتناسبُ مع سنوات خدمتهم، ومقارنةً مع مخصّصات أخرى لموظّفين في قطاعات أخرى، هذا الأمرُ وإصرارُ الجيش كلّ عام على رفعه يُثيرُ حملةً من الانتقاداتِ في وسائل الإعلام العبريّة، ولدى قطاعات واسعة من الصهاينة، الذين يرَوْن في المخصّصات تبذيرَ أموالٍ لصالح الجيشِ ومُتقاعديه. وعندما يتحوّلُ الجيشُ إلى فريسة من قبل أولئك الذين كانوا يعدّونه البقرةَ المُقدّسةَ؛ فإنّ أحدَ أهمّ أركان الكيان يكون قد تزعزع.

المجتمعُ الصهيونيّ بعيدٌ عن الانضباط ولكنْ، العدوّ الداخليّ مع أل التعريف، ونُشدّدُ هنا على أنّ المعلوماتِ مُستقاةٌ من مصادرَ صهيونيّةٍ وازنةٍ، هو عدمُ

العودة إلى الفهرس

انضباط الصهاينة داخل الكيان؛ بمعنى: أنّه في حال اندلاع حرب شاملة أو عاديّة، يتعرّضُ فيها العمقُ الصهيونيُّ للقصفِ الصاروخيّ، فإنّ الصهاينةَ بسوادهم الأعظم لن يمتثلوا للتعليمات، ناهيك عن أنّ الملاجئ، كما جاء في تقرير مراقب الدولة العبريّة، ليست جاهزة وحاضرة لمواجهة الهجوم، وعلى الرغم من التحذيرات من حالة الفوضى العارمة، إلّا أنّ السلطات لا تفعلُ شيئًا من أجل حلّ المشكلة، لا بلْ أكثر من ذلك، جاءت جائحةُ الكورونا لتؤكّدَ للقاصي والداني أنّ «الإسرائيليّين» لا يأبهون بالتعليمات، ووَفْقَ الإحصاءات، فإنّ أكثرَ من مليونيْ «إسرائيليّ» لم يتلقّوا اللقاحَ ضدَّ هذا الفيروس المستجّد، على الرغم من توفرّه بكثرة ومجانًا.

التناقضُ بين اليهوديّة والصهيونيّة

وللتدليل على عمق الانقسام داخل المجتمع الصهيونيّ؛ يجبُ دائمًا التشديدُ على أنّ اليهودَ المُتزمّتين جدًّا كانوا - وما زالوا، وسيبقون - في جبهة رفض الاعتراف بإسرائيل، إذ إنّه من ناحيتهم؛ الصهيونيّةُ هي عدوٌّ لليهوديّة، وهذا التناقُضُ المفصليُّ لا يُمكنُ حلُّهُ عبرَ تخصيص الميزانيّات الكبيرة لهذه الشريحة الواسعة من اليهود؛ لأنّ القضيّةَ أعمقُ من ذلك كثيرًا.

وهناك مشكلةٌ، لا بلْ معضلة، يُعاني منها كيانُ الاحتلال، وهي العلاقة بين الصهاينة في فلسطين المُحتلّة وبين يهود العالم، وبحسب المصادر الإسرائيليّة؛ فإنّه خلال فترة حكم بنيامين نتنياهو، التي استمرّت أكثرَ من عقد من الزمن، ازدادَ الشرخُ القائمُ بين الصهاينة واليهود بشكل عامٍّ، ويهود الولايات المُتّحدة الأمريكيّة على نحوٍ خاصٍّ، إذْ إنّ اليهودَ في أمريكا (وهُم ليسوا بالضرورة صهاينة) يؤيّدون بشكلٍ تقليديٍّ الحزبَ الديمقراطيّ؛ لأنّ مواقفَهُ أكثرُ «اعتدالًا» (!) من الحزب الجمهوريّ، ولكن نتنياهو وضع جميعَ البيضات في سلّة الجمهوريّين وتحدّى الرئيسَ الأمريكيَّ الأسبق، باراك أوباما، وكان من أقرب المُقرّبين للرئيس السابق، دونالد ترامب، على الرغم من أنّ هذه المواقفَ لا تصُبُّ في مصلحة يهود الولايات المتّحدة.

فلسطينيو الداخل: هل هم تهديدٌ إستراتيجيٌّ؟

ولكن، كلّ ما ذُكر آنفًا من أعداءٍ داخليّين لكيان الاحتلال، لا يُعادلُ - مُجتمِعًا - العدوَّ الحقيقيَّ لدولة الاحتلال، وهم عرب الـ48، أيْ هم الفلسطينيّون الذين يسكنون داخل ما يُطلَقُ عليه الخطّ الأخضر، الذين وصل عددُهم إلى أكثرَ من مليون و600 ألف، لا يشملُ الجولانَ العربيَّ السوريَّ المُحتلّ، والقدسَ العربيّةَ المُحتلّة. وهذه الأقليّةُ الأصلانيّة، التي بقيت بعد نكبة عام 1948، تُشكّلُ - بنظر صُنّاع القرار في تل أبيب - مشكلةً عويصةً من الناحية الأمنيّة، وبرزت خطورةُ فلسطينيّي الداخل في العدوان البربريّ الأخير ضدّ قطاع غزّة في أيّار (مايو) الماضي، إذْ إنّه خلافًا للتوقعّات الصهيونيّة؛ هبّ العربُ الفلسطينيّون في الداخل المُحتلّ تأييدًا لإخوتهم في قطاع غزّة، واندلعت مواجهاتٌ عنيفةٌ بينهم وبين شرطة الاحتلال والمُستوطنين؛ الأمرُ الذي فاجأ الجميع. وهذه الهبّةُ عَدّها الصهاينةُ علامةً فارقةً في العلاقات بين فلسطينيي الداخل وبين «دولتهم»، وبات الخبراءُ والمُحلّلون والمُختصّون يُناقشون هذا التغييرَ، ويسعون لإيجاد المُبرّرات لتسويغ هذا التصرّف.

وأكثرُ من ذلك، هناكَ العديدُ من الصهاينة الذين يؤمنون بأنّه في حال اندلاع مُواجهة بين الكيان وحزب الله (على سبيل الذكر لا الحصر) وتمكّن حزبُ الله من «احتلال» مستوطنات في شمال الكيان، فإنّ العربَ في إسرائيل - يؤكّدُ الصهاينة - سينضمون إلى حزب الله ضدّ جيش الاحتلال، وبطبيعة الحال، فإنّ هذه الأقوالَ تندرجُ في إطار التحريض الصهيونيّ المُنفلت على الناطقين بالضاد، داخل كيانَ الاحتلال وخارجه.

والأخطرُ ممّا سُقناهُ عن فلسطينيّي الداخل؛ هو الحديثُ الجديدُ عن إدخال جهاز الأمن العامّ (الشاباك) إلى المجمّعات العربيّة في أراضي الـ48؛ بذريعة محاربة الجريمة المتفشّية، إذْ إنّه منذ مطلع العام الجاري لقيَ 103 فلسطينيّين عرب مصرعَهم نتيجةَ استفحال الجريمة، في حين لم تتمكّن شرطةُ الاحتلال من فكّ رموز الجريمة، ولا نُجافي الحقيقةَ بتاتًا إذا جزمنا بأنّ كلّ السلاح غير المُرخّص الذي يمتلكه العربُ في الداخل المُحتلّ مُوجّهٌ إلى العرب، فإنّ ذلك يصُبّ في المصلحة الاستراتيجيّة للدولة الصهيونيّة، ولكن في حال تمّ توجيهُ السلاح إلى الصهاينة، فإنّ التعاملَ مع الجريمة سيكون مغايرًا.

خلاصةُ الكلام

الكيانُ يعيشُ أزمةً داخليّةً حقيقيّة، وكلّ ما ذكرناه، وجَبَ التأكيد، يستندُ لمصادرَ ودراسات صهيونيّة، وإذا قُمنا بجمع التهديداتِ الخارجيّة مع تلك الداخليّة، فإنّ الكيانَ في أواخر عام 2021، يُحاولُ تصديرَ أزماته إلى الخارج، وإيهام الصهاينة بخطورة التهديدات الداخليّة، ولكنّ هذه الاستراتيجيّة لا يُكتَبُ لها النجاح، ومن ثَمَّ نتوقّعُ تفاقمَ الأزمات الداخليّة وتحوّلها إلى تهديداتٍ استراتيجيّةٍ خطيرة، والأيّام بيننا.

مراجعُ: عددُ اليهود في العالم

ذكرت الوكالةُ اليهوديّةُ لإسرائيل أنّ روسيا لديها سابعُ أكبرَ عدد من السكان اليهود في العالم، فيما تجاوز إجمال عدد اليهود في العالم 25 مليونًا.

وبمناسبة رأس السنة اليهوديّة التي حلّت في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي أفادت الوكالةُ على موقعها الإلكتروني، بأن 150 ألفَ يهوديٍّ يعيشون في روسيا، وهي في المرتبة السابعة بالنسبة لعدد السكان اليهود بعد إسرائيل بـ 6,930 مليون، والولايات المتّحدة بـ 6 ملايين، وفرنسا بـ 446000، فكندا بـ 393000، وبريطانيا بـ 292000، والأرجنتين 175000. كما يعيش في أوكرانيا 43000 يهوديّ، وهي في المرتبة 12، فيما يعيش في المجمل خارج إسرائيل 8,3 مليون يهودي. وقالت الوكالةُ في بيانٍ بالخصوص: «يبلغ عددُ اليهود في جميع أنحاء العالم نحو 15,2 مليون.. تشمل الأرقامُ أولئك الذين يعرّفون عن أنفسهم على أنهم يهودٌ ولا ينتمون إلى ديانة أخرى. إذا قمنا أيضا بتضمين أولئك المؤهّلين للحصول على الجنسيّة الإسرائيليّة بموجب العودة، فإنّ العددَ الإجماليَّ للأشخاص في العالم يرتفعُ الى 25,3 مليون، منهم 7,3 مليون يعيشون في إسرائيل، و18 مليونًا خارج إسرائيل»، مشيرةً إلى أنّه - مقارنة بالعام الماضي وَفْقًا للتقويم اليهودي - زاد عددُ اليهود بمقدار 100 ألف شخص. ويتبيّنُ أيضًا أنّ نحو 27 ألفَ يهوديٍّ آخرين يعيشون في دول عربيّة وإسلاميّة، منهم 14,5 ألف في تركيا، ونحو 9,5 ألف في إيران، ونحو 2000 في المغرب، ونحو 1000 في تونس■

الاستثمارُ الصهيونيّ في الوضع الفلسطينيّ: هل انتهت اتفاقيّةُ أوسلو فعلًا؟

حاتم إستانبولي. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ

السؤالُ الواردُ في العنوان يفرضُ سؤالًا آخر: ما هي اتفاقيّةُ أوسلو من حيث الجوهر؟

اتفاقيّة أوسلو؛ هي تعميمُ الاتفاقيّة الأُمّ الموقّعة بين مصر السادات وإسرائيل بيغن؛ بيغن والسادات يرمزان ويمثّلان حالتين تعكسَ توازنَ اتجاه القوى الاجتماعيّة في كلٍّ من: مصر وإسرائيل الإحلاليّة الاستعماريّة، ويجمعهما الاتجاهُ العامُّ للتحوّل نحو اليمين في كلا المكانين، ويمثلان - من حيث الجوهرُ - القوى اليمينيّةَ الصاعدةَ في المجتمعين، هذه القوى التي تربطها مصالحُ رأسماليّة مشتركة، وما يميّزُهما أنّ بيغن وما يمثله هو عامل مقرّرٌ في سياسة مراكز رأس المال، في حين أنّ السادات يمثّل القوى الكمبرادوريّة الصاعدة التي تسعى إلى إعادة تموضع مصر في إطار التبعيّة التامّة لرأس المال. إعادةُ التموضع؛ شرطهُ ومَدخلهُ الموقف من إسرائيل الإحلاليّة الاستعماريّة، بما يفرضُ تحويلَ العلاقة من صراعٍ إلى تحالف، هذه الأرضيّةُ المصلحيّة التي أسّست لاتفاقيّات كامب ديفيد.

أرادتِ إسرائيلُ أن تكون الاتفاقية مدخلًا لاستخدام مصر كحصان طروادة في العالم العربي؛ لممارسة احتلالٍ يحملُ عناوينَ متعدّدةَ الأوجه؛ سياسيّةً، واقتصاديّة، وفكريّة، واجتماعيّة.

سياسيًّا: تحويل الصراع على أساس أنّه صراعٌ على ما احتلّته إسرائيل من أراضٍ مصريّة على قاعدة الاعتراف المتبادَل بين الدولتين؛ تتضمّن بندًا يخصّ القضيّةَ الفلسطينيّة، تحت عنوان إقامة حكم ذاتيٍّ فلسطينيّ في أراضٍ يتفق عليها بمشاركة فلسطينيّة.

اقتصاديًّا: العمل على تحويل الاقتصاد المصري من رأسماليّة الدولة إلى مشاركةٍ مع الكومبرادور الناشئ، على طريقِ إنهاء ملكيّة الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيّة مصلحة دور الجيش المصري.

فكريًّا واجتماعيًّا: اختراق الوعي والذاكرة للمجتمع المصري من خلال إعادة استحضار التاريخ الفرعوني لمصر، ليحلّ محلّ الدور العربيّ الإقليميّ في الوعي المجتمعيّ.

لم تكن حدود فعالية وتأثير اتفاقية كامب ديفيد المكاني بين مصر وإسرائيل، بل أُريدَ منها أن تكون مشروعًا شاملا للمنطقة والشرق الأوسط عبر الزمان؛ ليسقطَ مفهومُ أحقيّةِ العدالة الفلسطينيّة، لتشريع إسرائيل وعدوانيّتها؛ هذا المشروعُ لا يمكن أن يُكتب له الحياة إلا إذا طُوّع العامل الفلسطينيُّ ودُمِجَ في منظومة كامب ديفيد. لذلك عُمِل على تقويض الحالة الفلسطينيّة في إطار الظاهرة العربيّة؛ من خلال عملٍ داخليٍّ استهدف الوعيَ الفلسطينيّ، لحرف بوصلته العامة وعنوانه الجامع الذي يتمثّل في تحقيق العدالة الفلسطينيّة؛ من عدالة المخيّم الفلسطينيّ بكلّ ما يحمله من معانٍ، إلى عنوان تحقيق مصالح فئة عابرة للقوى الفلسطينيّة، التي عمل على ربطَ مصالحها الكمبرادوريّة بالاحتلال، الذي حوّلها أداةً لتمرير أهدافه التوسعيّة الإحلاليّة؛ التي تهدفُ إلى إنهاء جوهر

العودة إلى الفهرس

العدالة الفلسطينيّة التي مدخلُها الحريّة، وتعبيراتها وضرورتها تتمثّل عبر المشاركة الواسعة للشعب الفلسطينيّ في كلّ أماكن وجوده.

كانت اتفاقيّة أوسلو ضرورةً إسرائيليّةً – مصريّة؛ عُمل عليها لكسر الحلقة الرسميّة الفلَسطينيّة؛ من خلال استدراج فئة فلسطينيّة من خارج الإجماع الفلسطينيّ ومؤسّساته الشرعيّة لتوقيعها. فالمؤسّساتُ الإسرائيليّةُ كانت تعلمُ أنّ توقيعَ الاتفاقيّة، سيدخلُ الحالةَ الفلسطينيّةَ في صراعٍ داخليٍّ لن يكتب لها الخروجُ منه، ما دامت هي تمعنُ في تغذيته؛ من خلال دعم تغوّل الفئة المرتبطة بها في السلطة الفلسطينيّة.

لقد سعت إسرائيلُ لخلق عناوينَ جديدة للصراع؛ أهمُّها تحويلُ وصف الحالةً الفلسطينيّة المناهضة لها ولاتفاقيّة أوسلو، من حالة تحملُ عنوانَ التحرّر الوطنيّ لحالة إرهابيّة، تحملُ مفهومَ الإرهاب الإسرائيليّ، الذي عُمّم بعد ١١ سبتمبر، وأصبح مفهومًا تَبنّتهُ السلطةُ ورئيسُها (ياسر عرفات) عندما أطلق موقفًا مناهضًا للإرهاب (الفلسطيني العمليات الفلسطينية بعد ١١ -09- 2001)، هذا التبنّي كان مدخلًا لتوثيق التعاون الأمنيّ الذي طالما تبنّاه علنًا الرئيسُ عباس وأجهزتُهُ الأمنيّة. أمّا بخصوص تيار الإسلام السياسيّ، فقد استثمرت إسرائيلُ في تناقضه مع السلطة من جهة، وأبرزته على أنّه خطرٌ يهدّد الوجودَ اليهوديَّ من جهة أخرى.

إسرائيلُ استثمرت في عاملِ الزمن لتغيير حالة الوعي العامة بالعدالة الفلسطينيّة؛ لتحويل الصراع الوطنيّ التحرّري إلى صراع دينيٍّ لترويج نفسها على أنّها تواجه مع كلّ العالم (المتحضّر) الإرهابَ الإسلاميَّ الذي يستهدف المجتمعات المتحضّرة.

الحالةُ الفلسطينيُّة المأزومة: ما هي سماتُ الأزمة الفلسطينيّة؟

إنّ السمةَ العامةَ للأزمة الداخليّة الفلسطينيّة؛ نشأت عندما برز الخلافُ حول مفهوم العدالة الفلسطينيّة وسبل تحقيقها، وتحديدًا عندما جُزِّئَ هذا المفهومُ وفُكّك؛ ارتباطًا بتجزئة المكان المرتبط بتحقيق العدالة الإنسانيّة الفلسطينيّة، هذه الفكرةُ التي أدخلت الحالةَ الفلسطينيّةَ في تعارضات وتناقضاتٍ حول حلّ أزمة إسرائيلَ وعدوانيّتها؛ هنا يكمنُ جوهرُ الأزمة. وحلُّ هذا التعارض في إطار الفكرة يكمنُ في العودة لتعريف العدالة الفلسطينيّة وسبل تحقيقها؛ العدالةُ الفلسطينيّةُ في الجوهر هي عدالةُ المخيّم الفلسطيني، بما تحمله من معانٍ حقوقيّة وتاريخيّة وإنسانيّة وسياسيّةٍ واجتماعيّة مرتبطةٍ بالمكان عبرَ الزمان. إسقاطُ جوهر العدالة الفلسطينيّة (عدالة المخيم)، عبر فكرة الحلّ المرحليّ الذي هو حلٌّ في إطار تطبيق التفسير البريطانيّ للقرار الأمميّ 242، الذي صدر عقب هزيمة حزيران، حيث (تلعَبُ) إسرائيلُ في إطاره (242)، الذي يتحدّث عن أراض أحتلّت عام 1967، (غير معرّفة)؛ الأساسَ القانونيّ الذي بُنيَت على أساسه صفقةُ القرن، التي تتحدّث عن سلطةَ حكم ذاتيٍّ فلسطينيٍّ في إطار مفهوم الأمن للدولة اليهوديّة.

إسقاطُ جوهر العدالة الفلسطينيّة أعطى النّظمَ الرسميّةَ العربيّةَ المبرّرات؛ لإعلان تعميم مفهوم كامب ديفيد، عبرَ اتفاقيّات فرديّة وجمعيّة من وادي عربة إلى إبراهام. هذه الاتفاقيّاتُ التي تعكسُ تداخلَ المصالح الرأسماليّة النفعيّة وتشابكها، بين نظم هذه الدول التي يجمعها عداؤها لتحقيق العدالة لشعوبها مع عدوانيّة إسرائيل الإحلاليّة تجاهَ تحقيق العدالة الفلسطينيّة.

إعادةُ الاعتبار للعدالة الفلسطينيّة (عدالة المخيّم) هي المدخلُ لحلّ الأزمة الفلسطينيّة الداخليّة، وإسقاطُ مفهوم المساومة التاريخيّة (أوسلو) هو المدخل لإسقاط عدوانيّة إسرائيل الإحلاليّة التاريخيّة.

إنّ العودةَ لشعار الدولة الفلسطينيّة الديمقراطيّة هو المدخلُ للحلّ الإنسانيّ الذي يحقّق العدالةَ والمساواة والمشاركة؛ بعيدًا عن أيّ شكلٍ من أشكال التمييز أو أحقيّة ملكيّة المكان على أساس الفكرة التي تتناقض مع جوهر العدالة الإنسانيّة، هذا الشعارُ الذي يحملُ تحقيقًا للعدالة الإنسانيّة، ويخرجُ القضيّة الفلسطينيّة من إطار التجاذب حول الأحقيّة الإلهيّة، التي لا يمكن أن تتحقّق مفاعيلُها دنيويًّا، ولا يملكُ أحدًا؛ فردًا أو مجموعات حقًّا يُمَكّنُهُ من مصادرة الأحقيّة الإلهيّة في الحساب.

إنّ أهميّة إعطاء البعد القانونيّ أولويّة يُخضعُ إسرائيلَ وقادتها للمحاسبة على الجرائم التي ارتكبتها قبل وبعد جريمة النكبة. في حين أنّ المساومةَ التاريخيّة (اتفاقيّة كامب ديفيد وبناتها) هي التي أعطت إسرائيلَ العدوانيّةَ مخرجًا لتلميع نفسها وتطهيرها من الجرائم التي ارتكبتها، وترتكبها بحقّ الشعب الفلسطينيّ.

السؤالُ الأخيرُ المهمّ: لماذا تسمح إسرائيلُ بمرور الأموال القطريّة إلى غزة التي تحكمُها حماس الإرهابيّة؟

في الجوهر هي تستثمرُ في التفتّت والتشرذم الفلسطينيّ؛ ووجودُ الإسلام السياسيّ يعطيها الشحنات للترويج أنّ الصراعَ دينيٌّ وليس وطنيًّا، وحلّه يتحقّق بين أبناء إبراهيم، وعليه؛ فإنّ اتفاقيّة أوسلو لم تنته، بل أُعيدَ تطويرُها بما يخدم التنفيذَ التدريجيّ لسلسلة صفقة القرن، بقفزات ناعمة عربيّة – فلسطينيّة - إسرائيليّة.

اتفاقيّةُ أوسلو ليست مجرّد نصوص مجرّدة، بل هي نصوصٌ تعبّر عن تداخل المصالح الاقتصاديّة وتشابكها، وتعبيراتها السياسيّة بين قوى مركز رأس المال وأدواته وأتباعه. وجوهرُ اتفاقيّة أوسلو سيكونُ المدخلَ القانونيَّ والسياسيَّ والأمنيّ، لتنفيذ حلقات صفقة القرن من خلال البوّابة الخلفيّة■

إسرائيلُ انزياحٌ نحو الوراء: ولكن ممكنات القوّة موجودة ..!

أكرم عطا الله. كاتبٌ صحفيٌّ فلسطينيٌّ/ بريطانيا

إسرائيلُ دولةٌ سهلةُ القراءة – ليس فقط لأنّ النظامَ السياسيّ في إسرائيلَ مرتبط بقوانين تجديد نفسه خلال منظومة متّفق عليها بالانتخابات – بل لأنّ هذا النظامَ السياسيّ هو انعكاسٌ لطبيعة التكتّلات العرقيّة الطائفيّة التي لم تندمج بعدُ كما كان يحلمُ بن غوريون – وهو يؤسّسُ الدولة – فالمتديّنون لهم أحزابُهم وإن انقسموا بين متديني الشرق والغرب وشاس "يهدوت هتوراة» والغربيّون العلمانيّون الأشكناز، لهم حزبُ العمل الذي يتلاشى، والعربُ لهم أحزابُهم، والروسُ لهم حزبُهم.. وهكذا.

هذا الأمرُ يسهّلُ عمليّةَ قراءتها إذ يكفي معرفة أو متابعة نمط اجتماعيٍّ لفئة معيّنة وأخرى لتحليلٍ مستقبلِ النظّام السياسيّ، وكلّ الدولة التي يزيد عمرُها قليلًا عن سبعة عقود مرّت بثلاث مراحلَ في شكل نظامها السياسيّ؛ فالعقودُ الثلاثةُ الأولى حكمها العلمانيّون الغربيّون مرورًا بفوز مناحيم بيغين (زعيم حزب الليكود)، ما سمّيَ بالانقلاب حينها عام 1977، ثم بعد ذلك لعقدين كان شبه تساوٍ بين ما عرف باليسار واليمين، كان يعكس نفسه بحكومات الرأسين الشهيرة في الثمانينات، ثمّ مع بداية الألفيّة ولعقدين منذ فوز شارون حتى الآن؛ انكسر الميزانُ تمامًا لصالح اليمين.

إنّ جانبًا واحدًا كانت تكفي متابعتُهُ لمعرفة مدى الانزياح، ولماذا ذهب المجتمعُ ونظامُهُ السياسيُّ إلى هذا الحدّ، من الدولة التي هندسها ثيودور هرتسل دولةً علمانيّةً أصرّ أن يكتبَ في كتيّبِهِ الحالم – وهو يضع تصوّره على الورق – وأمّا الحاخامات فيجب حجرهم في كنسهم ولا يتدخّلون في السياسة" إلى دولة يقف على رأسها من يعتمر القبّعة الدينيّة برمزيّتها المتديّنة.

كان يكفي – مثلًا – متابعة العادات الاجتماعيّة لطائفة من الطوائف لاستشراف ذلك، وكان يكفي مراقبة الأسرة وعدد أفرادها وثقافتها الإنجابيّة لدى كلّ فئة لمعرفة الكتلة الاجتماعيّة الصاعدة، والكتلة الآخذة بالأفول، ومعرفة طبيعة النظام السياسيّ المستقبليّ ارتباطًا بذلك، وخاصةً أنّ التكتّلات السياسيّة هي تعبيرٌ عن تلك التجمّعات الطائفيّة، وهنا ما يفسّر أفول حزب العمل – مثلًا – وسيطرة اليمن الدينيّ والقوميّ في إسرائيل

فالمتديّنون – مثلًا – يمتازون بالأسر الكبيرة، وخاصةً بعد أن أصبحوا بيضةَ قبّان الحكومات منذ الثمانينات، تمكّنوا من فرض قوانينَ لصالحهم، مثل قانون العائلات كثيرة الأولاد، وطلاب المعاهد الدينيّة، والإعفاء من الجيش، وهذا كان من شأنه أن يحفّز زيادة الإنجاب في الأسرة، وبالمقارنة مع ثقافة الإنجاب لدى العلمانيّين الغربيّين بالأسر الصغيرة، يمكنُ فهمُ لماذا تلاشى حزبُ العمل وهو الذي هيمن بتجمعاته القديمة مبام ومباي والمعراخ على الدولة لعقود ثلاثة بلا منافس، ثمّ تعادل مع اليمينُ، ثمّ انكسر الميزانُ تمامًا ليصبحَ الحزبُ المؤسّسُ على هامش الهامش، الذي يعبّرُ عنها الانزياح، أيضًا إغلاق الكيبوتس، وتضخّم المستوطنة.

ولكنّ هذا اليمينَ المحمّلَ بالقيم الدينيّة وغيرِ الديمقراطيّة، لماذا لم يترافق صعودُهُ على هبوط الدولة؟ صحيحٌ أنّ هناك تغيّرات على بنية النظام السياسيّ والقانونيّ وحتى الإعلاميّ لصالح قوًى متطرّفة لا تؤمنُ بالآخر، مثل القوى اليمينيّةً أو حتى حزب إسرائيل بيتنا، الذي يقودُهُ أفيغدور ليبرمان (وهو الذي لاحقته الشرطةُ بقضايا فساد لأكثرَ من عقد مارسَ خلالَها سلوكَ رجل المافيا لدرجة تمكّنه من إقصاء قائدَ التحقيقات بالشرطةَ بعد تسجيل مكالماتٍ ضدّ ليبرمان، وتمكّن من شطبه ليحصلَ على براءة)، ولكنْ بالإجمال لَمَ يعكس ذلك نفسه على بنية النظام السياسي.

إسرائيلُ العلمانيّةُ كانت الدولةَ المحظيّةَ في العالم، كان يحجُّ إليها زعماءُ كثر، ووزراءُ خارجيّة، لكنّها في العقد الأخير لا تكادُ تستقبلُ مسؤولًا دوليًّا إلا للضرورة. يمكنُ القولُ: إنّ هذا الانزياحَ نحو اليمين رافقه بعضُ التغيّرات على وضع إسرائيل وصورتها وعلاقاتها الدوليّة، ولكن ليس بالقدر الذي يعكسُ دولةً أصبح الحاخاماتُ مركبَها الرئيسيّ، وتراجعت فيها القوى الديمقراطيّةُ لصالح المستوطنين والقوميّين.

يكمنُ السرُّ في المؤسّسة والقانون، فقد تمكّن بن غوريون – مبكّرًا – من بناء مؤسّسة، بل وأبعدَ قرارَها الأمنيَّ عن تلك الأحزاب والقوى المتصارعة، الذي وصف قادتها بالهواة المتشاكسين، ووضعه في مؤسّسات أمن قوميٍّ كان قد أنشأها بعيدًا عن الأحزاب، أما كيف

العودة إلى الفهرس

تعمل تلك المؤسّساتُ وكيف تتمّ صياغةُ القرار؛ فتلك تأخذُ شكلًا مختلفًا عمّا يحدث في دول العالم الثالث، حيث يتمّ استثمارُ التخصّصات في الجامعات لوضع تقدير الموقف، لذا وجدت كلّ مراكز الدراسات في الجامعات وليس خارجها؛ كي تتمكّن من التعاقد مع المتخصّصين الذين كانت دراساتهم العليا في مجالات محدّدة.

أمّا القانونُ (وهوَ الذي تمكّن من ضبط الطوائف، ونتذكر أحداث وأد الصليب عام58، عندما ثار الشرقيّون على الدولة التي كان يحكمها الغربيّون، وكانت مركزَ الاحتجاجات في حيفا، ثمّ انتقلت لكل مراكز الشرقيّين، لكن القانون الذي استطاع أن يُخضعَ الجميعَ بمن فيهم رئيس الوزراء للتحقيق)؛ فهو ما مكّن الدولة من تقديم هذا النموذج من الاستقرار حتّى الآن.

والسؤال بين الديمقراطيّة أو بالتحديد الإثنوقراطيّة أي ديمقراطيّة الإثنيّة اليهوديّة الواحدة، وبين دينيّة تغرق أكثر في الماضي غير الديمقراطيّ.

وإذا كان مسارُ الدولة خلالَ سبعة عقود انقلب بهذا الشكل من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين؛ فكم ستصمدُ تلك الدولة ونظامها السياسيّ وقانونها أمام طوفان اليمين الذي لا يمكن الخروج منه، هو تقدّم في اتجاه واحد نحو اليمين؛ وتجربة المجتمعات تجزمُ أنّه لا يمكنُ الجمعُ بين الديمقراطيّة والدين، وهنا الحديثُ عن ديمقراطيّة داخل الإثنيّة اليهوديّة، أمّا عن العلاقةً مع غير اليهود في الدولة، فقد حسمت مسبقًا حتّى في ظلّ القوى العلمانيّة التي وضعتهم مبكرًا تحت الحكم العسكري لعقدين، ثمّ أرادت استغلالَهم انتخابًا بعد أن فصلتهم عن محيطهم العربيّ تمامًا. ولكنّ الدولة التي تمكّنت من الصمود بهذه الكتلة السكانيّة الصغيرة وسطَ بحرٍ هائل من العرب، لا بدّ وأن تتمَّ قراءةُ مُمكنات قوتها بعمق مقابلها حالة الضعف العربيّة، بل لماذا يتقرّب هذا المحيطُ العربيُّ الكبيرُ لهذه الكتلة الصغيرة؟ يبقى سؤالٌ يفتحُ على أسئلةٍ كثيرة لعلّ الإجابةَ عليه تفكُّ واحدةً من ألغاز المنطقة، بل وتتحوّل إلى نهضة عربيّة تنزعُ عن العرب حالة الضعف لصالح امتلاك ممكنات القوّة، وأولُها: الديمقراطيّة، ودولة المؤسّسات والقانون...!

يسقط الاحتلال: سيستمر النضال

خاص (الهدف)

الحملة المتجددة التي يشنها الاحتلال على مؤسسات إنسانية فلسطينية تعمل في خدمة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، تشبه وجه هذا الاحتلال وحقيقته، وكونه مشروع لتصفية الوجود الفلسطيني الحي، وترسيخ نظام استعماري عسكري ذو عقيدة عدائية عنصرية، وممارسات وحشية، لا يرغب حتى بالالتزام بالحد الأدنى من المعايير والمواثيق ذات الصلة بوضع الحرب أو بوضع سلطة الاحتلال.

لجوء قائد قوات الاحتلال لاتهام مجموعة من المؤسسات الفلسطينية بالإرهاب لا يخرج عن دائرة إرهاب الاحتلال الممارس يوميًا ضد الفلسطينيين، إرهاب يحرسه الدعم الدولي من قبل حلفاء المحتل، وتغطيه ردة نظم التطبيع العربي التي تحاول شرعنة التعاطي مع كيان يمارس جرائم مثل هذه.

يتذرع الاحتلال باتهامه لهذه المؤسسات بكونها تابعة للجبهة، ويصدر قائد قواته المحتلة قرارات عسكرية بذلك، كما لو أن لهذا الاحتلال وقائد قواته أو قراراته قدر ذرة من الشرعية، وكأنه لا يقتل الاحتلال الفلسطينيين في كل يوم أي كان انتماؤهم أو درجة انخراطهم في الكفاح ضده، فيما الحقيقة البسيطة أن كل ما يسهم في بقاء الفلسطينيين وصمودهم على أرضهم والدفاع عن حقوقهم بأي طريقة هو هدف لهذا المحتل.

تنهض الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بواجباتها تجاه شعبها في معركته مع الاحتلال، بما في ذلك دورها الكفاحي، تحارب الكيان الصهيوني ولم تظهر عبر مرجعياتها السياسية أو ممارساتها ذرة من المواربة في ذلك، ولن تحتاج لإخفاء فعلها الكفاحي خلف أي واجهة.

ولم تخف الجبهة يومًا نيتها إلحاق كل أذى ممكن بالمحتل لحين هزيمته، وممارسةَ واجبها الوطني والإنساني في الدفاع عن شعبها والعمل على إنهاء الجريمة الأساسية المتمثلة في وجود الاحتلال، وبينما لقن مناضلوها إلى جانب بقية المناضلين الفلسطينيين، الدرس تلو الدرس لهذا المحتل في عملهم الكفاحي السري والعلني ضد هذا الاحتلال.

يصر المحتل على ممارسة جرائمه وهجماته الوحشية ضد المجتمع الفلسطيني، بالقتل والتدمير وسياسات الحصار والتجويع.

إن الرد الفلسطيني المتاح على الهجمة الاحتلالية على المؤسسات الأهلية، والأطر النقابية، والمؤسسات الإعلامية، هو مواصلة المقاومة ضد هذا المحتل والرفض لوجوده على الأرض الفلسطينية، فيما يقع على عاتق كل القوى الصديقة للشعب الفلسطيني وكل مؤمن بالإنسانية ورافض للعدوان والهيمنة الوحشية، أن يصعد الموقف التضامني مع حقوق شعبنا، المتمثل في مقاطعة الاحتلال ومحاصرته والسعي لفرض العقوبات عليه، ذلك بجانب رفع وتيرة الدعم للشعب الفلسطيني ولكافة أشكال مقاومته■

التطبيعُ العربي « الإسرائيلي» رهاناتٌ فاشلة

د. محمد السعيد إدريس. مستشارُ مركزِ الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجيّة/ مصر

حملت ديباجةُ المشروع الجديد لتطبيع دول عربيّة مع كيان الاحتلال الإسرائيليّ (التطبيع الإماراتي- البحريني مع تل أبيب) عبارات تبريريّة من نوع: الحفاظ على السلام وتعزيزه في الشرق الأوسط وحولَ العالم، على أساس التفاهم المتبادل والعيش المشترك، واحترام كرامة الإنسان وحريّته، بما في ذلك الحريّة الدينيّة، وتشجيع جهود الحوار بين الأديان والثقافات وتعزيزه؛ لتشجيع ثقافة السلام بين الديانات الإبراهيميّة الثلاثة والبشريّة جمعاء. والقول: إنّ أفضل طرق لمواجهة التحدّيات يمرّ عبرَ التعاون والحوار، وإنّ تطوير العلاقات الوديّة بين الدول يدعم مصالح السلام في الشرق الأوسط وحول العالم؛ هي مقولاتٌ مخادعة ليست لها أدنى علاقة بما أقرّهُ المجتمعُ الدولي من قواعدَ ومرتكزات للسلام العادل في الشرق الأوسط القادر على حماية السلام واستقراره؛ خاصة تحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وإقرارها، وانسحاب القوات الإسرائيليّة من الأراضي العربيّة التي احتلّت عام 1967 كافة، وإقامة الدولة الفلسطينيّة وعاصمتها القدسُ على حدود الرابع من يونيو عام 1967.

هذا التناقضُ بين المفهومين للسلام والاستقرار يفرضُ تساؤلات مهمّة عن دوافع الدولتين العربيّتين الخليجيّتين، وما أعقبهما من مقاربات أخرى سودانيّة وأخرى مغربيّة للانخراط في هذا النوع من العلاقاتِ مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

تكشفُ المقاربتان السودانيّةُ والمغربيّةُ للتطبيع مع كيان الاحتلال وجودَ مصالحَ وطنيّة يبرّرُها التوجّه؛ فالسودانُ اتّجه إلى هذه المقاربة؛ طمعًا في قبول أمريكيٍّ بإنهاء إدراج على لائحة الدولِ الداعمة للإرهاب أو الراعية له، وإعادة دمجه في الاقتصاد العالمي وإنهاء العقوبات الأمريكيّة. أمّا المغربُ؛ فالدافعُ الأهمُّ كان الطموحَ في دعم أمريكيٍّ للموقف المغربي في قضيّة الصحراء الغربيّة مع جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر. أي أنّ الولايات المتّحدة كانت المستهدفةَ من هاتين المقاربتين للتطبيع مع إسرائيل، ونظرًا لتعثّر الدعمِ الأمريكي على النحو الذي كان مأمولًا، وبسبب غياب البيئة الداخليّة الداعمة لهذا التوجّه في البلدين، يمكنُ القولُ: إنّ هاتين المقاربتين مازالتا منحسرتين في حدود ضيّقة تختلفُ كثيرًا عن الحالتين الإماراتيّة والبحرينيّة.

في هاتين الحالتين الإماراتيّة والبحرينيّة جرى التأكيدُ على أنّ التوجّهَ نحو تطبيع العلاقات مع كيان الاحتلال الإسرائيلي هو «توجّهٌ سياديّ»، وأنّه ليس من حقّ أيّ طرف أن يتدخّلَ بالانتقاد أو توجيه النصائح، ما يعنى وجود إدراك لدى صانع القرار في البلدين أن التطبيع مع كيان الاحتلال «يمثّل مصلحةً وطنيّة»، ولا يمثّل اعتداءً من أيّ نوع للشعب الفلسطيني وقضيّته، فما هذه المصالح ؟

الإسرائيليّون هم أكثرُ من يجيبون عن كل الأسئلة التي تتحدّث عن أنواع تلك المصالح التي يرون أنّها «مصالحُ متبادلةٌ»؛ اقتصاديّةٌ وأمنيّةٌ واستراتيجيّةٌ، ضمنَ طموح لتأسيس «شراكةٍ استراتيجيّة» قائمةٌ على وجود إدراكٍ بوجود مصادرَ تهديدٍ مشتركة للطرفين؛ الخليجي والإسرائيلي، أبرزُهَا الإرهابُ وإيران، ما يعني أنّ تأسيس مثل هذه الشراكة، سواءً أخذت اسم «حلف ناتو عربي» بمشاركة أمريكيّة أو أي مسمًّى آخرَ، ستكوّنُ كفيلةً بالتصدّي للأعداء، وبالتحديد العدو الإيرانيّ المشترك، أي أنّ العداوة لإيران هي القاسمُ المشترك فى هذا التوجّه نحو التطبيع من ناحية، وأنّ ثقة الطرفين الخليجيّين في أنّ كيانَ الاحتلال الإسرائيلي بمقدوره توفير الحماية المفتقدة في الأمن الإقليمي الخليجي مع تنامي انحسار الدور والالتزامات الأمريكيّة نحو هذا الأمن؛ هي الدافع للانخراط في ذلك المسار لتطبيع العلاقات. لذلك أضحى ضروريًّا السؤال عن مدى رجاحة هذه الثقة. هل إسرائيل قادرةٌ على توفير الحماية المنفردة لنفسها؛ كي تملك القدرة على توفير الحماية للآخرين ؟

السؤالُ مهمٌّ؛ لأنّ إجابته تقول أنّ هذا التطبيع، ومن ثمَّ كلّ رهاناته، أو على الأقل أغلبها جاءت في ظروفٍ

العودة إلى الفهرس

غير مواتية، وهذه خطورتها. جاءت مقارباتُ التطبيع في ظروفٍ غير مواتية من منظورين؛ أولّهما: تنامي عجز كيانٌ الاحتلال الإسرائيلي عن توفير الحماية الذاتيّة الداخليّة والخارجيّة لنفسه دون الاعتماد على «الكفيل الأمريكي».

وثانيهما: تراجعُ الدور، ومن ثمّ الوظيفة التاريخيّة لكيان الاحتلال الإسرائيلي في الاستراتيجيّة الأمريكيّة بالشرق الأوسط. فقد أسّس كيانُ الاحتلال علاقتَهُ الاستراتيجيّةَ بالولايات المتّحدة على الوظيفة التي يمكن أن يقوم بها في الدفاع عن المصالح الأمريكيّة في الشرق الأوسط دون تورّط أمريكيٍّ مباشر. هذه الوظيفةُ التي دعمتْ المكانةَ الإقليميّةَ لكيان الاحتلال أخذت دعمَها القوي مع الانتصارات العسكريّة التي حقّقها كيانُ الاحتلال في عدوانه عام 1967.

فقد طرحت جولدا مائيير، رئيسةُ حكومة الكيان في ذلك الوقت على الرئيس الأمريكي ليندون جونسون مقايضةَ الدعم الأمريكي؛ عسكريًا، وماليًّا، وسياسيًّا، للكيان مقابل قيامه بأدوار وظيفيّة تخدم المصالحَ الأمريكيّةَ بالشرق الأوسط ضمنَ مقولة «أعطونا السلاح ونحن نقوم بالمهمّة».

التدقيقُ في هذين المنظورين يقول: إنّ إسرائيل ليست هي الدولة القادرة على أن تكون «كفيلًا إقليميًّا» في مقدوره تحقيقُ التوازن في اختلال توازن القوى بين الدولتين الخليجيّتين وإيران.

فالسؤالُ الذى سبق أن طرحه الجنرالُ الإسرائيلي «يوفال ديسكين»، الرئيسُ الأسبقُ لجهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك)، عن مدى تمتّع دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتماسك الاجتماعي والمرونة الاقتصاديّة والقوّة العسكريّة «التي سيضمن وجودها الجيل القادم» جاء صادمًا للكثيرين داخل الكيان وخارجه؛ لأنّه يجيءُ معاكسًا لمكوّنات «الصورة الذهنيّة» التي جاهدت الحركة الصهيونيّة بمنظّماتها المختلفة في أنحاء متفرّقة من العالم قبل قيام دولةً الاحتلالً الإسرائيلي عام 1948، والعقود التي أعقبت ذلك لفرضها، التي جعلت من إسرائيل «أسطورةً» يصعبُ التشكيك في رواياتها، بل جعلت العالم أكثرَ استعدادًا للدفاع عن تلك الأسطورة.

ومن خلال امتلاك الأداة الإعلاميّة والفكريّة؛ نجح أباطرةُ «المشروع الصهيوني» في تخليق العشرات، وربّما المئات، من الصور الذهنيّة عند اليهود وعند العالم الآخر المستهدف؛ بأنّ يقوم بأدوار الدفاع عن إسرائيل بل وعند العرب أنفسهم من خلال تزييف الوعي بالصراع وأسبابه وأهدافه. كانت معركةُ «الصورة الذهنيّة» بحقّ، أهمّ معارك الحركة الصهيونيّة التي اعتمدت على محو الرواية العربيّة والحقوق العربيّة، وإحلال الراوية اليهوديّة محلّها. ووصلت معركةُ هذه الصورة الذهنيّة إلى ذروتها بفتح ملفّ الدعوة إلى تأسيس «دولة إسرائيل التوراتيّة». وهي الدعوةُ التي جاءت على رأس أولويّات تكتّل «الليكود» الذي يتزعّمه بنيامين نتنياهو في حملته الانتخابيّة في إبريل 2019.

فقد وضعت هذه الحملةُ على رأس أولوياتها «إقامة دولة إسرائيل داخل الحدود التوراتيّة». وهذا يعني وَفْقًا للخرائط الرسميّة احتلال كلّ لبنان، وكلّ فلسطين، وكلّ الأردن، ونصف سوريا، وثلثي العراق، ونصف سيناء. هذه الدعوةُ جاءت لتتوافق مع الترويج الإسرائيلي لأكذوبة تحوّل إسرائيل إلى «قوّة إقليميّةَ عظمى» تتزعّمُ الشرقَ الأوسط، ولتكمل الجوانب الأخرى لأسطورة إسرائيل الكبرى التي لا تقهر. كان هذا يعني بمفاهيم القدرات الاستراتيجيّة، أنّ إسرائيل باتت تملكُ القدراتِ اللازمةَ لمواجهة أيّ تهديدات أو تحدّيات خارجيّة تتعارضُ مع مشروعاتها في التوسّع والسيطرة وبسط النفوذ، وأنّها أضحتَ في الوقت ذاته تمتلكُ القدرات اللازمةَ لجعل التماسك السياسي والاقتصادي والثقافي والمعنوي الصلب حقيقةً واقعةً في بنيتها الداخليّة، وأنّها عصيّةٌ على أيّ اختراق أو تهديد يحولُ دونَ جعلها وطنًا خالصًا لليهود دون غيرهم، أي دون الفلسطينيّين على نحو ما نصّ على ذلك قانونُ القوميّة، الذى كان قد أصدره الكنيست (البرلمان) في ذلك الوقت.

والآن، تجيءُ تساؤلاتُ يوفال ديسكين؛ لتعلنَ عن تصدّع مكوّناتِ تلك الصورة الذهنيّة، والكشف عنَ زيف هذه المكوّنات بما قدّمه من إجابات، كان قد سبقه إليها الجنرالُ عاموس جلعاد، رئيسُ «معهد هرتسيليا»، بوصفه دولةَ الاحتلال بأنّها «منزلٌ محميٌّ بجدرانٍ قويّة في حين يأكلُهُ النملُ الأبيضُ من الداخل»، وحتّى هذه «الجدران القويّة» بات مشكوكًا في صلابتها باعتراف قائد الجبهة الداخليّة الإسرائيليّة الجنرال «أورى جوردين» الذي حذر في كلمة له خلال مؤتمر مهمٍ بالقدس المحتلّة (2021/3/16) منً ألفي صاروخ يوميًا تنتظرُ إسرائيلَ في الحرب المقبلة مع «حزب الله» وصواريخ المقاومة الفلسطينيّة «قادرةٌ على ضرب أيّ بقعة على أرض إسرائيل». تحذيرٌ أكده الجنرال «تسيفكا حايموفيتش» قائدُ منظومةُ الدفاع الجوي في جيش الاحتلال، الذي عدّ أنّ الأضرارَ التي ستحدث في إسرائيل نتيجةَ الهجمات الصاروخيّة ستكونُ خطيرةً جدًّا، وستؤدّي إلى أحداث الهدم وإيقاع القتلى، علاوةً على أنّ الصواريخ ستكون من أنواعٍ مختلفة؛ «الأمرُ الذي يمنحُها القدرةَ على إيقاع الإصابات الماديّة والبشريّة بصورةٍ لم تعرفها إسرائيل من قبل».

لقد أضحى هذا الكيانُ الإسرائيلي مسكونًا بهواجس التهديد، سواءً أكانت خارجيّةً أم داخليّة، ما يعني أنّ «الجدران القويّة» التي اعتقد عاموس جلعاد أنّها تحمي إسرائيلَ من أي تهديدٍ خارجيٍّ أخذت تفقدُ صلابتَها في ظلّ اعتبارين؛ أوّلهما: أنّ قدرة الأطراف المعاديّة لإسرائيل باتت قادرة على امتلاك المزيد من إيقاع الأذى بالكيان الإسرائيلي، وثانيهما: أنّ الجبهةَ الداخليّةَ الإسرائيليّةَ تزدادُ هشاشةً يومًا بعد يوم ما يجعلُها غيرَ قادرة على تحمّل أعباءً أيّ حربٍ قادمة، وهذاً ما حرص على تأكيده الجنرال «يوفال ديسكين» في مقاله المشار إليه المنشور في صحيفة «يديعوت أحرنوت»، وخصوصًا إشارته إلى الاتّجاهات الديموغرافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة «التي تغيّر بالفعل جوهرَ إسرائيل» ويقدّر لها، وَفق تأكيده «أنّ تعرُّضَ وجودها للخطر خلال جيلٍ واحد، قد يزداد الانقسام بين الإسرائيليّين عمقًا، وأصبح الانقسامُ بين اليمين واليسار مهيمنًا أكثرَ من الخلاف بين اليهود والعرب، كما أنّ انعدامَ الثقة في أنظمة الحكم أخذ في الازدياد، والفساد ينتشر في الحكومة والتضامن الاجتماعي ضعيف». لم يكتف ديسكين بذلك بل أوضح أن «الحريديم (اليهود المتشددين) باتوا عبئًا، وأنّ منهم من باتوا منتشرين في الاتجاهات المعادية للصهيونيّة، وبالنسبة لهم، فإنّ إسرائيل في طريقها للخسارة».

ولعلّ هذا ما حفّز «أفيغدور ليبرمان» رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» وزير الحرب الأسبق للقول: إنّه «يجب وضع نتنياهو واليهود المتشدّدين دينيًّا على عربة ورميهم في مكبّ النفايات».

هكذا تزدادُ «الصورةُ الذهنيّة» عن «إسرائيل الأسطوريّة» أو «أسطورة إسرائيل» تفكّكًا، مع كلّ يومٍ تفقدُ فيه دولةُ الاحتلال كونها «ملاذًا لليهود» في ظلّ واقعٍ مرير يتفاقمُ يومًا بعدَ يوم يؤكّدُهُ تزايدُ أرقام الهجرة المضادّة أو المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، مع تراجُع حادٍّ في أعداد المهاجرين من الخارج إلى إسرائيل، وتنامي الشغف بالحصول على جواز سفر ثانٍ إلى جانب الجواز الإسرائيلي، ووجودَ أكثرَ من مليون إسرائيليٍّ يحملون الجنسيّة الإسرائيليّة يعيشون في الخارج في إقامة دائمة أو شبه دائمة. ويمكننا أنّ نعدّدَ نبوءات قادة إسرائيليّين عسكريّين وسياسيّين التي تشككت في قدرة إسرائيل على البقاء مستقبلًا، أمثال إبراهام يورج، وعاموس جلعاد، وإبراهام ليفي، واستر حيوت، وإسحق بريك، والآن يجيء يوفال ديسكين؛ ليؤكدَ أنّ «إسرائيل لن تصمد أمامَ التهديدات المختلفة في المنطقة التي يعيش فيها. «نبوءاتٌ وقراءاتٌ علميّة مستقبليّة تجعلُ أوهامَ الترويج لكون هذا الكيان أضحى قوّةً إقليميّةً عظمى أشبه بصفير السائر في الأزقة الضيّقة في ظلمة الليل الحالكة.

هذا السائر الذي يرتعد خوفًا من داخله يلجأ إلى الصفير بصوتٍ عالٍ؛ ليطمئنَ نفسَهُ بأنّه في أمان. يتفاقمُ مع تساقط رهانات كيان الاحتلال على دوره الوظيفي في خدمة المصالح الاستراتيجيّة الأمريكيّة في ظلّ متغيّرين مهمّين؛ أوّلهما: ذلك الأفول الذي أخذ يسيطرُ على القوّة والمكانة الأمريكيّة العالميّة في ظلّ صعود قوى عالميّة أخرى منافسة، خاصةً الصين وروسيا، ثانيهما: تراجعُ مركزيّة الشرق الأوسط ضمنَ خريطة المصالح الأمريكيّة في الشرق الأوسط لصالح أولويّة الصراع الأمريكي مع الصين في منطقة المحيطين؛ الهادي والهندي.

الخلافاتُ الإسرائيليّةُ المتصاعدةُ مع الولايات المتّحدة حول الرفض الأمريكي للمطالب الإسرائيليّة بإنهاء مسعى التفاوض مع إيران حول الاتفاق النووي والضغوط الإسرائيليّة على واشنطن من أجل ضرورة وضع الخيار العسكريّ خيارًا أمريكيًّا بديلًا للقضاء على ما تسمّيه تل أبيب بـ «الخطر النووي الإيراني» في ظلّ اعتراف إسرائيليٍّ بالعجز عن القيام بهذه المهمّة منفردةً دونَ مشاركة أمريكيّة يؤكّدُ عجزَ، بل وفشل الترويجَ الإسرائيلي لمقولة «القوّة الإقليميّة الإسرائيليّة الكبرى» التي روّجت لها في الخليج لملء فراغ الغياب الأمريكي الآخذ في التزايد، ومن ثَمَّ فشل رهانات ومبرّرات التطبيع التي جرى الترويجُ لها، وأهميّة مبرّرات أخرى تعدّ ذات أولويّة قصوى بالنسبة للعقل الاستراتيجيّ الإسرائيليّ ترى أنّ إسرائيل هي التي باتت في أمس الحاجة إلى التطبيع مع العرب من منظورين؛ أوّلهما: الاحتماء بالعرب طرفًا إقليميًّا مع غياب القوّة الأمريكيّة أو الحليف الأمريكي الداعم للكيان، أي أنّ الشراكةَ العربيّة مع «إسرائيل» توفّر لإسرائيل قدرات في أمس الحاجة إليها؛ اقتصاديّة وماديّة بل وعسكريّة، خاصّةً الاقتراب الجغرافيّ مع إيران، وثانيهما: منح «إسرائيل» الشرعيّة الإقليميّة المفتقدة، وترسيخ الرواية الصهيونيّة – التوراتيّة للصراع على حساب الرواية العربيّة، والعمل على تخليق صورة ذهنيّة للكيان الصهيوني مغايرة قادرة على «غسل السمعة الرديئة». و«اقتلاع الأمل» الفلسطيني نهائيًّا في العودة إلى فلسطين من العقل الفلسطيني والعربي، وإجباره على نسيان كلّ الجرائم التي ارتكبت بحقّ الشعب الفلسطيني، وبحقّ الشعب العربي، خاصّةً في دول الجوار للكيان الصهيوني التي كانت تسمّى في أيام مضت بـ«دول الطوق» وهي مصر وسوريا والأردن ولبنان. فهم في الكيان يدركون أنّ مجرّد «بقاء أمل» لدى الشعب الفلسطيني والشعب العربي بالانتصار في يوم ما، واستعادة الحقوق المغتصبة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقّه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة يعدّ «الخطر الأكبر» على مستقبل كيانهم، بل إنّه يعدّ «خطرًا وجوديًّا» يهدّد وجودَ هذا الكيان وبقاءه، كدولة على الأرض التي تقيم عليها، ومن ثَمّ يجب العمل بشتى الطرق على اجتثاث هذا الأمل.

هذه المعركةُ يسمّونها في إسرائيل بمعركة «كي الوعي العربي». أي محو الذاكرة العربيّة، وإجبار العقل العربي على أن ينسى كلّ الجرائم التي ارتكبت ويتغاضى عن كلّ الحقوق التي اغتصبت، وأن يقبل فقط بما هو مفروضٌ عليه أن يقبله «لا يوجد شيءٌ اسمُهُ فلسطين.. فقط توجدُ حقيقةٌ اسمُها إسرائيل» ولعلّ هذا ما يفسّر أسبابَ إعلان جيش الاحتلال الإسرائيلي أنّ «الحرب على وعي الجمهور العربي باتت مركبًا أساسيًّا في استراتيجيّة الأمن القومي الإسرائيليّة».

من هنا تأتي مركزيّةُ أحدث المعارك في الحرب المعنويّة «النفسيّة – الثقافيّة» التي يخوضُها الكيانُ الصهيوني، وهي معركةُ التطبيع النفسي- الثقافي مع الدول العربيّة، ضمنَ ما يعدُّه الإسرائيليّون حاليًّا «تهافتًا عربيًّا للتطبيع مع إسرائيل». فهم داخل الكيان يدركون، عن وعي، أنّ كلّ أنواع ما يسمّى بـ «التطبيع العربي» مع الكيان الصهيوني وأشكاله؛ سواءٌ أكانت سياسيّةً أم اقتصاديّةً أو حتّى عسكريّة – استراتيجيّة، ستظلّ مهدّدةً بأحداث داخليّة قد تحدث في الدول التي سوف تتورّطُ في هذه الموجة التطبيعيّة، ولعلّ هذا ما يفسّر أسباب الرفض الإسرائيليّة لاحتمال تزويد الولايات المتّحدة لدولة الإمارات بطائرات «F35»المقاتلة المتطوّرة خشية أن تحدث تغييرات سياسيّةً في الإمارات تؤدّي إلى إمكانيّة استخدام هذه الطائرات ضدّ الكيان الصهيوني.

أمّا التطبيعُ المعنوي «النفسي- الثقافي» فهو بالنسبة لهم التطبيع الذي يمكن أن يؤدّي إلى ترسيخ كلّ أشكال التطبيع الأخرى وإبقائه في أمان. لذلك فهم يعطون هذا التطبيع النفسي - الثقافي مكانةً أخرى أعلى سموًّا، فهو المعركة التي ستؤمّنُ لكيان الاحتلال أهمَّ وأغلى ما يطمحُ إليه، وما يطمع فيه، وهو الحصول على «الشرعيّة الإقليميّة»، أي الحصول على اعتراف عربيٍّ واضح وصريح بأنّ وجودَ كيانٍ الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين المحتلّة «وجودٌ شرعي» بكلّ ما يتضمّنه هذا الاعتراف من إنكار لوجود شيءٍ اسمُهُ فلسطين أو الشعبُ الفلسطيني أو الحقوق الفلسطينيّة المشروعة. فلكي يكتسبَ الكيانُ الصهيونيُّ «الشرعيّةَ الإقليميّة»، فمن الضروري أن يتخلّى الشعبُ الفلسطيني ومعه كلّ الشعب العربي، وربّما الشعوب الإسلاميّة عن «الروايةِ التاريخيّة الفلسطينيّة» التي تقول: إنّ الأرضَ هي أرضُ فلسطين، وإنّ الشعبَ الفلسطينيّ هو صاحبُ

العودة إلى الفهرس

هذه الأرض، وإنّ الكيانَ الصهيوني كيانٌ مغتصبٌ انتزع الشعبَ الفلسطيني من أرضه، ضمنَ «مؤامرةٍ دوليّة» غير مسبوقة، وإنّ ما يسمّى بـ «الشعب الإسرائيلي» أكذوبة، هؤلاء عصاباتٌ تمّ الدفعُ بهم من أوطانهم إلى فلسطين لإقامة الوطن المزعوم، وإنّ حقوق الشعوب لا تسقط بالتقادم.

وفي مقابل ذلك يجب أن يقبل العقل الفلسطيني والعربي والإسلامي بجدارة «الرواية الإسرائيليّة» التي اعتمدت أساطير وأقوال العرّافين وتمسّكت، باستمرار، بشرعيّة المشروع الصهيوني الذي يدعُو للعودة إلى «أرض الميعاد» بعد غيابٍ قسريٍّ مزعوم استمرّ آلاف السنين، وأنّ المشروعَ الصهيوني جاء لينقذ اليهود من اللاساميّة ومن عمليّات الاضطهاد والإبادة كما جرت في أوروبا بشكل خاص، والاعتراف أيضًا بأنّ الأرضَ المتنازع عليها هي «أرض الشعب اليهودي وحده ودون منازع» وأن من يسمّون بـ «الفلسطينيّين» هم «محتلّون»، وأنّ كلّ معارك إسرائيل كانت «معارك تحرير»، وأنّ الجيش الإسرائيلي ليس جيش احتلال بل جيش وطني، وأنّ الاستيطان في القدس هو «حقٌّ مكتسب» لشعب يبني في عاصمته، مثل كلّ شعب آخَر.

الأخطرُ من هذا كلّه أنّهم حريصون على اقتران ما بات يسمَّى بـ «التطبيع» بما هو أهمُّ، وهو «الخضوعُ والاستسلام» لدولة الكيان باعتبارها «القوّةَ الإقليميّةَ العظمى» على نحو ما كتبه معلّقٌ إسرائيليّ في موقع «سيحا مكوميت» تحت عنوان «المعركة على الوعي» بالقول: إنّ «المسلسلات الدراميّة العربيّة التي باتت تروّج للتطبيع مع إسرائيل، لا تفعل ذلك ضمنَ إطار عمل تطبيعي، بل هو اعترافٌ بالواقع وخيبةُ الأمل». ووَفقًا لفهم هذا الكاتب فإنّ «العالم العربي أضحى يعترف بحقيقة الفجوة الهائلة بينه وبين إسرائيل، إن كان على الصعيد التكنولوجي أو القوة العسكريّة، كلمة التطبيع هنا هدفُها التخفيف من وطأة قسوة الواقع، هي نوعٌ من غسيل الكلمات. في واقع الأمر هذا استسلام. فليسمّوا هذا ما يريدون وليحاولوا غسيل الكلمات والمفاهيم فقط؛ لإنقاذ شرفهم العربي، وعليهم أن يعرفوا أنّ دولةَ إسرائيل انتصرت، وهذه حقيقةٌ منتهية». هذا هو الرهانُ الحقيقيُّ الذي يأملونه■

انتصار الشعوب: أكتوبر خيارنا

خاص (الهدف)

في السادس من أكتوبر 1973 اندفع مئات آلاف من الجنود العرب على جبهات القتال مع العدو الصهيوني؛ شمالًا وجنوبًا، ليعبروا ما تم تصويره كمستحيل، ويحققوا الممكن بالإرادة المتمسكة بالقتال. فمنذ وقوع نكبة العام 1948 راهنت شرائح مهزومة مرتبطة بالمنظومة الاستعمارية ومتنكرة للإرادة الشعبية، على الاستسلام أمام القوى الاستعمارية والعمل في خدمتها ضد إرادة الشعوب العربية، وفي كل حدث وعند كل منعطف حاولت هذه الشرائح توظيفه باعتباره دلالة على استحالة وعبثية القتال ضد العدو الصهيوني وبقية قوى العدوان، حيث كانت نكسة العام 1967 محطة أساسية ومادة مثالية لهذه الشرائح للتنظير للاستسلام والخضوع؛ معتبرة أن ما حدث داع لإعلان الشعوب العربية الخضوع أمام القوى الإمبريالية، والاستعداد لعقود طوِيلة من العبودية في خدمة سياسات هذه القوى، هذا التنظير لم يقتصر على من جاهروا بعدائهم للثورات التحررية وقوى الاستقلال الوطني، بل تبناه البعض ممن انتموا لمعسكر الثورة والاستقلال على وقع الهزيمة المرير. إن الجماهير التي صرخت مطالبة بالحرب في كل يوم منذ الهزيمة حتى انطلاق الرصاصات الأولى في حرب أكتوبر؛ أملت إرادتها بالقتال واستعادة الكرامة على كل من خولت له نفسه بالالتفاف على هذه الإرادة، هذه الجموع التي مولت المجهود الحربي من قوت أولادها؛ فضلًا عن تقديمها فلذات الأكباد؛ هؤلاء جنود في معركة التحرير، فلقد كانت الأولوية غاية في الوضوح، عبر عنه كل حراك طلابي أو مهني وكل احتجاج؛ آمنت هذه الجماهير بحقها في القتال ومحاولة الانتصار.

من يظن أن القوى السياسية المهيمنة آنذاك وفي الحقبة التالية كان يمكن أن تقاتل دون هذا الضغط الجماهيري الهائل؛ فليتابع المسار السياسي لهذه القوى جيدًا؛ كامب ديفيد؛ خذلان بيروت؛ أوسلو؛ التآمر الكبير ضد المقاومة في حرب تموز وحروب غزة، فيما على صعيد الشعوب كان النقيض حقًا؛ نداء القتال لم يخفت حتى بعد كل هزيمة وخذلان، بعد النكبة ثم النكسة، وحتى بعد كامب ديفيد، وفي مواجهة الخزي الكبير المتمثل بأوسلو؛ جاءت انتفاضة الأقصى وردت الشعوب على موجة التطبيع العربي؛ بهبة أيار الهادرة في فلسطين.

على طول الخط الزمني لهذا الصراع هناك من أراد لنا العبودية وراهن على موضع له كوكيل لسادته يسومنا سوء العذاب في سبيلهم؛ تارة بمسمى السلام وتارة بمسمى الاعتدال وأخرى تحت عنوان البحث عن الاستقرار. فمن يريد اليوم أن يستدخل العدو لكل بلد وأرض عربية؛ يريد لنا هذا الخضوع الأبدي والعذاب المقيم، ولكن هيهات؛ فلقد قال الدم كلمته في أيار، وأشهر السيف من غمده دفاعًا عن القدس مرة تلو أخرى؛ سيف لن يغمد حتى التحرير والهزيمة الكاملة للعدو الصهيوني وأدواته.

نستذكر المجد الكبير الذي سطره فقراء الشعوب وبسطاء الناس في صفوف الجيش المصري والجيش السوري ومن تجحفل في صفوفهما من أبناء العرب في حرب تشرين/أكتوبر؛ نحتفي به؛ نقدر الأمل الكبير الذي صنعه العبور في صفوف الجماهير، ولا نندم لحظة على انحيازنا لخيار المقاومة والقتال؛ خيار الحرية والكرامة والتضحية لأجل المستقبل الأفضل؛ فالموت خير من المذلة؛ الموت في ساحات القتال هو خيار كل شهيد قدمته هذه الأمة الحيَّة، ومن فشل في إسقاط هذا الخيار بالقتال لن ينجح في مرماه بأضغاث الأحلام ومعسول أو خبيث من القول.. النصر والحرية لأمتنا العربية وشعبنا الفلسطيني■

العلاقاتُ الروسيّةُ الإسرائيليّةُ والصراعُ على غازِ شرقِ المتوسّط

د. صلاح زقوت. رئيسُ البيتِ العربيّ/ أوكرانيا

في يوم 18 أكتوبر تصادفُ الذكرى الثلاثون لإعادة روسيا وإسرائيلَ رسميًّا علاقاتهم الدبلوماسيّة، بعد أن قطعَها الاتحادُ السوفييتيّ بعد حرب حزيران 1967، واحتلالها مزيد من الأراضي العربيّة.

شهدت العلاقاتُ الروسيّةُ – الإسرائيليّة تقلّبات حادّة، ومرّت في مراحلَ من الصعود والهبوط والأزمات والانفراجات، وقد اعترفَ الاتّحاد السوفييتيّ في عهد ستالين بدولة إلكيانِ الصهيونيّ، وقطعت العلاقة عام 1953. وبعد وفاة ستالين أُعيدت العلاقة وتأزمت العلاقاتُ بعد العدوان الثلاثيّ عام 1956، وقطعت في حزيران عام 1967. وفى عهد الرئيس السوفييتي غورباتشوف، تمّت أكبرُ هجرةٍ لليهود السوفييت، حيث وصل قرابة مليون شخص. وكان لهذهِ الهجرة أثرٌ حاسِمٌ في الطفرة الاقتصاديّة والعلميّة والبشريّة التي شهدتها دولة الكيان، ووفقًا للإحصاءات الإسرائيليّة؛ وصل من ضمن المهاجرين إلى دولة الكيان100 ألف مهندس، و20 ألف طبيب وطبيب أسنان، و24 ألف ممرّض وممرّضة، و45 ألف معلّم، و20 ألف عالم وفنّانٍ وموسيقيّ. وقد أشار الرئيسُ بوتن إلى أنّ اليهود الذين هاجروا من الاتّحاد السوفييتي السابق «أسهموا بشكلٍ كبيرٍ في نهوض إسرائيل، وهم يشكّلون اليوم همزة وصلٍ بين روسيا وإسرائيل».

ومنذ استلام بوتن السلطةَ في آذار عام 2000، سعى إلى إعادة روسيا لاعبًا بارزًا في الشرق الأوسط، وعمل مع جميع الأطراف في المنطقة؛ سواءً أكانوا أصدقاء، أو خصوم تقليديّين.

ويرى أنّ إسرائيل تضطلع بدورٍ مهمٍّ في المنطقة، حيث إنّه ورثَ دولةً تمزّقها تناحراتٌ سياسيّةٌ وحربٌ طاحنةٌ في الشيشان، وعصاباتُ المافيا تمتصّ ثرواتها «اللوبي اليهوديّ» لذلك سعى لتطوير علاقاتٍ اقتصاديّة مع دول الشرق الأوسط، وإلى علاقاتٍ تجاريّة، مثل تجارة التكنولوجيا العالية مع دولة الكيان الصهيوني. وقد كتب البروفيسور مارك كاتز في دوريّة «الشرق الأوسط الفصليّة «في شتاء عام 2005،» «لا يسعى بوتن إلى إرضاء واشنطن، ولا تلبيةِ أيّ ضروراتٍ سياسيّةٍ محليّة، بل إنّ سياسةَ موسكوَ الجديدةَ في الشرق الأوسط تنتج عن حساباتٍ بوتن الشخصيّة للمصالح الروسيّة، وهى حساباتٌ لا تلقى تأييدًا كبيرًا في حكومته» وفى الوقت الذى طوّر العلاقة إلى مستوياتٍ كبيرةٍ مع دولة الكيان؛ قام بالحدّ من تأثيرِ اللوبي اليهوديّ على البلاد وحيدُ عرّاب اللوبي اليهوديّ في الكرملين بوريس بيرزوفسكي، الذى اضطلع بدور بارز في إطالة أمد الحرب في الشيشانِ؛ مستفيدًا منها كسمسارٍ وحجم القطط السمان الذين استحوذوا على مقدّرات البلاد بأساليبَ غيرِ

العودة إلى الفهرس

قانونيّة؛ فأودع ميخائيل خودروفسكي السجنَ بعد مصادرة أصوله، وفي مقدّمتها شركة «يوكوس» النفطيّة، وسمح لكلٍ من: فلاديمير غوسنسكي، وألكسندر سمولينسكي بمغادرة روسيا، بعدما تنازلا لشركات قريبة من بوتن عن الحصّة الأكبر من أصولهم الإعلاميّة والمصرفيّة. أمّا رامان إبراموفيتش؛ فقد أعطاه الأمان، وهو حاليًّا يملك نادي تشيلسي لكره القدم في إنجلترا. أمّا الأخَوان؛ أركادي، وبوريس روتنبرغ؛ يقعان تحَت العقوبات الغربيّة على خلفيّة استثماراتهم في القرم؛ بمعنى: أنّه سيطر على وسائل الإعلام مع بقاء اليهود فيها.

وتنتظمُ العلاقاتُ الروسيّةُ الإسرائيليّةُ وتشهدُ تطوّرًا مهمًّا في العديد من المجالات الاقتصاديّة والتجاريّة والعسكريّة والأمنيّة، فضلًا عن العلاقات السياسيّة، وتتمّ اللقاءاتُ والزياراتُ على أعلى مستوى من كلا الجانبين، وتمنحُ بعضُ الاتّفاقيّات كلا الجانبين؛ الروسيّ والإسرائيليّ، نظامَ الأفضليّة القصوى في التجارة، وشكّلت اللجنةُ الخاصّة بالتعاون التجاريّ والاقتصاديّ، وكذلك نظام التأشيرة الحرّة بين البلدين، ويعيشُ في دولة الكيان روسٌ أو من الاتّحاد السوفييتي السابق؛ وهم أكثرُ من مليون شخص يشكّلون ما نسبته20% من نسبة السكّان. وتعدّ اللغةُ الروسيّةُ هي اللغةُ الثالثةُ الأكثرُ تداولًا. وهناك تنسيقٌ أمنيٌّ بعد دخول روسيا إلى سوريا؛ لمنع أيّ تصادم بين الطرفين، وقد تمّ استيعابُ إسقاط الطائرة الروسيّة ومقتل 15 جنديًّا، ورغم الخلافات والتعقيدات القائمة بين الطرفين؛ سواءً في الملف الإيرانيّ أو السوريّ أو الفلسطينيّ، حيث إنّ روسيا تؤيّد بشكل واضح حلّ الدولتين، ودعمها لقيام دولة فلسطينيّة مستقلة على أراضي 67 بعاصمتها القدس الشرقيّة. كما تُبدي روسيا تأييدَها للمطالب الفلسطينيّة في مختلف المحافل الدوليّة، ورغم تضارب المصالح بين الجانبين على الساحة السوريّة؛ إلّا أنّ كليهما حريصٌ على عدم استعداء الآخر أو الخلاف حول الملف النوويّ الإيرانيّ وتخصيب اليورانيوم، وكانت آخرُ زيارة لوزير خارجيّة الكيان يائيل لبيد، ولقائه مع نظيره الروسيّ لافروف، وقد كتبت ماريا بيلينكايا في «كوميرتس سانت» قائلة: إنّ مزاج وزير خارجيّة روسيا وإسرائيل لم يعكّره الملفُّ الإيرانيُّ ولا السوريُّ ولا الفلسطينيّ؛ وذلك في أوّل لقاء، وإنّ الافتراضَ أن تغيُّرَ موسكو نهجها تجاهَ إسرائيل بعد وصول الحكومة الجديدة إلى السلطة في هذا البلد؛ مبالغٌ فيه بوضوح.

وتعدّ إسرائيل أنّ روسيا لاعبًا مهمًا في الشرق الأوسط، وخصوصًا بعد تراجع الدور الأمريكيّ في المنطقة، وفي نهاية المطاف لا يرغبُ الطرفان بإحداث أزمة ثنائيّة بين البلدين.

وفي زيارةٍ قام بها الرئيسُ الروسيُّ بوتن لإسرائيل في يوليو 2012، ناقش فيها مع رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو تعاونَ شركة غاز بروم الروسيّة وإسرائيل على أساس أن تشاركَ هذه الشركةُ من بين شركات روسيّة أخرى في عمليّة استخراج الغاز المكتشف حديثًا في منطقة شرق المتوسّط.

غازُ شرق المتوسّط

من المعلوم أنّ الغازَ - مثل النفط - حالةٌ سياسيّةٌ، ويخضعُ للأبعاد الجيوسياسيّة، خصوصًا أنّه مكتشفٌ في منطقة تعجّ بالتوتّرات السياسيّة والأمنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة؛ فوَفْقًا لهيئة المسح الجيولوجيّ الأمريكيّة، هناك مكتشفٌ 122 تريليون قدم مكعّب، وبلدانٌ كثيرةٌ تسعى للفوز بحصّة من الغاز وهي:

1. البلدانُ التي تمتلكُ الغاز.
2. الشركاتُ المستخرجة.
3. البلدانُ المستهلكة.

وثمّة تحالفاتٌ واسعةٌ ومفاوضاتٌ ونزاعاتٌ تشتركُ بها الأطرافُ الثلاثةُ؛ والأساسُ هو خطوطُ النقل والتصدير؛ من أين تنطلق؟ وإلى أين تذهب؟ ولكلّ مجموعة دول تحالفاتٌ تضمّ شركاتِ استخراجٍ وخطّط مدّ الأنابيب.

محورُ مصر وحلفائها: في 22 أيلول 2020، وقّعت إيطاليا - اليونان - مصر - إسرائيل - قبرص ميثاق منتدى شرق المتوسّط للغاز؛ الأردن والسلطة الفلسطينيّة حضرتا بعضَ اجتماعات المنتدى، فيما طالبت فرنسا الانضمامَ إليه عضوًا، والولايات المتّحدة عضوًا مراقبًا، واتّفق على أن تكون مصرُ المركزَ المحوريّ لتصدير غاز شرق المتوسّط، فمن جهة لديها اتفاقيّةُ سلام مع الكيان الصهيونيّ، ولديها الموقعُ الجغرافيُّ الملائم، وقناةُ السويس وإطلالها على البحرين؛ المتوسط، والأحمر، وبنيةٌ تحتيّةٌ جاهزةٌ، بالإضافة إلى شبكة أنابيبَ مترامية الأطراف، ومجهّزة لنقل الغاز إلى العديد من الدول، بالإضافة إلى معمل تسييل الغاز على أراضيها؛ فضلًا عن أنّها منتجةٌ للغاز

المحورُ التركيّ: ويضمّ تركيا - ليبيا حكومة الوفاق - قبرص التركيّة على الضفة المقابلة؛ بهدف مدّ خطوط النقل إلى أوروبا؛ عبرَ أراضيها التي تجمع بين أوروبا وأسيا، ولا يتوقّف الطموحُ التركيّ عند دور الوسيطِ بين روسيا وأوروبا، بل يشمل الاستحواذ على حصة كبيرة من شركات النقل التي تمرّ عبرَ أراضيها بما يضمن حصولها على إمدادات كافية من الغاز؛ استنادًا إلى موقعها الجغرافيّ بين الدول الأوروبيّة وأسيا الوسطى، ودول القوقاز والشرق الأوسط. وحظيت تركيا بدور أكبرَ بعد الأزمة الأوكرانيّة، حيث قرّر الاتّحادُ الأوروبيُّ تخفيف الاعتماد على روسيا لاستيراد الغاز الطبيعيّ؛ ما خلق فكرة إنشاء خطّ تاب وتاناب لنقل الغاز من أذربيجان ثمّ إلى السوق الأوروبيّة؛ عبرَ خط تاب. وكان مخطّطا لهذين الخطّين أن ينقلا الغازَ الطبيعيَّ من منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها الشرق المتوسّط.

المحورُ الأمريكيّ: تسعى الولاياتُ المتّحدةُ إلى السيطرة على الغاز في شرق المتوسّط من خلال السيطرة على المنابع؛ عبرَ شركات الاستخراج، وأبرزُها شيفرون، التي اشترت نويل إينرجي، التي تؤدّي دورًا كبيرًا في مجال استخراج الغاز من المتوسّط، بالإضافة إلى مصالح أمريكا في المنطقة، وفي مقدّمتها وجودُ الكيان الصهيونيّ بين الدول الفاعلة في شرق المتوسّط وحليفها الاستراتيجيّ الاتّحاد الأوروبيّ، الذي يسعى لتنويع مصادره للتخفيف من الاعتماد على الغاز الروسيّ، وهو أمرٌ خطيرٌ بالنسبة لروسيا التي تعدّ أكبرَ مصدري الغاز لأوروبا بنسبة 40%.

المحورُ الروسيّ: تسعى روسيا للقيام بدور كبير للاستفادة من الثروات المكتشفة؛ فدورُها في الشرق الأوسط، وخاصةً في سوريا، ووجودُ قاعدة بحريّة في طرطوس أكسبها مزيدًا من النفوذ في ملفّات عديدة، وتسعى للاستثمار في منطقة شرق المتوسّط؛ من خلال شركات التنقيب في لبنان، وتقديم التمويل الماليّ لقبرص واليونان، والوجود العسكريّ والاتفاقيّات الثنائيّة مع سوريا في ظلّ وجود كميّات كبيرة من الغاز قُبالة السواحل السوريّة.

خلاصة: لعبةُ المصالح أقوى من المبادئ!

الصراعُ على الغاز في إقليمٍ مضطرب...!

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ سوريا

على الرغم من تخمة الغاز والنفط المستمرّة في السوق، فإنّ منتجي الغاز والنفط عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ يستثمرون ما يقدّر نحو « 299 » مليار دولار في مشاريعَ تستهدف زيادة القدرة الإنتاجيّة في مجالات الغاز والبتروكيماويّات بحسب ما ورد في «تقرير الغاز والنفط في شرق المتوسط ». وتستهدف تلك الاستثماراتُ زيادةMEEدعام 2020» الذي أصدرته مجموعة « القدرة الإنتاجيّة لتصبح قادرةً على الوفاء بالطلب المحليّ والدوليّ، وكذلك للدفاع عن حصّة تلك الدول في السوق.. ففي حين تتكامل هذه المشاريعُ مع بعضها بعضًا من منظور تعزيز الاقتصادات الشرق أوسطيّة، فإنّها يمكن أن تسبّبَ من حين إلى آخرَ قدرًا كبيرًا من الخلاف والضرر، مثلما هو الحال عندما غمرت المملكة العربيّة السعوديّة سوقَ الغاز والنفط بالإنتاج بين عامي 2016 و2018، دفاعًا عن حصتها على حساب «أعضاء أوبك» الآخرين، مثل: إيران والعراق وليبيا وفنزويلا والجزائر.

مشاريعُ الغاز الكبرى في شرق المتوسط لمشاريع الغاز الطبيعي أهميّة استثنائيّةً بالنسبة لاقتصادات قطر ومصر وإيران والعربية السعوديّة وغيرهم.. وتعدّ صادراتُ الغاز العمودَ الفقريَّ لاقتصاد قطر التي تمتلك ثالث أكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي، حيث يتيح لها أن تكون أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال عالميًّا، وأكبر مصدّر له، وتخطّط قطر لتعزيز قدرتها الإنتاجية من الغاز بنحو 30% – من « 77 » مليون طن سنويًّا إلى مئة مليون طن سنويًّا – وذلك من حقلها العملاق «حقل الشمال».. أمّا السعوديّة فهي في طريقها لأنْ تصبحَ أكبر منتج عالمي للبتروكيماويّات، وأكبر مصدّر لها.. ويعدّ ذلك أحد السبل الجادة لتنويع اقتصادها، ولإعطاء قيمةٍ مضافة لإنتاجها من الغاز الطبيعي.

طوال عقودٍ، كان يبدو أن أغلب بلدان شرق المتوسط ليس لديها سوى حصة محدودة من موارد الطاقة، أو أن بعضها لا يمتلكُ أيّ حصة منها، لكن خلال السنوات القليلة الماضية كانت هناك اكتشافاتٌ بحريّةٌ ضخمةٌ للغاز الطبيعي، ومن شأن تلك الاكتشافات أن تفتح المجال أمام بروز إمكانيّاتٍ اقتصاديّةٍ جديدةٍ لتلك الدول، وأن تعيد كذلك تعريفَ علاقاتها الاستراتيجيّة.. وتقدّر اكتشافات الغاز المؤكّدة في كلٍّ من «مصر، لبنان، قبرص، وإسرائيل» بنحو «90» ترليون قدم مكعّبة، مع إمكانيّة اكتشاف المزيد مستقبلًا، وكان تقريرٌ أصدرته «هيئة المسح الجيولوجي الأمريكيّة» عامَ 2018، فقدّرت إمكانيّة وجود نحو « 142» ترليون قدم مكعّبة من الغاز الطبيعي قبالة سواحل «لبنان، غزة، قبرص، سورية، مصر، وإسرائيل»! ورغم ذلك فإنّ صادرات الغاز الطبيعيّ المحتملة من بلدان شرق المتوسط إلى أوروبا ستكون محدودةً بما لا يتيح لها تحدّي هيمنة الغاز الروسي في أوروبا... وعام 2018، صدّرت الولايات المتحدة «22» مليون طن من الغاز، ويتوقّع ارتفاع هذا الرقم إلى « 40 « مليون طن بحلول عام 2022، وَفْقًا لتقرير المسح الاقتصادي للشرق » وستواجه صادراتMEESالأوسط « الولايات المتّحدة المستقبليّة من الغاز الطبيعيّ منافسةً قاسيةً من قبل المصدّرين الرئيسيّين للغاز المسال حول العالم، خاصة روسيا وأستراليا وقطر..

العودة إلى الفهرس

في حين لا تهدّد الولايات المتحدة حصة روسيا الاتّحاديّة في السوق الأوروبيّة، أو حصتي أستراليا وقطر في أسواق آسيا، لذلك فالمتوقع أن تعزّز صادرات الغاز الأمريكيّة من القدرة التفاوضيّة في مواجهة روسيا، علاوة على أنّ الصادرات الأمريكيّة ستساعد في خلق «سقف سعري» للغاز الطبيعي عبر التفاوض مع روسيا أو غيرها.

بكلّ الأحوال، فإنّ الأهميّةَ المتزايدةَ لإنتاج الغاز وصادراته لا تنتقص من القيمة الحيوية للنفط، حيث سيحل الغازُ محلّ النفط في توليد الكهرباء ومحطّات تحلية المياه – بما يتيح لمصدّري النفط حيازة حصةٍ مريحةٍ في سوق النفط العالمي.

الجغرافيا السياسيّة للغاز في شرق المتوسط

تنبئُ بعضُ الشواهد الظرفيّة بأنّ صقورَ العربيّة السعوديّة وعلى رأسهم ولي العهد محمد بن سلمان ربما يصعّدون عن عمد التوتّرات مع إيران، وربّما يخطّطون للانخراط في بعض المغامرات العسكريّة؛ بهدف دفع أسعار الغاز والنفط إلى الارتفاع. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ أيًّا من السعوديّة أو إيران لا يرغبا في الوصول إلى حرب تقليديّة مفتوحة بين البلدين، لكن يبقى دائمًا احتمالُ حدوث مناوشات في مياههم الإقليميّة.. وفي نقاط التّماس المتمثّلة في حقول الغاز والجزر المتنازع عليها..!

أمّا في سوريّة فقد تمّ استغلالُ «الحرب الأهليّة» منذ عام 2011، لخدمة «التنافس الجيوبوليتيكي»؛ بهدف السيطرة على حقول الغاز والنفط.. ويعتقد الكثير من المحلّلين الاستراتيجيّين بأنّ أحد أسباب «الحرب طويلة المدى» الجارية، بالوكالة في سورية لها علاقةٌ بدرجةٍ ما بالتنافس على خطوط الغاز.

أيًّا كان الحال، يستذكر البعضُ أنّ محاولات التحريض الأمريكيّة ضدّ سورية بدأت قبل «الحرب الأهليّة» بوقتٍ طويل، متوخيّةً هدفًا أساسيًّا وهو إضعافُ النفوذ الإيراني عبر الشرق الأوسط، حيث أثّرت تلك الهواجسُ الاستراتيجيّة، المدفوعةُ بالخشية من تمدّد النفوذ الإيراني في شرق المتوسط، انطلاقًا في المقام الأول من الجغرافيّة السياسيّة لخطوط الأنابيب.. ففي عام 2011، رفضت الحكومةُ السوريّةُ توقيعَ اتّفاقٍ مقترحٍ مع قطر، كان من

شأنه أن يتيحَ إنشاءَ خطّ أنابيبَ يبدأ من «حقل غاز الشمال» التابع للإمارة الخليجيّة، مرورًا بالسعوديّة ثمّ الأردن، تليها سورية، وصولًا إلى تركيا، كان هذا الخطُّ المقترحُ يستهدف توفيرَ جزءٍ من احتياجات الأسواق الأوربيّة من الغاز، منافسًا بذلك صادرات الغاز الروسيّة إلى أوروبا، وكانت حجّةُ المسؤولين السوريّين حينها «حماية مصالح الحليفة روسيا»، التي تعدّ أكبر مزوّدٍ لأوروبا بالغاز الطبيعي. وفي بداية عام 2012، ترددت أنباءٌ عن مباحثات إيرانيّة – سوريّةٍ حول تمديدِ خطِّ أنابيبَ بديلٍ يمرُّ عبرَ العراق، وصولًا إلى سوريّة، من شأن هذا الخطّ أن يتيح لإيران تصديرَ الغاز من حقلها «جنوب بارس» الذي تتشاركه مع قطر، ووقّعت مذكّرةَ التفاهم الخاصة بهذا المشروع في تموز 2013، بالتزامن مع اتّساع نطاق «الحرب الأهليّة» في سوريّة. وفي وقتٍ مبكرٍ من عام 2014، وقّع العراقُ اتّفاقًا إطاريًّا لإنشاء هذا الخطّ في أراضيه، وعُدّ الاتّفاق الثلاثي – الإيراني، السوري، العراقي – «صفعةً على الوجه» بالنسبة لقطر.

منتدى مصدّري الغاز «EMGF»

يعدُّ الصراعُ بين تركيا و«قبرص اليونانيّة» بشأن حقول التنقيب عن الغاز الطبيعي، وتطوير موارده في شرق المتوسّط؛ جزءًا حيويًّا من صراعٍ سياسيٍّ ودبلوماسيٍّ طويل، ترجعُ جذورُهُ إلى سنواتٍ طويلة.. إلا أنّه بالتركيز على مصادر الخلاف حول قضيّة الغاز، يمكن الإشارة إلى مصادرَ أساسيّةٍ عدّة للصراع على رأسها «اتفاقيّة ترسيم الحدود»، حيث وقّعت «قبرص اليونانيّة» اتّفاقيّة ترسيم حدودها البحريّة مع مصر، ثمّ مع لبنان، ثمّ مع إسرائيل، باستثناء تركيا؛ نظرًا لوجود خلافاتٍ سياسيّةٍ تذكي استمرار الصراع...!

وفي هذا السياق، اتّخذت تركيا موقفًا مناهضًا للتحالف الثلاثي «المصري – اليوناني – القبرصي» منذ الإعلان عنه في كانون ثاني 2015، حيث ترى أنّه موجّهٌ ضدّها؛ نظرًا لأنّ علاقاتها متوتّرةٌ مع الدول الثلاث، ويعود الفضل لهذا التعاون الثلاثي إلى اكتشاف حقول الغاز المصريّة، وأبرزها: «حقل ظهر»، وقد برز الاستياءُ التركي من دول التحالف الثلاثي جليًّا، بعد عقد القمّة الخامسة لهذا التحالف بالعاصمة القبرصيّة نيقوسيا في 21 تشرين الثاني 2020، حيث رفضت أنقرةُ ما جاء في البيان الختاميّ للقمّة من دعوة لحلّ القضيّة القبرصيّة وَفْقَ قرارات الأمم المتّحدة.. واعترضت على إجراء «مصر واليونان» مناورات «ميندوزا» العسكريّة البحريّة قربَ سواحل جزيرة «رودس» وقامت أنقرةُ بعدها بإجراء مناورات عسكريّة منفردة في المكان نفسه، ممّا يدلّ على استيائها من هكذا تحالف ثلاثي، كونه يهدّد مصالحَها في شبه الجزيرة القبرصيّة، وشرق المتوسط، وداخل الاتّحاد الأوروبي.

بالمحصّلة: من الأفضل لجميع البلدان المصدّرة للغاز والنفط في شرق المتوسّط أن تدرك أنّ الولايات المتّحدة جزءٌ من المشاكل، أكثر منها جزءًا من الحلّ، والجدير بهم أيضًا عدم وضع ثقتهم في واشنطن، وأن يقبلوا عالمًا متعدّد الأقطاب، ويؤسّسوا علاقات قويّةً مع الصين وروسيا والاتّحاد الأوروبي، وسيكون من الأجدى اقتصاديًّا واستراتيجيًّا أن يتمَّ فتح حوار بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا ولبنان وإيران وتركيا.. بدلًا من التوجّه نحو حروب مدمّرة، فعبرَ الحوار يمكنُ تدبيرُ سبلِ استثمار أسعار الغاز والنفط وتوحيدها بما يخدمُ مصالحَ شعوب المنطقة■

الدورُ الاستعماريُّ الفرنسيُّ المتجدّدُ بين جذور الإمبراطوريّة والماكرونيّة

د. سامح إسماعيل. أستاذُ العلوم السياسيّة وفلسفة التاريخ/ مصر

لعلّ أبرزَ مخرجات الحرب العالميّة الثانية، كانت سقوط الثنائيّة الاستعماريّة التقليديّة، بأفول نجم الإمبراطوريّة البريطانيّة، والسقوط المدوّي للقطب الثاني المتمثّل في فرنسا، التي عانت مرارةَ الاحتلال النازي، وبات انسلاخ المستعمرات التابعة لها مسألةَ وقت، يحسمُهُ تفاهماتُ ما بعد الحرب، بالتزامن مع صعود الإمبراطوريّة السوفياتيّة، وتجلّي آليّات الهيمنة الأمريكيّة على العالم الغربيّ.

انضوت فرنسا تحت جناح الولايات المتّحدة، لتعويض خسائر الحرب الفادحة، وتأمين حدودها، في ظلّ التمدّد الشيوعيّ، فانخرطت في مشروع مارشال، ضمنَ المبادرة الأمريكيّة لإعادة إعمار غرب أوروبا، وخفض الديون، ضمنَ خطّة تفعيل الآليّات الماليّة والإداريّة، لاستثمار المساعدات في عمليّة التنميّة، وتسويتها بمدفوعات مقابل الإنتاج، كما انخرطت فرنسا ضمنَ استراتيجيّة الأحلاف العسكريّة الغربيّة، وأضحت عضوًا فاعلًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لكن ذلك كلّه لم يحافظ على البنيّة الاستعماريّة، التي تداعت بفعل صعود حركات التحرّر الوطنيّ، التي تلّقت دعمًا سوفياتيًّا كبيرًا، وقد حاولت فرنسا عام 1946، تطويرَ النموذج الاستعماريّ الخاصّ بها، عن طريق تكوين الاتّحاد الفرنسي، الذي سمح للمستعمرات بالتمثيل في الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة، لكن ذلك لم يمنع ثورةَ المستعمرات، وما إن حصلت غينيا على الاستقلال عام 1958، حتى انفرط العقد، وحصلت المستعمرات تباعًا على استقلالها السياسي، وتراجعت التطلّعاتُ الكولونياليّة الفرنسيّة إلى داخل حدودها الجغرافيّة، باستثناء بعض الجزر هنا وهناك.

الاستقلالُ الشكليّ

كان استقلالُ معظم المستعمرات منقوصًا، وقد حرصت فرنسا على ربط المستعمرات بها، عن طريق جملة من الاتفاقيّات الاقتصاديّة، كما حرصت على تفتيت بنية النظم السياسيّة الموجودة، وتأجيج الصراعات الداخليّة؛ ضمنَ استراتيجيّة غربيّة ممنهجة، قادتها الولاياتُ المتّحدةُ في عقد السبعينات، وتقومُ على دعم الانقلابات ضدّ النظم الاشتراكيّة، وربط المستعمرات القديمة بالمسارات السياسيّة التي ينتهجُها المستعمرُ السابق، وقد ساعدت طبيعةُ الاستعمارِ الفرنسيّ نفسه على أن يصبح استقلالُ المستعمرات منقوصًا، حيث أسهم فرضُ اللغة الفرنسيّة، وانتشارُ النموذج القانونيّ والثقافيّ والاجتماعيّ الفرنسي، دورًا في تهميش الهُويّة الوطنيّة، وربط أبناء المستعمرات المستقلّة بفرنسا.

لكن الارتباط الاقتصاديّ أسهم بالدور الأكبر في تهميش الاستقلال؛ بفضل الخطّة التي وضعها مهندسُ الاستعمار الفرنسي، جاك فوكار، مستشار الرئيس شارل ديجول، في مطلع الستينات، حيث عقد اتفاقيّات اقتصاديّة عدّة مع النخب الحاكمة، ومنح الشركات الفرنسيّة امتيازات لاستغلال الموارد، واحتكار التنقيب عن اليورانيوم والنفط والغاز والألماس، مقابل عمولات هائلة لهذه النخب، التي عملت على

العودة إلى الفهرس

ترسيخ الهيمنة الاقتصاديّة الفرنسيّة، مقابل الحماية العسكريّة.

في آذار (مارس) 1970، تأسّست منظمةُ الفرانكفونيّة من 55 دولةً، كانت ضمنَ مستعمرات فرنسا سابقًا، بالإضافة إلى بلجيكا، ولوكسمبورغ، ومقاطعة الكيبك الكنديّة، وسرعان ما تمدّدت هيئات المنظمة الفرانكفونيّة في مختلف مناحي الحياة في المستعمرات القديمة، وأبرزُها وكالة التعاون الثقافيّ والتقنيّ، واتّحاد الجامعات الناطقة باللغة الفرنسيّة، وغيرها، حيث فرضت المنظمةُ نوعًا من الوصاية السياسيّة على الدول الأعضاء، مع احتكار الأنشطة الاقتصاديّة، وربط الدولة بمجموعة من المساعدات الاقتصاديّة، ضمنَ مشاريع التنميّة، مقابلَ التبعيّة الكاملة.

ويمكن القول: إنّ المساعدات الفرنسيّة للدول الإفريقيّة التابعة، تندرج ضمنَ الهيمنة الاقتصاديّة الفرنسيّة على المستعمرات القديمة، حيث إنّ الفرنك الإفريقي (Frank S. F. A)، المتداول في تلك الدول، عمدت فرنسا ضمنَ اتفاقيّات الشراكة الاقتصاديّة، إلى ربطه باليورو، بكلّ ما يعنيه ذلك من تبعيّة نقديّة، تدفع بموجبها هذه الدولُ إلى الخزينة الفرنسيّة، نحو65 في المئة، من احتياطاتها النقديّة، وتحصل على الفتات من فائضها الاستثماري في شكل مساعدات للتنميّة المستدامة، بالإضافة إلى هيمنة أكثرَ من3000 شركة فرنسيّة على الاقتصاد الوطنيّ في هذه الدول.

ماكرون يرتدي عباءةَ ديغول

منذ أيام، رفض الرئيسُ الفرنسيّ، إيمانويل ماكرون، الاعتذارَ عن الماضي الاستعماريّ لبلاده، ودافع كذلك عن سياساته الرامية إلى ربط بلدان إفريقيا بفرنسا، قائلًا: «لا يمكنُ لفرنسا أن تبني روايتها الوطنيّة الخاصّة، إذا لم تأخذ دورَها في إفريقيا، وإذا لم تنظر في هذه الصفحات المظلمة أو السعيدة».

ماكرون دافع عن الإرث الاستعماريّ لفرنسا، داعيًا إلى تجاوز الماضي، وبناء المستقبل، قائلًا: «كلّنا في هذه القاعة لم نختر تاريخنا وجغرافيتنا، نحن ورثة كلّ هذا». وأضاف: «قرابة 7 من الفرنسيين مرتبطون بإفريقيا».

ويبدو أنّ التوصيف الذي استخدمته مجلّة ذا سبيكتاتور البريطانيّة، إبّان مبالغة ماكرون في الاحتفال بذكرى نداء المقاومة الذي أطلقه ديجول عام 1940، بقولها: إنّ ماكرون يحاول «الاستحمام في مجد ديغول»، يبدو مصيبًا، حيث بات حزبُ الجمهوريّة إلى الأمام، الذي ينتمي إليه ماكرون، أقربَ إلى اليمين الديغولي من أيّ وقت مضى، حيث يحاول - بحسب الصحيفةُ البريطانيّة ذاتها - «إدخال نفسه تحت عباءة الجنرال، في ظلّ الحديث الداخليّ في فرنسا اليوم، عن اكتفاء فرنسا الذاتيّ، والوطنيّة الاقتصاديّة، والحاجة لإحياءِ عظمة فرنسا».

يحاولُ ماكرون ضبطَ العلاقات مع الولايات المتّحدة، وانتزاعها من التبعيّة إلى مسار التنسيق، وهو ما ظهر جليّا في الاصطدام المتكرّر بالرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الحليف المركزيّ لواشنطن في البلقان، ومحاولة إرباك التفاهمات السياسيّة بين أمريكا وتركيا، على صعيد العمل على الجبهة السوريّة، والتدخّل المباشر في الأزمة الليبيّة، قبل أن يتجاوز ماكرون جملةَ التعقيدات الإقليميّة والدوليّة، ويظهر فجأةً في بيروت، وأيضًا مشاركته في مؤتمر الجوار العراقي، الذي انعقد في بغداد، وتفعيل دور فرنسا في مفاوضات الملف النوويّ الإيراني، وكذا النشاط العسكريّ في منطقة الساحل، قوات الجيش الفرنسي قتلت زعيم فرع تنظيم داعش الإرهابي في غرب إفريقيا في ضربة جوية.حيث قامت قوّاتُ الجيش الفرنسي، في آب (أغسطس) الفائت، بقتل عدنان أبو وليد الصحراوي، زعيم تنظيم داعش في غرب إفريقيا، في غارةٍ جويّة.

الوجودُ العسكريُّ وإعادة الانتشار

توجدُ قوّاتٌ عسكريّةٌ فرنسيّةٌ في غرب إفريقيا ودول الساحل، وزاد دورُ هذه القوّات إبّان التدخّل العسكريّ الفرنسيّ في مالي، عام 2013، بناءً على طلب من السلطات الانتقاليّة الماليّة، بداعي الحفاظ على المصالح المشتركة بين البلدين، وما أعقب ذلك من استبدال عمليّة سرفال الفرنسيّة في مالي، بعمليّة عسكريّة أخرى تحت اسم برخان، من تنامي الدور العسكري الفرنسي بداعي مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وكانت العمليّة برخان هي أكبرُ عمليّةٍ عسكريّةٍ فرنسيّةٍ في الخارج، حيث شارك فيها نحو أربعة آلاف جنديّ فرنسيّ، على امتداد خمس دول هي: مالي، والنيجر، وتشاد، وبوركينا فاسو، وموريتانيا.

وفي أيلول (سبتمبر) الفائت، أعلنت وزيرةُ الدفاع الفرنسيّة، فلورنس بارلي، عن إعادة تنظيم الجيش الفرنسيّ في منطقة الساحل، وخفض عدد أفراده، مؤكّدةً في الوقت نفسه أنّ هذه العمليّة لا تعني انسحاب بلادها من إفريقيا، قائلة: «لن نغادر مالي، نحن نعدّل حضورنا العسكري».

ومن المقرّر وَفْقَ الخطّة المعلنة أن يجري خفضُ عدد القوّات الفرنسيّة، الموجودة في منطقة الساحل، من أكثرَ من 5 آلاف مقاتل في الوقت الحالي، إلى نحو2500 أو 3000 مقاتل، بحلول عام 2023، وَفْقَ ما أعلنت عنه هيئةُ الأركان العامة.

وتوجد القوّاتُ الفرنسيّة حاليًّا في قاعدة مينوسما في مالي، لكن الحضور الأكبر لها يتمثّل في قاعدة غاو العسكريّة في مالي أيضًا، وقاعدة ميناكا، عند المثلّث الحدوديّ، بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وتتخذ فرنسا من قاعدة نجامينا في تشاد مركزًا لقيادة العمليّات العسكريّة الفرنسيّة في منطقة الساحل.

إنّ إعادة انتشار القوّات الفرنسيّة، وخفض أعدادها يعكسُ ما يمثله هذا النشاطُ العسكريّ من أعباء على خزينة فرنسا، غير المؤهّلة لتأديةً أدوارٍ أكبرَ من حجمها، فالحقبةُ الاستعماريّة التي مضت، كان يغذي وجودها روافد الاستغلال الاقتصاديّ المباشر للمستعمرات، وعلى الرغم من حصول قدرٍ من هذا الاستغلال في الوقت الحاضر، إلا أنّ فرنسا لا يمكنها منافسة الصين، التي دخلت إلى المضمار بقوّة، كما لا يمكن إغفال وجود الطوق التركي، وكذلك الحزام الإيراني، في إفريقيا.

وعليه، فإنّ البلدَ الذي أنهكته تداعياتُ كورونا، ومن قبلها احتجاجاتُ السترات الصفراء، غير مؤهّل بالمرّة لتأدية دور مركزيٍّ في منطقة الساحل والصحراء، لكنّ القواعد العسكريّة الموجودة، ربّما تحتفظ بهذا الوجود، وتمكّن باريس من الدخول في تفاهمات دوليّة عديدة، قد تحصل بموجبها علىَ جملةٍ من المكاسب، بعيدًا عن طموحاتِ ماكرون■

الاقتصادُ الصيني:
هل من أزمةٍ حقيقيّةٍ قادمة؟

محمد أبو شريفة. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ سوريا

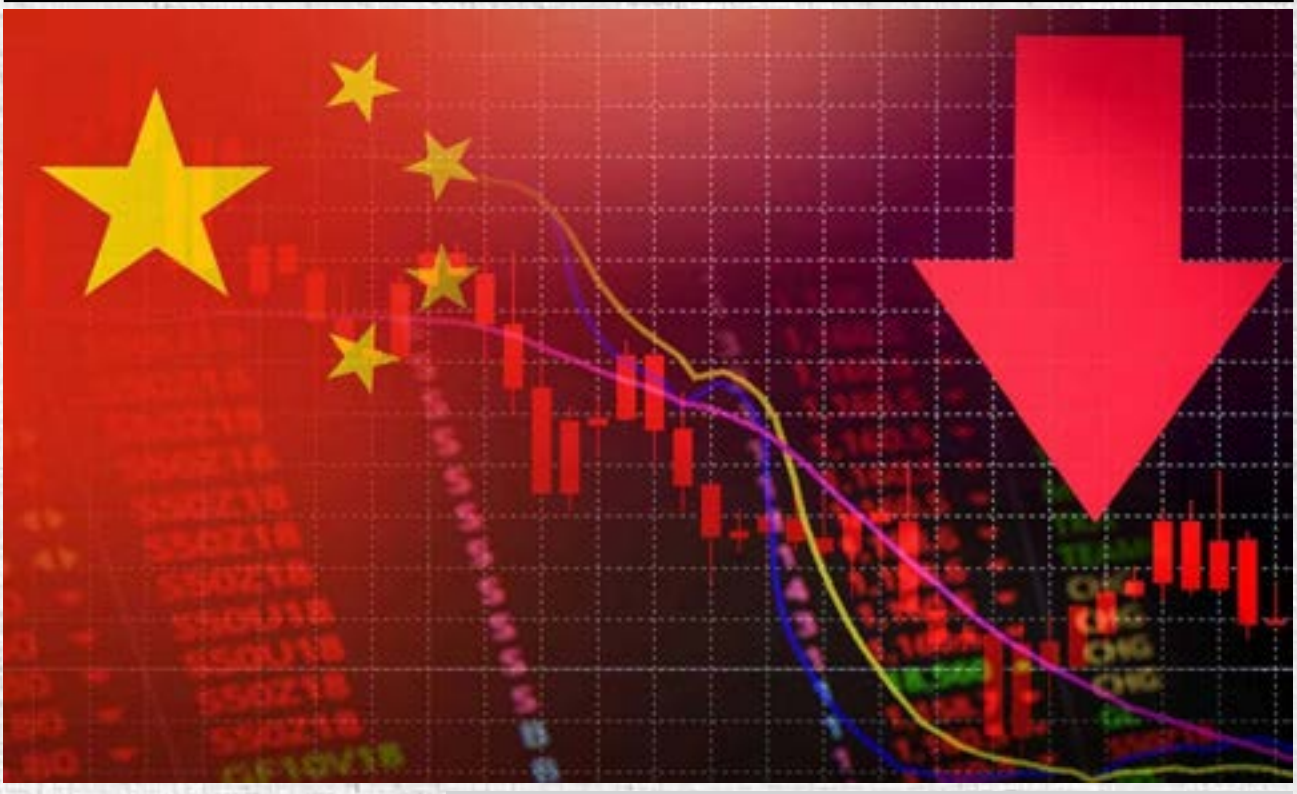

تعرّضَ الاقتصادُ الصينيُّ عبرَ التاريخ إلى دوراتٍ متجدّدة من الرخاء والتراجع والتطور، حتى وصلَ إلى مرحلة التأسيس لمسيرة الإصلاحات عامَ 1978، التي ما زالت تتفاعل حتى يومنا هذا؛ ليثبتَ صحّةَ ما قيل: «إنّ صعودَ الصين، وتطوّرَ مسارِ التحوّلات الاقتصاديّة والتكنولوجيّة والطاقويّة في العقدين الماضيّين يمثل أعمقَ حدثٍ في التاريخ المعاصر، الذي يؤثّرُ في صياغة النظام العالميّ الجديد».

لقد استغرقت الصينُ عقودًا طويلةً في طريق النموّ الاقتصاديّ، ووصلت منذ عشرين عامًا إلى مستوى اقتصاديّات الدول العظمى، وتبوّأت المرتبةَ الثانيةَ كأكبرَ اقتصاد عالميٍّ من حيثُ سرعةُ النموّ والاندماجِ في النظام الاقتصاديّ العالميّ، الأكثر شراكةً متكافئةً بين المحاور الدوليَّة والإقليميّة والقوّة الأكثر انخراطًا في الشرق الأوسط، وَفْقًا لمصالحها المتنامية هناك (إمدادات الطاقة – سوق رئيسيّة للصادرات الصينيّة)، علاوةً على التمدّد المتزايد لخريطة طريق الحرير. فأضحت أمامَ مهمّات ضروريّة جعلت منها صمّامَ أمانٍ عالميٍّ للحياة الاقتصاديّة، إلّا أنّ الأزمةَ الحاليّةَ المتمثّلةَ بقطاع الطاقة، والعقارات الصينيّة تعدُّ بمثابة إنذارٍ للاقتصاد العالميّ ولجميع الدولِ العظمى. فقد شهدت دورة الإنتاج الاقتصاديّ ارتباكًا؛ بسبب نقص الطاقة وانقطاع الكهرباء عن أهمّ المناطق الصناعيّة، وتوقّف عشرات الشركات والمصانع عن العملِ؛ وتعود الأسباب إلى ارتفاع أسعار الغاز والفحم؛ بسبب نقص إمدادات الفحم المحليّة، الذي فاقمَهُ تراجعُ الواردات من أستراليا ومنغوليا، في حين أنّ الغازَ ارتفع بشكلٍ كبير في أوروبا. وكذلك عدم رغبةً الصينِ في زيادة إنتاج الفحم لضرورات تتعلّق بالحفاظ على البيئة، والحدّ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وبسبب الأزمة الحاصلة، فرضت عشرون مقاطعةً صينيّةً من أصل إحدى وثلاثين.. قيودًا على استهلاكها الطاقيّ؛ ما أثّر مباشرةً على منتجي المعادن والإسمنت والأسمدة. ومن بين المعامل التي توقّفت، تلك التي تنتجُ قطعًا لشركتي «أبل» و«تسلا» الأميركيّتين. فيما يسودُ تخوّفٌ من أن تؤثّرَ الأزمةُ على إمدادات أشباه الموصلات العالميّة المفقودة أساسًا من السوق العالميّة، ممّا سيهددُ الصناعات التكنولوجيّة، وربما تؤدّي مشاكلُ الإنتاج الناجمة عن نقص الكهرباء في الصين وغيرها..، إلى ارتفاع التضخّم في جميع أنحاء العالم، وهذا ما حذّر منه بنكُ نامورا الياباني من أنّ «صدمةً» سيعرفها الاقتصادُ العالميُّ؛ نظرًا لخفض الإنتاج الصيني، ممّا سيعطّلُ الجهودَ العالميّةَ للإقلاع الاقتصاديّ، ويدفعُ إلى ارتفاع مستويات التضخّم. ويُجمعُ خبراءُ الاقتصاد في العالم أنّ

العودة إلى الفهرس

الصين في العقود الأربعة الماضية استطاعت أن تحييَ الاقتصادَ العالميَّ؛ لما وفّرته من كميّات ضخمة من السلع التي صدّرتها إلى كلّ البلدان، التي تميّزت بالقيمة المنخفضة من حيث التكلفةُ والسعرُ؛ والكثيرُ من الشعوب استفادت من العلاقات التجاريّة مع الصين؛ نظرًا لهذه الميزة. وبعد مرور تلك العقود استطاعت بعضُ الدول أن تحذوَ حذوَ النموذج الصينيّ، وأنْ تستفيدَ بإقامة بُنًى اقتصاديّة ذات طابع وطنيّ، لكنّ الكثيرَ من البلدانَ الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية الغارقة في المديونية، لم تستطع أن تؤسّسَ لصناعة وطنيّة قادرة أن تريحَها من عبء الديون.

وأمامَ مسار تطوّر الاقتصاد الصينيّ عبرَ العقود المنصرمة، الذي تحوّلت به البلدُ لما يسمّى بـ «أبو الفقراء»، تعرّضت إلى هزّات متلاحقة من قبل راعي النظام الدوليّ المتمثّل بالولايات المتّحدة الأميركيّة. وبرز السؤالُ الآتي، هل تستطيعُ الصينُ متابعةَ المسار دون عوائقَ داخليّة وخارجيّة؛ خاصةً مع بداية الحرب التجاريّة التي أطلقها الرئيسُ الأميركيُّ السابقُ دونالد ترامب؟

لم يستبعد الخبيرُ الروسيُّ بالشؤون الصينيّة نيقولاي فافيلوف فرضيّة الصراع داخل الحكومة الصينيّة بين الرئيس الصينيّ، شي جين بينغ، الذي يسعى إلى فكّ ارتباط الصين بالولايات المتّحدة الأميركيّة، وجعلها قوّةً رائدةً في العالم، وبين مجموعة ترتبطُ مصالحها بالتعاون الاقتصاديّ مع أميركا، ومن ثَمَّ تمثّلُ الشريكَ الأصغرَ الذي يجني الأموالَ من التجارة مع الولايات المتّحدة، وكذلك الشركات التي استفادت من تضخيم فقّاعات الائتمان، بما يشملُ عددًا من أكبر الشركات في قطاع العقارات.

ويرى المراقبون أنّ الصينَ تنمو وأنّ أميركا لن تقفَ متفرّجةً على هذا الدور المتصاعد والمنافس، لذلك فإنّ هنالك لدى صنّاع القرار الأميركيّ من ينظرون للصين على أنّها تهديدٌ؛ بسبب حقائقَ أساسيّة، منها: حيويّة النظام الاقتصاديّ الصينيّ وديناميكيّته، وفعالية القيادة الصينيّة بالاهتمام بمصالح شعبها، الذي يدعم سياسةَ الحكومة؛ داخليًّا وخارجيًّا، كما أنّ جيران الصين يريدون تطويرَ العلاقة معها، وأيضًا مساعي الصين لتطوير علاقاتٍ جيّدة مع الولايات المتّحدة؛ للتعاون في قضايا السلم والازدهار والاستقرار في العالم ومنطقة آسيا – المحيط الهادئ – سيّما بعد الأزمة الماليّة العالميّة عام 2008، التي كشفت عن صعود الصين، والارتباك النسبيّ للولايات المتّحدة في ظلّ الإدارات الأميركيّة المتعاقبة.

لقد امتازت العلاقةُ بين بكين وواشنطن بمزيج من المصالح المتناقضة والمتضاربة، فهُناك أكثرُ من (500) ألف فرصة عمل تعتمدُ بشكل مباشر على التصدير للصين. وتسعى بكينٌ لتعزيز العلاقة التبادليّة مع الولايات المتّحدة؛ كونها مستفيدةً من نظامها العالميّ، وفي الوقت ذاته ليست بمأمن من التأثر بقراراتها، وهذا ما أدّى إلى انتهاج إدارة واعية لتلك العلاقة، ومضاعفة حجم المنافع الصينيّة. كما أنّ أميركا أحدُ أكبر الأسواق للصين، وأضخم الشركاء التجاريّين من خلال التجارةَ الثنائيّة التي تقدّر، نحو (512) مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك تحتفظُ الصينُ، نحو (1,2) تريليون دولار من ديون الولايات المتّحدة، ما يجعلُها أكبرَ مالكٍ بقيمة 8% من مجموع الدين العام. مع ذلك تجدُ الولاياتُ المتّحدةُ نفسَها بحاجة للتعاون مع الصين من نواحي أخرى، وذلك للحاجة فيما يخصُّ حل القضايا الإقليميّة والعالميّة ذات الاهتمام المشترك، التي لم تعد واشنطن قادرة على مواجهتها وحدَها، كملفّ الركود الاقتصاديّ أو الإرهاب أو المناخ.

يبدو أنّ الأزمة الاقتصاديّةَ التي تمرُّ بها الصينُ اليوم لها بعدان؛ الأوّل: يتعلّق بالمسار الاقتصاديّ الصينيّ الذي على الأرجح قد وصل منتهاه، وبات يفاقمُ من حجم التوقّعات السياسيّة الكامنة وراءَ موقف الصين التقليديّ لـ (الحياد) ويصبح الأمرُ أكثرَ إرباكًا وتعقيدًا حينما يكون هذا الموقفُ في خلفيّة علاقة غير مستقرّة بين الصين والولاياتَ المتّحدة. إنّ حجمَ السياسات الكامنة التي لا يمكنُ الدفاعُ عنها جعلت الصينَ تقف عاجزةً أمامَ المحافظة على نمطها الثابت في التعامل الدبلوماسيّ مع تطوّرات المسرح الدوليّ، والأجواء المشحونة والخلافات السياسيّة العميقة، لكنّ هذا لا يعني أنّ السياسة الخارجيّةَ الصينيّةَ تجاهَ المجتمع الدوليّ، وبالأخصّ، الشرق الأوسط على أعتاب تحوّلاتٍ كبرى، لكن ربّما نشهدُ متغيّرات جديدةً وتأثرات يجب أن تؤخذَ بالحسبانِ؛ فضلًا عن التناقضات داخلها، التي من المرجّح أن يكونَ لها دورٌ في إعادة تشكيل التوجّهات الرئيسيّة للصين في المستقبل، وتحقّقُ أهدافًا جوهريّةً سياسيًّا واقتصاديًّا على المسرح الدوليّ.

أمّا البعدُ الثاني، فيتعلّقُ بالمستوى الخارجيّ، فمن الطبيعيّ أن تكونَ المنافسةُ محمومةً من الغرب الممثّل بأميركا، والسعي لمحاصرة الصين، ممّا يُملي عليها إحداثَ انعطاف؛ عبّرت عنه بأزمة الطاقة، وتراجعٍ منسوب الإنتاج الصناعيّ، وهذا الأمرُ ربّما لا يخرج عن الرؤية الاستراتيجيّة الصينيّة، ومن الطبيعيّ أن تستفيدَ أميركا من هذا الانعطاف، وتحاولَ إملاءَ شروطٍ على العملاق الصينيّ، وأن تؤثّرَ على مسار الاقتصاد العالميّ. ولكن يبقى القولُ: إنّ العملاقَ الصينيَّ قد تجاوز مرحلةَ الخطر بعد أن تحوّلَ إلى رقم صعب في الاقتصاد العالميّ، لكن في خضمّ هذا الصراع، من المرجّح أن يكونَ هناك ضحايا، وهي الدولُ الفقيرةُ، والمستنزفةُ، والمديونةُ، والمرتبطةُ عضويًّا بالاقتصاد الصينيّ، فهي لا تملكُ هامشَ الاستقلاليّة، أو هامشَ المناورة أمامَ هذه الأزمة، وستزيد لديها عمليّةُ الإفقار والمديونيّة.

ونظرًا للأزمة الحاصلة؛ فثمة تقديراتٌ تقولُ: إنّ الصين أصبحت تواجه مصاعبَ متعدّدةً على الصعيد الاقتصاديّ، وكذلك السياسيّ الداخليّ، وإنّ الولايات المتّحدةَ ستكسب الحربَ التجاريّةَ إلّا أنّ الصينَ – على ما يبدو – لا تريدُ حربًا تجاريّةً مدركةً حجمَ التحدّيات القائمة، والمسؤوليّات المترتّبة عليها، ولكنّها – من الواضح – ستحمي نفسَها من كلّ المخاطر المحيطة بها، مضطلعةً بدورها القياديّ، فهي – وبحسب تصريحاتها الرسميّة ومواقفها الشعبيّة – لا تخافُ أحدًا، وسوف تقاتلُ إذا لزم الأمرُ، فلديها اقتصادٌ حيويٌّ، وسوقٌ هائلٌ وشعبٌ مبدعٌ وموحّد■

البنتاغون يتجسّسُ على «جيمس بوند»!

هاني حبيب– كاتب صحفي / فلسطين

كالعادة، وكما هو متوقّع، تُجيدُ هوليودُ الدعايةَ لأفلامها؛ من خلال تسريبات مفتعلة حول الجديَد غير العادي فيها، ولا تخرجُ أفلامُ «جيمس بوند» عَن هذا السِّياق، فقد تأخّر آخرُ فيلم من هذه السلسلة عن العرض بسبب كورونا، لكنّه عُرض مؤخّرًا بعد أن أشارتِ التسريباتُ إلى أنّ هناك ما هو جديدٌ في فيلم «لا وقت للموت»؛ وهو أنّ بطلَ الفيلم السيد بوند، أصبح أكثرَ إنسانيّة، كما أنّه يرتكبُ الأخطاء مثله مثل أيّ إنسان آخر، خروجًا عمّا رسمه السيناريو المعتاد لهذه الشخصيّة الفذّة والذكيّة والخارقة التي لاتخطئ.

استُخدمت سلسلةُ أفلام جيمس بوند كأحد أدوات القوّة الناعمة، التي استخدمتها الولاياتُ المتّحدةُ، والمعسكرُ الغربيُّ أثناءَ الحرب الباردة، ورغم سقوط الاتّحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكيّة، إلّا أنّ هذه السلسلة استمرّت بعد أن اخترعت أعداءً جددًا، كروسيا، والصين، والإرهاب الدوليّ، بالنسبة لجيمس بوند والمخابرات البريطانيّة التي ينتمي لها، وكذلك هوليود الأمريكيّة؛ فإنّ الحربَ الباردة ما تزال مستمرّة، لكن تحت قيادة البنتاغون، كما لا يتوقّع البعض ذلك؛ أنّ وزارة الحرب الأمريكيّة كانت دائمًا في ظلال الصورة الترويجيّة الهادفة؛ لتزييف الوعي على المستوى الدوليّ، وتجسيد فكرة التفوّق الأمريكيّ الكاسح.

وربّما تكمن المفاجأة في هذا السياق إذا ما عرفنا، أنّ معظمَ أفلام هوليود تخضعُ لرقابة البنتاغون، وعلى الأخصّ أفلامُ جيمس بوند، والأفلامُ التي تتناول الحروبَ والاستخبارات، كما جاء في كتاب صدر عامَ 2017، بعنوان «الأمنِ القوميّ السينمائيّ» من تأليف «طوم سيكر، ومَاثيو ألفنت» الذي تضمّن فحصًا لآلاف الوثائق العسكريّة والاستخباريّة بموجب قانون تبادل المعلومات الأمريكيّ، ليكتشف القارئُ بدهشة كبيرة أنّ هناك تدخّلًا سافرًا في تعديل سيناريوهات الأفلام قبل تصويرها منَ قبل البنتاغون. لكن؛ كيف يتدخّل البنتاغون؟

يقول الباحثان: إنّ كاتب السيناريو أو المُنتج الذي يرغب في الحصول على مساعدة من الجيش لاستخدامات السيناريوَ، كالتصوير، وحاملات الطائرات العسكريّة، والموانئ، والمطارات، والمنشآت الضروريّة كافّة لإنتاج الفيلم، يطلبُ منه وسيطٌ لدى البنتاغون عرضَ السيناريو عليه، ولا يُسمحُ للمُنتج استخدامُ هذه المساعدة إلّا بعد التدقيق في السيناريو، وإجراء التعديلات اللازمة – من وجهَة نظم البنتاغون – وإلّا فإنّه لن يحصل على المساعدة الضروريّة لإنتاج الفيلم.

في فيلم جيمس بوند «غدًا لا يموت» قال أحدُ ضباط المخابرات المركزيّة لبنود، الذي كان على وشك القفز من الطائرة إلى أحد الأنهار في فيتنام: «ربّما يؤدّي ذلك إلى حرب، ومن يعلم؟ قد نفوز فيها هذه المرّة»، حيث حذف البنتاغون هذه الجملة؛ لأنّها تشير إلى هزيمة أميركا في فيتنام، كما بُدّلت جنسيّة الممثّل الذي كان في الأصل أميركيًّا حسب السيناريو؛ إلى كنديّ بعدما جاء في السيناريو أنّ فاتنة روسيّة قد أغوت العميل، وتمكنت من حصولها منه على معلومات مهمّة؛ وذلك بأمر من البنتاغون.

في فيلمِ بوند «الجاسوس الذي أحبّني» تجري بعضُ الأحداث في منطقة الأهرامات في محافظة الجيزة في مصر، حيث تقعُ بعضُ أبنية الترميم الخشبيّة، يقول بوند ساخرًا: «بناةُ الأهرام؛ أنظرُ كيف أنّهم لا يستطيعون إنشاءَ هيكلٍ بسيطٍ من الأخشاب»، ومع ذلك وافقت الرقابةُ المصريّة على عرض الفيلم■

خارج النص

العودة إلى الفهرس

العقلانيّة

إذا كانت الثقافاتُ الغربيّةُ التي خبرت الحداثة، وطرقت أبوابَ ما بعد الحداثة تستطيعُ أن تبلورَ أصواتاً تنتقدُ العقلَ وتسلّطهُ ومركزيّتَهُ، وتحوّلَهُ إلى آلة رهيبة؛ تسحقُ بقيّة مكوّنات الإنسان، وخصوصاً المكوّنات غير العَقليّة، فإنّنا نحن الذين ننتمي لثقافة ما قبل حداثيّة لفي أمسّ الحاجة إلى العقل وتمجيدِه وتنميّة قدراته؛ نحن في أمَسّ الحاجة للعقلانيّة.

لكن كما يذهب د. محمد الهلالي؛ لا حداثة دون عقلانيّة؛ لأنّ الحداثة ليست تمجيدَ الحداثة، وليست الكتابة عن الحداثيّين والدعاية لهم، لأنّه لا حداثة دون عقلانيّة.

يمكن القول: إنّ العقلانيّة هي المذهبُ الفكريُّ الذي يجعلُ العقلَ الخطابيَّ المصدرَ الوحيدَ الممكنَ للحصول على المعرفة الصحيحة. ويمكنُ التأريخ لها منذ الفيلسوف الفرنسي «روني ديكارت» إلى اليوم. مع ضرورة التمييز بين عقلانيّة حديثة من ديكارت إلى ليبنتز، وعقلانيّة نقديّة من كانط إلى كارل بوبر، وعقلانيّة مطبقة مع غاستون باشلار. دون أن ننسى وجودَ استعمالٍ آخرَ للعقلانيّة في إطار اللاهوت الغربيّ مع القديس أنسلبم مثلاً، وعلم الكلام الإسلاميّ مع المعتزلة.

يتساءل ويجيب «الهلالي»: ما الذي يميّزُ العقلانيّةُ كتفكير؟ خلافًا للتجريبيّين الذين يرون في الحواس المصدرَ الوحيدَ للمعرفة، ويرون في العقل ذاته حصيلة التجارب والخبرات المحصّل عليها من الواقع؛ يتّجه العقلانيّون إلى انتقاد الحواس واعتبارها مصدرًا للخطأ والوهم، وذلك منذ أفلاطون الذي عدّ الرياضيّات وسيلة تساعد الإنسانَ على التخلّص من استعمال حواسه ليمارس التفكير بالعقل وحده. وبهذا المعنى يمكن الحديث عن عقلانيّة أفلاطونيّة سبقت العصر الحديث؛ تقوم على معرفة المثل أو الماهيّات الثابتة بواسطة العقل وحده.

لكن استعمال العقل وحده ليس كافيًا لاعتبار فكرٍ ما فكرًا عقلانيًّا. لهذا؛ فالعقلانيّةُ هي بالضرورة نتاجٌ حديث، تشكّل نسقًا فكريًّا في نهاية النهضة، وفي خضم إعادة اكتشاف الإرث اليونانيّ، واستعمال الرياضيّات في الفيزياء.

تقومُ العقلانيّةُ الحديثة على أنّ القوانين أو المبادئ التي تتحكّم في الواقع هي نفسها التي تتحكم في العقل، وهذا التطابقُ هو الذي يجعلُ معرفةَ العقل للواقع ممكنة، وحسب هذه الفرضيّة، لا يحدثُ شيءٌ في الكون دون سبب محدّد لوجوده وسبب كاف لتفسير هذا الوجود، وهذا السببُ المحدّدُ هو الذي يمكنُ قبليًّا من معرفته عقليًّا، وإلا لماذا حدث هذا الشيءُ عوضاً عن أن يحدث شيءٌ آخر؟ ولماذا حدث بهذه الكيفيّة عوضًا عن كيفيّة أخرى؟ ويعدّ «الهلالي» أنّ الخاصيّة الأخرى للعقلانيّة الحديثة، وهي أنّ العقل الذي يحتوي على مبادئ كونيّة، هو كيانٌ ثابت في أسسه لا يتغيّر من شخص لآخر، وحسب تعبيرِ ديكارت؛ «فالعقلُ هو أعدلُ قسمةٍ بين الناس».

الديستوبيا وتحوّلات الواقع
قراءةٌ في رواية "حرب الكلب الثانية" لإبراهيم نصر الله

د. نهلة راصيل. ناقدةٌ وأكاديميّةٌ ومترجمة/ مصر

شكّلت عناصرُ الديستوبيا ملمحًا رئيسًا في رواية «حرب الكلب الثانية» (2016) للكاتب الفلسطينيّ إبراهيم نصر الله، الذي صوّر فيها عالمًا شديدَ السوداويّة، يطرح مصيرَ الإنسان في ظل التطوّرات العلميّة المذهلة التي ترافقها ملامحُ الرجعيّة والبدائيّة المسيطرة على رغبات البشر، ويسردُ بها واقعًا مجتمعيًّا مريرًا بأسلوبٍ غرائبيٍّ يفيد من مقوّمات الخيال العلمي، لفضح الواقع وكشف تشوّهاته.

فقد مزج الكاتبُ في متنه السرديّ بين الحقيقة العلميّة والرؤية الديستوبيّة؛ ليعرضَ للقارئ مغامرةً سرديّةً، بَدْءًا من عنوان الرواية، الذي يثيرُ ذهنَ القارئ ويطرحُ أمامَهُ العديدَ من التساؤلات - عبر التركيب الأسمى المكوّن من ثلاث دوالٍ رئيسة: «حرب الكلب الثانية» - قبلَ استكشاف مستويات النصّ الظاهرة أو الخفيّة. فهل هذه الحربُ تحملُ رؤيا انقراض الجنس البَشري، مثلًا، أم تستشرفُ حربًا جديدةً يربطها خيطٌ واقعيٌّ بالحرب الأولى التي حملت الاسمَ نفسَهُ (حرب الكلب الضال) ودارت بين اليونان وبلغاريا (1925)، وغيرها من التأويلات التي قد يولّدها فعلُ القراءة. أمّا لوحةُ الغلاف - بوصفها أولى المصاحبات النصيّة التي تواجهَ المتلقّي - فتندرجُ ضمنَ النمط التشكيليّ التجريديّ الذي يتطلّب خبرةً فنيّةً لإدراك دلالاته، وللربط بينه وبين النص؛ حيث حمل الغلافُ لوحةً للفنان السوريّ الألماني «بَهرام حاجو»، تظهر عليها شخوصٌ غرائبيّةٌ في تموضعها الحركي، ومتشابهةٌ في ملامحها الوجهيّة، توحي بأنّها ظلالٌ لوجهٍ واحدٍ منعكسٍ في مرآة، تعلوه ملامحُ الحزنِ وعلاماتُ الانكسار. وبذلك شكّلت اللوحةُ تواصلًا بصريًّا يترجمُ واقعَ العمل الداخليّ، ويفسّر مضمونه الذي يكشف نزعةَ التوحّش التي أصابت عالمًا تكاثرت فيه الأشباهُ، وتطوّرت فيه التعديلاتُ الوراثيّةُ بشكلٍ يهدّد البشريّة.

ومن أبرز ملامحِ الواقع المرير الذي خلقه الكاتبُ في النصّ؛ الهواءُ الملوّثُ، ورائحةُ العفونة، والطيورُ النافقةُ التي تتساقطُ في كلّ مكان؛ إلى جانب تزايد الأمراض، وشيوع أمراضٍ جديدة، وتفشي الظلام الدامسَ مع غياب الشمس باستمرار، وانتشار الكلاب الشرسة في الشوارع مع هبوط الليل، وهروب الأغنياء إلى جَوف المدينة؛ خوفًا من الفوضى والحيوانات: «كان الليلُ وحدَهُ في الخارج حين هبّط راشدُ الدرجات العريضة لبوّابة المستشفى؛ ليلٌ باتت حلكتُهُ تتزايدُ يومًا بعد يوم، ومعها تزايدت روائحُ العفونة في كلّ مكان؛ بسبب الرطوبة الناتجة عن غياب الشمس، ودهم البشرَ حسّ بأنّ أكتافهم لم تعد قادرةً على احتمال ثقل العتمة الصلبة، ورغم أنّ الأمرَ أفزعَ الناسَ كثيرًا في البداية، إلا أنّهم بدأوا يتعاملون معه كحقيقة أبديّة لا حلّ لها». (الرواية- ص 89، 90)

إلى جانب ازدياد دلائل غضب الطبيعة، مثل طولِ الليلِ وقصرِ النهارِ، واختلاطِ الفصول كلّها في فصلٍ واحد، مع موت الطبيعة، وبقاء بعضٍ ألوانها التي تذكّر البشر بالبحر والسماء، أو بالغابات والسهول، أو حتى بالشمس، وانقراض الورود التي باتت كائنات نادرة: «علينا ألا ننسى أن الطبيعة غاضبة، غاضبةٌ تمامًا منا؛ فما نراه من طول الليل وقصرِ النهار، واختلاط الفصول، كلّها دلائلُ على ذلك؛ فإذا كانت الفصولُ قد اختلطت في فصلٍ واحد، فما الذي يمنع أن يصبح البشر كلّهم على صورة رجلٍ واحد؟! أو أن يكونوا في النهاية على صورة حيواناتهم؟!». (الرواية- ص 235)

ومع هذه الكوارث البيئيّة والإنسانيّة يعاني المجتمع الديستوبيّ من وطأة الأنظمة الشموليّة الديكتاتوريّة المستبدّة، وهو ما جسّده الكاتبُ في سلطة «القلعة» وما تفرضُهُ من رقابةٍ على المواطنين بوساطة «شاشات الرصد»، وما تمارسُهُ من تعذيب وقمعٍ في سجون القلعة. وهو ما يتقاطَع نصيًّا - بشكلٍ واضح - مع خطاب الروائيّ البريطانيّ «جورج أورويل» في روايته الديستوبيّة

العودة إلى الفهرس

(1984) التي يحكمُها «الأخُ الكبير» في عالم مرير لا تهدأ فيه الحروبُ والرقابةُ علىَ المواطنين.

وفي عالم كابوسيٍّ يتجرّد فيه الإنسانُ من إنسانيّته، ويتحوّل فيه المجتمع إلى مجموعةٍ من المسوخ تُناحر بعضها بعضًا، تشكّلُ عمليّةُ الاستنساخ حدثًا مفصليًّا في الرواية، بعد قيام «راشد» باستنساخ السكرتيرة على صورة زوجته «سلام»، ثم انتشار عدوى الشبه بين شخصيّات الرواية، فيظهر «الراصد الجوي» شبيهًا لراشد، وبعده السائق الذي يصبحُ تدريجيًّا مشابهًا لراشد، والأخير الذي أصبح يشبهُ الضابطَ ومدير القلعة، وهكذا حتى أدّى الأمرُ إلى اندلاع «حرب الكلب الثانية»؛ بسبب انتشار ظاهرة «الأصل والشبيه»، وهي رسالةٌ تحذيريّةٌ يطلقها الكاتبُ بروايته ليوجّه الأنظار إلى خطورة النتائج، التي قد تفضي إليها ازديادُ النزعة التوحشيّة والماديّة بين البشر، وبروز الوجه الآخر من استهلاك التكنولوجيا لأغراض شخصيّةٍ وعسكريّةٍ دون اهتمام بإنتاجها بوصفها منجزًا علميًّا يعكس تطوّر المجتمعات.

ليصبح ارتداءُ الأقنعة، في هذه الحالة، ضرورةً للتمييز بين الأصل والشبيه، في مفارقةٍ ساخرة تبدل فيها دور القناع من التّخفيّ إلى المكاشفة، وأصبح ارتداؤه - وليس نزعه - وسيلةً لمعرفة الآخر، وهو ما يمكن اعتباره نوعًا من الثراء التجريبيّ - على مستوى اللغة - تجاوز ما هو منطقيٌّ أو سائدٌ إلى ما هو غيرُ تقليدي: «وقف رجال الشرطة يتحقّقون من شخصيّات السائقين والركّاب، فيما أصوات الانفجارات تأتي من بعيد، ووهجها يضيء الأفق ما وراء التلال. فتحت امرأةٌ نافذة سيارتها، وناولت الشرطي بطاقتها، نظر إليها جيّدًا، ثم قال: إذا سمحت، ارتدي قناعك كي أعرفك! فأخرجت قناعًا ووضعتْهُ على وجهها فغدتْ صورتها مطابقةً لصورتها في رخصة القيادة. تفضلي قال لها.» (الرواية - ص 325)

وكان توظيف المسخ أيضًا من ملامح العالم الديستوبي الذي يهدّده خطرُ التشابه بين الإنسان من ناحية والحيوانات والحشرات من ناحية أخرى، خاصّة بعد الاعتراف بإساءة الإنسان للكائنات التي تعيش على كوكبه كافة، وعدم اكتفائه بسرقة لحومها وجلودها، بل استلابه أيضًا لقدراتها، حتى أصبح خلاصه من فتكها مرهونًا بتشبّهه بها. وهنا نلمحُ ظلال ميثولوجيا بروميثيوس الشهيرة، الذي بالغ فيها البطلُ في شأن البشر، وسرق النار من أجل منحهم القوّة والسيطرة على الكائنات الأخرى كافة: «نعم هناك أخطار؛ لأنّ هناك كثيرًا من الحيوانات أثبت العلمُ منذ زمن طويل أنّ خارطتها الجينيّة قريبةٌ منّا، وعلينا أن نخشى هذه أوّلًا، بمعنى أنّنا مهدّدون بأن نكون على صورتها، فقد عانى تطوّرها ممّا يمكن أن أطلق عليه اسم (السُّبات الطويل)، وهي تتطلّع إلى قفزة ما، ما دامت تنتمي إلى الكائنات الحيّة، وبعضها لديه مشاعرُ مركّبةٌ مثلنا، فما دمنا جيرانها في الخارطة الجينيّة، ويمكن القول: (الحيط بالحيط)، فإنّ ظاهرة التشابه يمكن أن تتّسعَ فتشملنا، وتشملها أيضًا». (الرواية - ص 234)

كلّ هذه الكوارث الطبيعيّة والبيولوجيّة تُنبئ - كما يلمح الكاتب - بنهاية العالم، لتتقاطعَ الديستوبيا والأبوكاليبس بالمتن السرديّ في ظلّ انتشار الدمار والخراب واندلاع الحروب العبثيّة ذات النتائج الكارثيّة التي تبرهن على تكرار البشر للأخطاء ذاتها على مدار التاريخ؛ لتثيرَ الرواية بهذا الشكل العديدَ من التساؤلات حول مصير البشر وحال العالم، وحدود المعرفة الإنسانية بعد انتشار الشرور، وسيطرة الآلة.

وقد اعتمد الكاتبُ أسلوبَ الخيال العلميّ الناعم/ اللين (Soft- SF) بنيةً لنصّه الروائيّ الذي اهتمّ فيه بعرض موضوعٍ اجتماعيٍّ/ سياسيٍّ في الأساس، ولكنّه استعانَ بالمنجزات التكنولوجيّة وسيلةً لمعالجة الموضوع. وتراوحت وظيفتُهُ ما بين الوظيفة الانتقاديّة التي ترفض ما تجلبُهُ الاكتشافاتُ العلميّة من أضرار، والوظيفةُ التنبؤيّةُ التي تحذّر من مخاطر الإفراط في استخدام التكنولوجيا، وسيادة النزعة الماديّة لدى البشر.

ولذلك يصوّر الكاتبُ مستقبلًا تخيليًّا يخضعُ فيه البشرُ لسلطة الذكاء الاصطناعيّ؛ حيث تستخدمُ الشخصيّاتُ تكنولوجيا أكثرَ تطوّرًا ممّا عليه الآن، ويقومون بتوظيفها لخدمة رغباتهم ولتحقيق طموحاتهم: «وفي أسوأ الأحوال، أنت تعرف، يمكن أن نضغط مفتاحًا واحدًا، وتتابع الأولاد على شاشة الهاتف أو التلفزيون في أيّ لحظة، ما دمنا حقنّاهم بتلك الشعيرات الإلكترونيّة المتصلة بالكاميرات العامّة». (الرواية - ص 211)

وفي ظلّ هيمنة التكنولوجيا المتقدّمة على وسائل الاتّصال والتواصل، وانتشار السيارات الآليّة والهواتف المدمجة، وأجهزة المراقبة، التي تؤطّرُها - كما سبق القول - رائحةُ العفونة، والطيورِ النافقة؛ تغيبُ العلاقاتُ الاجتماعيّة والإنسانيّةُ بين الشخصيّات، خاصّةً بعد انتشار عمليّات الاستنساخ.

ولأنّ الخيالَ العلميَّ هو شكلٌ جديدٌ في خلق عالم آخرَ لمواجهة عالم معروف بطريقة إدراكيّة، وَفْقَ تصوّر روبير شولز، فإنّ الكاتبَ ينطلقُ من الواقع، ويستشرفُ المستقبل عن طريق اختلاق أخبار تتردّد عن اندلاع انتفاضة فلسطينيّة تاسعة، وبناء الإسرائيليّين لجدار عزلٍ ثامن، وإدراج مذكرات هتلر في المناهج الدراسيّة الألمانيّة؛ ردًّا على التهديد الإسرائيليّ بحرق ألمانيا، وغيرها من أخبار استشرافيّة تخيليّة يربطها بالحاضر مرجعيّةٌ واقعيّةٌ/ تاريخيّةٌ سابقة: «احتفالات في روما بإزاحة الستار عن تمثال موسوليني؛ إحياء الحكومة الأمريكيّة لذكرى إلقاء أوّل قنبلة نوويّة على هيروشيما؛ قيام إسرائيل ببناء جدار ثامن على مبدأ التقاطع لا التوازي، مع ما يعنيه ذلك من مضاعفة عدد الأبواب في الجدران مئات المرّات، واضطرار الإسرائيليّين لعبورها بشرائحَ إلكترونيّةٍ لا يمكنُ اكتشافُها، مزروعة في عظامهم؛ واندلاع الانتفاضة الفلسطينية التاسعة على إثر ذلك؛ ثمّ الحدث الأبرز، وهو تهديدُ إسرائيل بحرق ألمانيا، وردّ الألمان بإدراج مذكّرات هتلر في جميع المراحل الدراسيّة». (الرواية - ص 307-308)

ليؤكّد الملمحُ التجريبيُّ بالنصّ على أنّ تدوينَ التاريخ - خاصّةً في الأنماط الجديدة من الكتابة الروائيّة - لا يقتصر على سرد أحداثه الواقعيّة الماضية، بل قد يمتدّ إلى تغيير تفاصيله واستشراف نتائجه القادمة؛ من خلال خلق تاريخ افتراضيٍّ موازٍ للتاريخ الرسميّ، ومتحرّرٍ من ثوابته. فالرواية - في النهاية - بخلفيّتها الديستوبيّة التي تنبئ بكوارثَ محتملة مصاحبة للتغيّرات التكنولوجيّة، هي محكيٌّ استباقيٌّ ينطلق من معطيات العلم في اللحظة الراهنة، ويدخل في حوار مع واقع جديد، وإنسان جديد يهيّئُهُ الكاتبُ إلى ما يمكنُ تسميتُهُ بـ «صدمة المستقبل»■

حولَ السينما الفلسطينيّة

سلسلة مقالات سينمائيّة (6)
عن إشكالية الإنتاج والتمويل

وليد عبد الرحيم. مخرجٌ وكاتبٌ فلسطيني/ سوريا

نظرياً، تبدو الإشكالية الأولية في السينما الفلسطينية من منحنيين اثنين يُشكلانها، الأول في هفوة مخاطبة الذات - لا العالم- والثانية في مخاطبة العالم - لا الذات-!

تلك ليست بالأُحجية، هي ببساطة تنقسم في أُسِّ خطيئتها المكرَّسة إلى مصدرين اثنين، الأول والأساس وبكل وضوح هو عاملٌ مالي، ذلك أن المصدر الأساس للإنجاز السينمائي هو المال «الميزانية الإنتاجية» التي تشكل بالضرورة والحتمية العملية عاملاً حاسماً في تحديد مصير الفكرة وإنجاز النص الفيلمي وتحقيق تحويله إلى صورة سينمائية وشريط عرض، وبالطبع وبكل تأكيد، ليكون النتاج جيداً هناك شرط أساس هو أن يكون الصانعون أصحاب كفاءة ومهنية ومن أهل الاختصاص، لا من أهل المؤسسة والحظوة.

سيناريوهاتٌ كُثر، بعضها مهم إبداعياً ووطنياً ضاعت بسبب هذا العامل المالي المصدري شبه المفقود خلال مسيرة طويلة، مما يدفع بالعديد من المبدعين والمختصين الحقيقيين لسلوك الطريق المتعرج نحو جهات التمويل الأجنبية التي تشذب النص أحياناً كثيرة من بعض جنباته بحسب منهجيتها، والكثير من هذه المنهجيات تتبع لرؤى وتوجهات تداهن الإرهاب الصهيوني وكيانه ودعايته، أو تتجنب إزعاجه على الأقل، وقليلها يسند الحقّ الفلسطيني، وهذه ليست تهمة للممولين بقدر ما هي مدعاة سخط وخجل، بل واتهام يطال المؤسسات الرسمية والفصائلية وحتى الفلسطينية الخاصة التي يجب أن تكون الممول الأساس للسينما الوطنية، باعتبارها رافعة للقضية وسمعتها وشعبها وحتى اقتصادها.

تشذيبُ فحوى وأحداث ومقولات ودلالات السيناريوهات الضائعة أو المنتَجة بدعم غربي غيَّبَ حقائق وأحداث وأفكار جمة، كان من الممكن ان تجذب المشاهد عالمياً وتفيد في إيصال الصورة والرواية الحقيقية للآخر، مما جعل من العديد من الأفلام الممولة أجنبياً ذاتَ رواية ناقصة، أو لنخفف اللهجة ونقول أنها تطرح بعض الحقائق بشكل خجول مقتضب، وذلك تحسباً لإزعاج الآخر.

من ناحيتها فإن الأفلام التي أنجزت بتمويل فلسطيني عموماً خضعت لتوجيه التيار أو الفصيل أو المنظمة أو الممول دون اعتبار كبير للجانب الفني، فالمؤسسات الفلسطينية عموماً تتبع لنهوج سياسية وتخضع لتبدلات القوى ولمصالحها وتحالفاتها، كما أن هذه المؤسسات لا تنظر إلى السينما كفن، بل كإعلام، وبخاصة في فترة الستينات والسبعينات حيث ساد الإنتاج الفصائلي بوصفه دعاية، وهو ما أدى إلى تراجع الجانب الفني في غالبية المنتج السينمائي، على الرغم من مساهمات العديد من المخرجين المبدعين في إنجاز هذه الأفلام، التي عانت مما فرضته التوجهات الفصائلية والمؤسساتية من رؤيتها وخطها السياسي على مقولة وفحوى بل وصورة الفيلم بما يتناسب مع إيديولوجيتها مما أساء في المحصلة للسوية الإبداعية للسينما الفلسطينية.

أصبح لدينا إذن توجهان أيضاً إلاَّ ما ندر، الأول يحكي الهمَّ والقضية والحقائق بتمويل بخيل محكم القبضة غالباً- بحكم قدرة وعقلية المؤسسة- وبالتالي فإن الناجز سيكون بقالبٍ فني غير ناضج، والثاني يرتقي فنياً وإبداعياً مع طرح الرواية مجتزأة والوقائع والقضايا مخففة الوطيس، وهو ما يبرز أكثر بشكل خاص في نتاج الفلسطينيين

العودة إلى الفهرس

في المناطق المحتلة عام 1948 وبخاصة الأفلام الممولة مباشرة من قبل مؤسسات كيان الاحتلال ومستوطنيه، على الرغم من تمرير العديد من السينمائيين، ومن خلالها مقولات وطنية وإن كانت خجولة لكنها تتمتع بذكاء عال، ولا يخلو من مشروع عميق، وإن كان ضبابياً.

في كل الحالات ليس للسينمائيين ذنب في ما سبق كله، سوى بعض الرضوخ النادر لما يسيئ للقضية، أو يطرح خلاصات تطبيعية مثلاً، أو يجمل شكل الاحتلال ويمرر بعض برامجه اضطرارياً، وهذا ليس تبريراً لذلك بقدر ما هو تحليل « واقعي».

بث السينمائيون شكاواهم من الحالتين، في الحالة الأولى قيد للمضمون المراد بثه، وفي الثانية إحباط أو ربما الاضطرار إلى الهبوط بالسوية الفنية أو استحالة الإنتاج تماماً.

هنا، وللتذكر فقط، لا بد من المقارنة مع المجهودات السينمائية العالمية، ولن نبالغ إن قلنا بأن فيلماً سينمائياً واحداً أنتج في هوليود يوازي عشرات الأفلام العربية كما يفوق كل الإنتاج الفلسطيني من الأفلام منذ بداية السينما حتى اليوم، وتلك تُعدُّ كارثة وعي بتأثير الصورة!

سيقول قائل بأن ذلك يعود للإمكانات المالية، وهذا صحيح من جانب ما، لكن الإمكانات المهدورة وحدها من قبل الكل السياسي والمؤسساتي الفلسطيني يصنع وحده إن أحصيناه سينما مميزة ترتقي بصانعيها وبالقضية وتعكس الصورة الحقيقية أمام العالم، فالمسألة مسألة جديةٍ ووعي وعقلية استراتيجية، ولنأخذ مثلاً هيمنة الصهيونية النسبية على السينما الأمريكية، التي لم يدفع الصهاينة الكثير من الأموال في سبيلها، بل استخدموا أسلحة موازية، منها الدعاية والعلاقات الشخصية والتواصل مع المكون الفردي اليهودي المتواجد داخل ورشات صناعة السينما من كتاب ومخرجين وفنيين، في حين لم نسمع يوماً بأن خطة عمل فلسطينية واحدة للتواصل مع رموز سينمائية، إلا بعض النشاطات الارتجالية المشكورة والفردية كتجربة غسان كنفاني وكمال ناصر، وقيام الحكيم جورج حبش بتكريم متواصل لفنانين عرب، هم في الأساس يتبنون القضية ويدركون جنباتها، في حين أن الأعمال المنجَزة كانت كما قلنا سابقاً إعلامية فصائلية بغالبيتها، أو قائمة بجهود فردية تم دعمها بشكل شحيح ومشروط.

لطالما سأل السينمائيون والمثقفون والساسة أنفسهم، لماذا وكيف، ويمكن من خلال الإجابة على سؤال « كيف» وضع النقاط الأساسية لذلك.

أولاً: إنشاء مؤسسات حقيقية - لا شكلانية - في منظمة التحرير تختص بإنتاج ورفد الأعمال السينمائية للمخرجين الفلسطينيين، بل وليكن ذلك في كل فصيل على حدة.

ثانياً: أن تكون هذه المؤسسات منحازة للوطني لا الفصائلي، للفكرة الوطنية لا الإيديولوجيا.

ثالثاً: أن يكون على رأس هذه المؤسسات مختصون سينمائيون، لا مسؤولون سياسيون مراتبيون.

رابعاً: رصد ميزانية سنوية كافية ومناسبة ثابتة بحسب ما يقرره الخبراء في هذا الشأن.

خامساً: استناد كل ذلك إلى رؤية مستقبلية مدروسة بعناية تنطلق من واقع وقضية الفلسطينيين الفريدة، والتي تمنح تلقائياً مادة غنية للسينما.

سادساً: أن تتخلى هذه المؤسسات عن الاختيار بحسب الانتماء والولاء للسياسي والمحسوبيات الأخرى.

خلاصة: من المعروف بديهياً بأن أحد انتكاسات القضية الفلسطينية ووضعها الحالي الذي لا يسر صديقاً هو الإعلام، والسينما بكل تأكيد تلتقي في مربع ما مع المجهود الإعلامي بشكل مباشر حيناً وغير مباشر أحياناً، وهذا الأمر أدركته الصهيونية مبكراً فبنت إمبراطورية عالمية إعلامية فتحت خطوطها الذكية والأخطبوطية مع المنظومة والحالة السينمائية العالمية ضمن مخططها الإرهابي الاحتلالي، وأنجزت ما هو مهم في التغطية على نازيتها وجرائمها.

هناك شاهد جرى ويجري مؤخراً بالتزامن مع الجهود التطبيعية مع الأنظمة العربية، وتنفير المحيط من الفلسطينيين وقضيتهم، ومنها صرعة الصهيونية الإبراهيمية التي هي الورقة الأخيرة في يد النازية الصهيونية وكيانها الإرهابي قبل تلاشيه، تمثل في اختراق المسلسلات العربية، وهو الأمر الذي بدأ بباب الحارة حتى وصل إلى « أم هارون» وهو الذي يحاول بغباء تطبيع وجود الصهيوني - لا اليهودي العربي - في الذهن الماضوي للمواطن العربي، بحيث يكون شخصية اعتيادية الوجود، وفي الوقت عينه تفوقية وإيجابية، وسبق ذلك تمريرات هنا وهناك فنية وأدبية وحتى دينية، تهدف لقبول الكيان لا الفرد اليهودي العربي المحتقر في الوقت ذاته داخل الكيان ذاته، فقد ظهر فجأة اليهودي العربي في تراث القاهرة ودمشق والعراق والكويت والسعودية وغيرها كمفتاح للاختراق، بل وقال مفتي سوريا» حسون» أمام البرلمان الأوروبي عام 2016 حرفياً في تعريف لتاريخ كيانات المنطقة: « بلاد الشام التي هي فلسطين وإسرائيل وسوريا ولبنان والأردن»، كما يبارك عشرات الشيوخ صرعة «الإبراهيمية» والانضمام المواري لتهويد الإسلام والمسيحية - وليس الاندماج معهما حتى!، وهو ما يتطلب صلوات مشتركة ومعابد في الإمارات والمغرب وهكذا دواليك ويتطلب صورة تلفزيونية وسينمائية لاحقة سوف نشهدها قريباً، أما صورة الرواية الفلسطينية إعلامياً ودينياً وسينمائياً فغائبة حتى الآن، وهذه من جانب ما تُعدّت مساهمة سلبية في ذلك!!

إن هذا كله جهد مخطط متكامل مدروس منتج بناء على خطة استراتيجية، وبعد المسلسلات الغبية والركيكة التي ظهرت، يتم التحضير الآن بدعم إماراتي خليجي لإنتاج أفلام تدس في جنباتها معلومات وأفكار مزيفة عن تاريخ فلسطين وشعبها ذاته وبلاد الشام والمنطقة، وهي لا تكتفي برسم صورة عالمية مباشرة عن أحقية احتلال فلسطين بل تمتد لإعادة تقسيم بعض الدول العربية وتفكيكها، كسوريا وليبيا واليمن والعراق، من خلال بث ذلك بلغة سينمائية تاريخية خبيثة وذكية ومنظمة.

في الخلاصة أيضاً، لم نشهد يوماً خطة فلسطينية إعلامية أو سينمائية، ربما لأننا معتقدين بأن عدالة القضية تكفي للطرح السينمائي الإعلامي، حتى ما تم إنجازه بجهود محترمة عبر مسيرة الثورة والمأساة والنكبة كان يبدو يتيماً لا أخ له ولا شقيق، لهذا بدت السينما الفلسطينية بفرديتها واجتماعها سينما عرض لواقع وحسب، وكأنها بلا هدف سواه، وتصحيح الخطيئة لن يكون سوى بإدراك ما سبق ذكره ليس في هذه المقالة وحدها بل بعشرات المطالبات والمقالات السابقة التي ظهرت على لسان وبأقلام المختصين في الجانب السينمائي والفني والإعلامي، فهل فات الأوان، لا أظنه قد فات بعد■

جدليّةُ المثقَّفِ الفلسطينيِ المستقلّ

أنور الخطيب. شاعرٌ فلسطينيٌّ/ لبنان

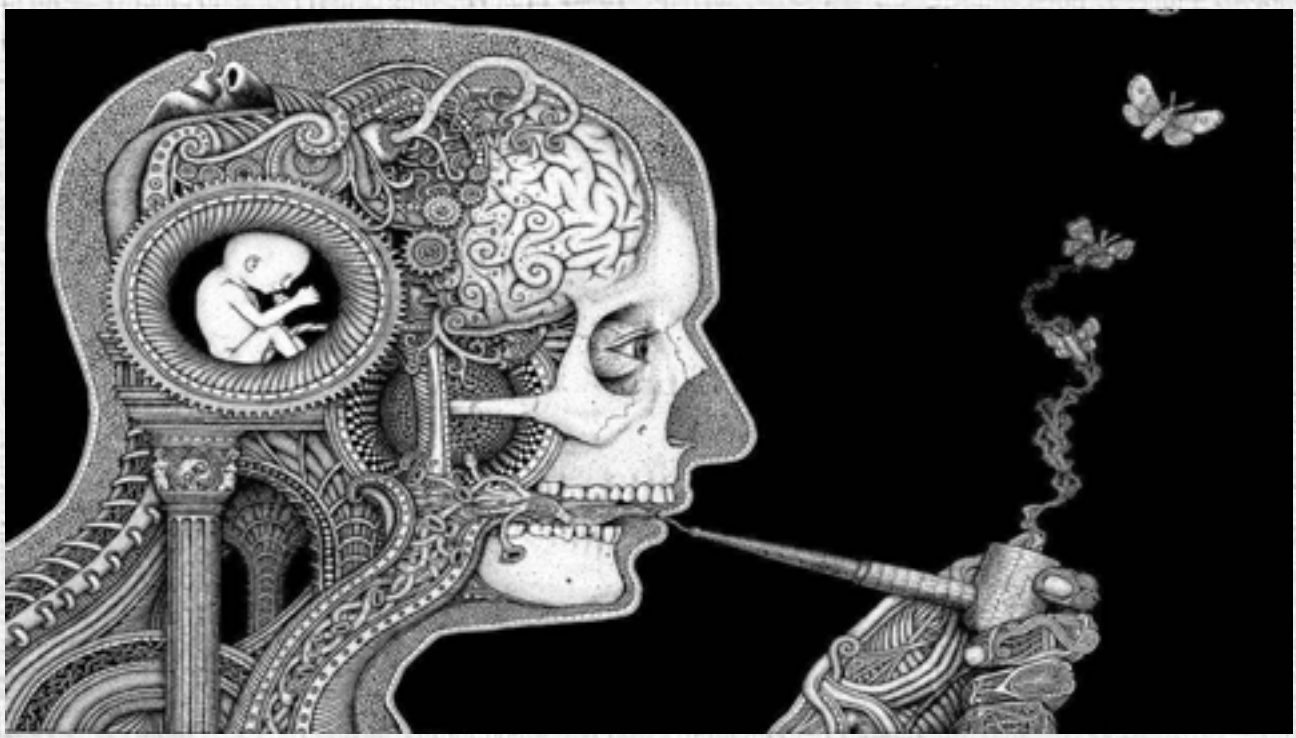

سنتجاوزُ الوقوفَ عند تعريف المصطلح؛ إمّا لشموليّته، وإمّا لوضوح مفاهيمه، دونَ تجاوزنا لمفاصله وإشكاليّاته وتشعّباته، لا سيّما أنّ البعض يرى أنّ الحالةَ الفلسطينيّةَ متشابكةٌ إلى درجة التعقيد، في حين هي ليست كذلك؛ استنادًا إلى وطنيّة المنطلقات، كما يرى البعض أنّ الحالةَ الفلسطينيّةَ تُكتسبُ خصوصيّةً؛ نظرًا لمحيطها الغامض غير المتجانس معها بإخلاص، إضافةً إلى الاحتلال الصهيوني لفلسطين، الذي بات يُنظر إليه من زوايا مختلفة بعد «اتّفاقيّات السلام» التي لم تُطبّق، لذا، وبعجالة أيضًا، فإنّ الخصوصيّة يُقصد بها – من وجهة نظر مبرّري التعامل مع الأمر الواقع – التكتيك التنظيري والمرحلي؛ هربًا من الاستراتيجيّات والثوابت التي باتت تشبه الغموضَ في القصيدة الحديثة، الذي تجاوزه الشعراءُ بعد تحقيق شروط النضوج المعرفيّ والفنّي، ولم يعد الغموضُ حالةً فنّيّةً أو نفسيّةً تتطلّبُ من النقاد البحثَ فيها وإحاطتَها بمسبّباتها، في حين أنّ الغموضَ في قضيّةٍ، كالقضيّة الفلسطينيّة، مرفوضٌ شكلًا ومضمونًا.

وتُملي علينا الجغرافيا المفروضةُ بقسوةٍ على الفلسطيني، بما تعنيه من توزّعٍ للمثقّف وتشتّته في تضاريس البلاد المحيطة والجارة أو تلك البعيدة، التي فرضت فرضًا وجودَ نوعٍ من الاستقلاليّة، هذه الجغرافيا تفرضُ علينا تقسيمَ المثقّف الفلسطيني إلى أربعة أقسام كبيرةٍ تعتريها تشعّبات، وهي المثقّفُ الفلسطيني داخل أراضي السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، والمثقّف الفلسطيني في أراضي الـ48، والمثقّف الفلسطيني في الشتات العربي، والمثقّف الفلسطيني في الشتات العالمي، ويمكن إضافة قسم آخرَ وهو المثقّف الفلسطيني في الخليج العربي، وهي الساحةُ التي جمعت مثقّفين من كلّ تلك الأقسام والتضاريس. وعلى الرغم من أنّ المثقّفَ الفلسطينيّ يحملُ فلسطينيّتَهُ في كلّ هذه الجغرافيا، إلا أنّه يحملُ انتماءً آخرَ على صلة بمكان وجوده أو لجوئه، تكوّن نتيجةً الإلحاح الإعلامي المحلي لتلك الجغرافيا، وهنا لا نشكّ بانتمائه مطلقًا، إذ لا أشكّ بالفلسطينيّ البعثيّ أو القوميّ أو الجماهيريّ أو الاشتراكيّ أو الشيوعيّ أو حتى الفلسطينيّ الأمميّ والعلمانيّ والعولميّ، وبعض هذا الانتماء يجسّد التقاءَ المصالح الشخصيّة مع العاطفة العربيّة والوطنيّة التي يتحلّى بها الفلسطينيُّ أينما وُجد، ويتحوّل هذا الانتماءُ إلى عقيدةٍ سياسيّةٍ أو اجتماعيّةٍ أو دينيّةٍ أو اقتصاديّة، يُدافع عنها باستماتةٍ منقطعة النظير. وينطبقُ هذا على المثقّفَ الفلسطينيّ في أراضي السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، حيث تتصارعُ الدوافعُ الشخصيّةُ مع شروط الحياة الاقتصاديّة مع شيءٍ من الوطنيّة لتؤدّي في النهاية إلى انتماءٍ حادٍّ وولاءٍ مُتقنٍ ظاهريًّا أو عن قناعةٍ. والأمرُ المحزنُ يتمثّلُ في تقسيمنا للمثقّف الفلسطينيّ في أراضي السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة إلى جغرافيّتين؛ المثقّف الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة، والمثقّف الفلسطينيّ في قطاع غزة، وزادهما الانقسامُ السياسيّ الوطنيّ تشرذمًا، ووسَمهما، أي المثقف هنا وهناك، بالاتجاه الذي يسود كلَّ منطقة، فمثلًا، يُنظر إلى المثقّف الفلسطيني في الضفّة الغربيّة على أنّه ليبراليٌّ وسطيٌّ غيرُ متزمّت وغيرُ متشدّد، في حين يُنظر إلى المثقّف الفلسطينيّ

العودة إلى الفهرس

في قطاع غزّة على أنّه متطرّفٌ. وهذه النظرةُ الشموليّةُ غيرُ صائبةٍ بكلّ تأكيد، لكن هذا لا يمنع من فرضيّة أنّ نسبةً لا بأسَ بها من المثقّفين في الطرفين لا تشذّ عن الانطباع النمطيّ، مع الإقرار بوجود شبابٍ ليبراليّين في قطاع غزّة وشبابٍ متشدّدين في الضفّة الغربيّة، وهذا ليس تصنيفًا دينيًّا وإنّما ثقافيًّا.

وإذا ذهبنا شمالًا سنجدُ أنّ الصيغةَ التوافقيّةَ المستندةَ إلى المصلحة الشخصيّة سائدةٌ في أراضي الـ48، وينطبق على تلك الحالة، ما وصفناه بمثقّفي الشتات العربي؛ نوعٌ مبطّنٌ من الانتماء الممارس يوميًّا على شكل معايشة لتفاصيل المشهد مع الاندماج الظاهريّ، هكذا نفترض، مع السلطة المحتلّة، وهو اندماجٌ يشبهُ المثقّفَ الفلسطينيَّ الذي يعيش في الولايات المتّحدة الأمريكيّة أو في أوروبا؛ تتداخلُ لديه الواقعيّةُ والأمرُ الواقعُ بالنموذج الحضاري، الغائب عن دول الشتات العربيّة، ما يؤدّي إلى انبهارٍ يلغي شيئًا فشيئًا نوايا العمل على هدمه، إذ كيف تهدم النموذجَ الذي يوفّرُ حريّةَ الرأي والتعليم والعلاج وضمان الشيخوخة والبطالة، وأحيانًا يوفّر دولةَ القانون التي يتساوى فيها جميعُ الناس، وإنْ كان ظاهريًّا. هذه إشكاليّةٌ لا بدّ من الانتباه إليها ونحنُ نطالبُ فلسطينيّي الـ48 بالثورة ضدّ الدولة (الإسرائيليّة)، ولو استطردنا قليلًا في المقارنة، سنجد فلسطينيي الشتات العربي، أي اللاجئين، يعانون الأمرّين في بيئة عربيّة وليست دولة احتلال، فتكميمُ الأفواه والاعتقالات والسجن لكلّ من يحاولُ الحديثَ عن تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، رغمَ أنّ هذا الشعارَ باتَ مرفوضًا في أراضي السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ لالتزامها بالنضال السلمي للحصول على الاستقلال، وهو ما لن تكونَ له أيّ مخرجات في يوم ما.

باختصارٍ شديدٍ، وفي ظلّ قراءتنا للمشهدِ الثقافيّ الفلسطينيّ بكلّ احتياجاته، باتَ من الصعب وجودُ المثقّف الفلسطينيّ المستقلّ، الذي لا ينتمي إلى سلطةٍ أو تنظيم أو حزبٍ أو دولة، وربّما مصطلحُ (الانتماء) هنا غيرُ دقيق، ويمكن استبدالُهُ بالموالاة، وفي بعض الأماكن قد يستخدم بعضُ المتطرّفين وصفَ (العمالة)، وهو ما لا أجرؤ على استخدامه، فالمثقّفُ البعثيّ

ليس عميلًا لسوريا أو العراق، على سبيل المثال، ولكنّني سأقولُ وبجرأة: إنّه بات من الصعب وجودُ مثقّف فلسطينيٍّ لا يراعي مصلحتَهُ الذاتيّةَ والشخصيّة والخاصّة، وهنا قد يذكرني البعضُ بالخصوصيّة الفلسطينيّة، التي لا أميلُ إليها كثيرًا، خاصّةً حين يُفهم منها الانتهازيّة والنفعيّة.

مَن لا ظهرَ له لا يستطيعُ التقدّمَ خطوةً واحدةً إلى الأمام، هذه المقولةُ تصحُّ عضويًّا وجسديًّا، لكن يجب ألا تصحَّ ثقافيًّا وإبداعيًّا؛ والظهرُ هنا، في لغة المثقّفين الحزبيّين والتنظيميّين، التنظيمُ والحزبُ، وقد مارست التنظيماتُ والأحزابُ والسلطاتُ هذا المبدأ، فاحتضنت أصحابَ المواهب وغيرَ المواهب المنظّمين والحزبيّين، وتجاهلت أصحابَ المواهب الآخرين غير المنضوين تحت مظلّتها، رغمَ أنّ أصحابَ المواهب في الحالتين يكتبون لفلسطين، ولكنْ قسمٌ منهم لا يتّكئ على وسيط، فيظلّ مهمّشًا غيرَ مُعترفٍ به مبدعًا أو مثقّفًا.

أعتقدُ أنّ القضيّةَ الفلسطينيّةَ تراوح مكانها منذ سبعين عامًا أو يزيد، بسبب إيمانها بهذا الشعار غير الموضوعيّ وغير الوطني، وبسبب غياب المثقّف الفلسطينيّ المستقلّ أو ندرته. وقد يضرب أحدُهم مثالًا بمثقّفين كبارٍ أمثال إدوارد سعيد، بأنّه مثقّفٌ مستقلٌّ وينادي باستقلاليّة المثقّف وينظّر له، لكن إدوارد سعيد كان عضوًا في المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ منذ عام 1977، حتّى عام 1991، واستقال من المجلس احتجاجًا على اتفاقيّات أوسلو، وتقول المعلوماتُ أنّه كان عضوًا مستقلًّا في المجلس الوطنيّ الفلسطيني، وهو في الشكل، أي المجلس، يُعدّ البرلمان الشعبي الفلسطيني، ولكنّه في الحقيقة تابعٌ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وبشكلٍ أدقّ لحركة فتح، وربّما كان إدوارد سعيد يؤمنُ بمبادئ فتح الليبراليّة، وهذا سببُ اختياره في المجلس، لكنّه بعد اتفاقيّة أوسلو أثبت أنّه مستقلٌّ تمامًا عن سياسات حركة فتح أو أيّ تنظيم آخر.

لا بدّ من تشجيعِ المثقّف الفلسطينيّ على أن يكونَ مستقلًّا، بمعنى، منحُهُ حريّةَ القول والتعبير، وقَبولُهُ والترحيبُ به والاستماعُ إليه، وليس قمعه وتصنيفه بناءً على وجهات نظره وقناعاته، فالتحرّرُ يقتضي وجودَ هذا المستقلّ وبإلحاح، بل وتكريمه مثقّفًا ومبدعًا وفنانًا حرًّا، وتبجيله بصفته غير تابع سوى لفلسطين، ومن دون ذلك، لن تقومَ قائمةٌ للثقافة الفلسطينيّة، لا في الداخل ولا في الخارج، مهما تزيّنت بالشعارات، ومهما دعمتها الماكيناتُ الإعلاميّة.. والحديثُ ذو شجون..

لَيْسَ هَذَا مَا أَرَدْنَا
نَقْدُ "قِيَادَةِ الثَّورة" في ثَلاثِ رواياتٍ فِلَسْطِيْنِيَّة

عبد الرحمن بسيسو. شاعر وكاتب فلسطيني/ سلوفاكيا

تتضافرُ ثلاثُ روايات فلسطينيّة تَعُودُ - زَمَنيًّا - إلى عقْدِ السّبْعينيّات مِنَ القَرن الماضي، وكتبَها روائيّان فلسطينيّان، وروائيّة فلسطينيّة، ممَّن التحقوا بالثّورة الفلسطينيّة إبّانَ انطلاقتِها، وتصاعُدِها، واتّساعِ أمداءِ حُضورِها، وممَّن عايَنوا بَدْءَ إرهاصاتِ تراجُعِها عمَّا انطلقَت من أجلِ تحقيقه، فأرادوا النُّهوضَ بما توْجبُهُ هُويّةُ المُثقّف العُضْويّ الثّوريّ الفعّال، من دَوْرٍ في مُمارسَة «النّقْد والنّقْد الذّاتيّ»، وذلك مِنْ خلال شَخْصيّات روائيّة، متعدّدة المنابتِ الطّبقيّة، ومُتقاربة التّوجُّهات الفكريّة وأنماط الوعي النّظريّ، ومتغايرة أشْكال الحُضور والصّوغ الجماليّ، في رواياتٍ ركّزوها على تشخيص ما قدْ شرعَتْ هذه الثّورةُ في مُعاناة عقابيلَه من «أمراض» تسلّلَتْ، بطرُق عديدة، إليْها، وبدا أنّها توشكُ أنْ تكسرَ شوْكتَها بإجْهاضِها، وأنْ تفتكَ بها بأخذِها إلى نقيضِها.

ولَعلَّ روايةَ «البُكاءُ على صَدْرِ الحبيب» للروائيّ رشاد أبو شاور، أنْ تَكُونَ هي أولى الرّوايات الفلسطينيّة الّتي ركّزتْ عَلى مُمارسَة هذا النّقد؛ ولا سيّمَا في شقّهُ الأوّل مُجسّدًا في «انتقاد قيادة الثّورة»؛ إذْ صَدرت طبْعَتُها الأولى، عن دار العَودة، بيروت، عام 1974، ثُمَّ تلتْها روايةُ «حبيبتي ميليشيا» للروائيّ توفيق فَيّاض، الّتي صدرت طبْعَتُها الأولى عن الاتّحاد العام للكتاب والصّحافيّين الفلسطينيّين، في بيروت، عام 1976؛ لتَليها بَعدَ نَحو عامٍ واحدٍ روايةُ «الآتي مِنَ المسافات» للروائيّة سلوى البنّا، الّتي صدرت، عامَ 1977، عن الاتّحاد نَفْسه، وفي بيروت أيْضًا، الّتي اتّسمت بتركيز أقلّ على مسألة النّقد والنّقد الذّاتي، وبسَعي لاستنباط ما يَصلُ مفْهومُ الثورةِ نَفْسُهُ بكلٍّ من مفهومي «الرومانسيّة» و«الواقعيّة»؛ وذلكَ عَبْرَ مُقاربَة أشكال استجابَة شَخصيّات روائيّة للتّحدّيات الّتي يُمليها فَسادُ الواقع الذي يُواجهُونَهُ عليْهم.

وتلتقي الرواياتُ الثّلاثُ في أنّها تنهض على تَجْسيدِ تَحقّقاتِ البُطولة الجَماعيّة، وعلى مُتابَعَة صيرورة حَدث مَركزيٍّ رئيس؛ هُوَ «الحربُ» الّتي في إطارها، كحَدَثٍ صَائر، تَتَحَرّكُ شَخْصيّات يُجَسّدُ تَطابُقٌ اسْتجَاباتها القَوليّة والعَمليّة للتّحدّيات الّتي يُمليْها هذا الحَدثُ عليْهِمْ، وعلى الثّورة الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة اللبنانيّة، تلْكَ البُطولة الجَماعيّة، فيْمَا يُجسّدُ تَضارُبُ اسْتجَابات شَخْصيّات أُخْرى لتلْكَ التّحدّيات خَيارات تتَغايَرُ بَيْنَ لَحْظَة وأُخرى؛ لتُفْصحَ عَنْ خُضوع هذه الشّخْصيّات لوعيٍ زائف، أو لوعيٍ شَقيٍّ، يَتَأسّسَان على خَليْط مُكوّناتٍ يُفْضي إلى تَخبُّطٍ مُستَمرٍّ بَيْنَ خيَاراتٍ مُتَناقضة.

وفي المَسافَة المُمْتَدّة مَا بيْنَ كلتا هَاتيْن الفئتين مِنَ الشّخْصيّات الروائيّة تَتَموضَعُ شَخْصيّاتٌ مُنْتَميّة، وذواتٌ وعي إنْسانيٍّ ثوريٍّ ناهض على المَعْرفَة المُؤصّلة وإعمال العَقْل، ولكنّها شَخْصيّاتٌ مَأْزومَة، يُلازمُهَا القَلَقُ اللّاهبُ، وتُؤرّقُها المُفارقاتُ التّناقُضيّةُ المُفارقةُ مُقتضيات هذا الوعي على نَحْوٍ جَسيمٍ، الّتي تَتَجسّدُ،

العودة إلى الفهرس

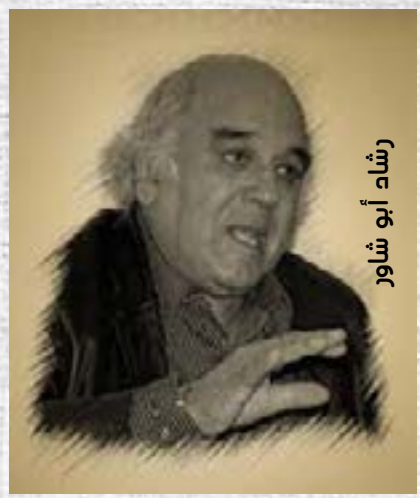
رشاد أبو شاور

سلوى البنا

توفيق فياض

أَسَاسًا، في تراكم المؤشِّرات التي تُنْبِئُ بتراجع الثَّورة عَبْرَ ارتدادها عنْ النَّهج الثوريِّ التَّغييريّ الجذريِّ، وتَخَلِّيها عَنْ المقاصد الّتي منْ أجلها انطلقت، وذلك جَرَّاءَ تَخليطيَّة مَكُونَات وعْي قيادتها، ووسطيَّة مواقفها، وإعلائها مِنْ شأن «التَّكتيكيِّ» في مُقابلِ التَّخلِّي عن «الاستراتيجيِّ» على نَحوٍ أمْلَى تَخبُّطَها: نَهْجًا، وتَصرُّفَات، ومسلكيّات، وأشكالَ استجابات، فأفْضَى إلى إنهاك الثَّورة، وتَخْريبٍ أحوالها، وأنْبَأَ بإجْهَاضها، وإهْلاكها.

ومنَ اللافتِ للانتباه، وذي الدَّلالَة، أنَّ الشَّخصيَّات الّتي تُمَارِسُ النَّقْدَ المُوجَّهَ للقيَادة في الرِّوايات الثَّلاث، إنَّمَا تنتمي، في الأغلب، إلى اللاجئينَ الفلسطينيّين الذيْن اقْتُلِعَتْهُم «النَّكبَةُ الفلسطينيَّةُ الكُبرى» عام 1948 منْ وطَنهم، وقَذَفَتْهُم إلى مُخيَّمات اللُّجوء القَسْريِّ، أو إلى الفُقراء والمُعْدَميْنَ منَ النَّاس غير المُفْتَقَرينَ فطْرَةَ الوعي الإنْسَانيِّ التَّغييريِّ؛ فـ«زياد» و«غالى»، و«أبو خليل» في «البُكاء على صَدر الحبيب»، لاجئون فلسطينيُّون يَقْطُنُونَ «مُخيَّم اليرموك» في دمشق. أمَّا «دَهريَّة» في «حبيبتي ميليشيا»، فَهي لاجئَةٌ فلسطينيَّةٌ تقطُنُ «مُخيَّم الوحدات» في عَمَّان، فيما ينْتَمي «أبُو عُمر» وأولادُه المقاتلونَ الثَّلاثَة: الشَّهيد عُمرٌ، وإبراهيم، وعلي، وكذا: «بنْت الحَاج ديب»، في «الآتي منَ المسافات» إلى فقراء اللُّبنانيّينَ ويَقطنون «حيِّ أبي شاكر» في بيروت. وتَتَقاسمُ هذه الشَّخصيَّاتِ الرِّوائيَّةُ الانْتمَاءَ للثَّورة، والتَّطلُّعَ والسَّعْيَ اللَّاهبيْنِ إلى إبدالِ واقعٍ إنْسانيٍّ تَحرُّريٍّ مُنيْرٍ مُمْكنٍ، بالواقعِ التَّوحُّشي الاستبداديِّ الظَّلاميِّ القَائمِ.

ويَتوزَّعُ النَّقْدُ المُوجَّهُ منْ قبلِ هذه الشَّخصيَّات إلى «القيادة» على ثلاثة محاورَ مُترابطة هي: بنيَةُ الوعي وطبيعَته؛ والنَّهْجِ ومُحَدداته، والمُمَارسَة الفعليَّة، وفي صُلْبها شَتَّى أشكال الاستجابَة للتَّحدِّيَات، وردّات فعل هذه القيادة إزاء النَّقد الموجَّه إليها منْ قبل المُنْتَميْنَ للثَّورة والمُقاتليْنَ في صُفُوفها. ويُغطِّي هذا النَّقْدُ ثلاث أحْقَاب هي: حقبَة الانطلاقَة الثَّانيَة للثَّورة الفلسطينيَّة في الأردن (من 1967 حَتَّى حرب أيلول 1970) عبر روايَة «حبيبتي ميليشيا»؛ والحقْبَة اللُّبْنانيَّة (منْ 1970 حتَّى اندلاع المُواجَهة مَع القُوى اليمينيَّة المُسَلَّحَة التي استهدَفَت الثَّورة في أيار 1973) عبر روايَة «البُكاء على صَدر الحبيب؛ ثُمَّ الجُزء الذي تُغطيْه روايَة «الآتي من المسافات» من تَاريْخ الحقْبَة اللُّبْنَانيَّة، الذي يبدأ من لحظَة اندلاع الحرب اللبنانيَّة الدَّاخليَّة في منتصَف أبريل 1975، ويَستَمرُّ، حتَّى لَحْظَة تبلور مسَعًى عربيٍّ لوقف الحرب في نَحو الربْع الأوَّل من 1977.

***

تعتَنقُ «دَهْريَّةُ» المفهومَ التَّحرُّريَّ الوطَنيَّ ذا التَّوجُّه الاشتراكيِّ المُؤَسَّس على وَعْي طبَقيٍّ، وتُطالبُ بتعميق الوَحدة الوطنيَّة الفلسطينيَّة وترسيخها، وتدعُو إلى عدم التَّقاعُس عَن التَّصدّي الفوريِّ للنِّظام الأردنيِّ؛ لأنَّ الصِّدامَ مَعَهُ حتْميٌّ مَهْما أُجِّل اندلاعُهُ، و«ما دام الصِّدامُ حتميًّا، فلماذا لا نبدأه نحن ؟!» (ص168).

ولَم تكتف «دَهْريَّة» بقَولها لأفراد منَ القيادَة: «إنّكم لا تَتوجَّهُونَ إلى الميليشيا بشَكْلٍ جَدِّيٍّ» وأنَّ ثمّةَ تجاهلا في (صُفُوفكُم) ... لدورها» (ص 95)، ولا بنَقْدهَا الصَّريْح لتناقُض أقوالهم مَع أفعالهم إذْ هم: «يتَحَدَّثُون عن تسليح الجماهير وتعبئتها»، فيما هي لا ترى «أيَّ مخطّط جادٍّ لتسليح هذه الجماهير وتعبئتها» (ص 142)، وإنَّمَا قَادَت حَمْلَة تحريض تُحَفِّزُ النَّاسَ على التَّسلُّح وتدْفَعُهُم إلى مطالبة القيادة بتزويدهم بالسِّلاح، وسَعَتْ إلى مُقابلة القائد المَعْنِيِّ، ولكنَّ التَّسويف والمماطلة لَم يُمَكِّناها من مقابلته، فاقتحمت عليه المكانَ الذي عَلِمَتْ بوجوده فيه، فوجدتْهُ نائمًا، فَأيْقَظَتْه، لَتَحْصُلَ منه على السِّلاح.

وتُطَالبُ «دَهريَّة» بمشاركة المرأة مُشاركَةً فعْليَّةً، وفعَّالَةً، في القتال، كالرَّجُل تَمامًا: «قلت إمَّا أنْ نكون فاعلاتَ في الثَّورة أو لا نكون» (ص 69)، وتقولُ مؤكِّدةً رؤيتَهَا الرَّافضَةَ أيَّ تمييز بين الرِّجال والنِّسَاء: «أرفضُ أنْ يكونَ ثمّة تمييزٌ في هذه الثورة بين الرجال والنساء، في فيتنام لا يميّزون، وفي كوبا لم يميّزوا، وحتى في الجزائر لم يكن ثمّة تمييز» (ص 101).

ومُتابَعةً لسَعْيها للتَّخلُّص منَ العادات والتَّقَاليْد البالية الّتي لَم تَكُفَّ عن الدَّعوة إلى التَّحرّر من قيودها الخانقة، تهبطُ «دَهْريَّةُ» الأغوار بعد معركة الكرامة، لتكون «أول فتاة يرونها تلبس «البلوجينز وكوفية حمراء حول عنقها» (ص 60). وحين ينْتَقدُ قِياديٌّ

ذهابها إلى مواقع الثَّورة في الأغوار واختلاطها بالمقاتلين، بدعوى أنَّهم شبابٌ يعيشون عُقَدًا معيّنة قد تُسبِّبُ مشاكلَ للقيادة، وإحراجات لَهَا، تَقُولُ نَاقدةً نَقدَهُ: «لستُ ذاهبة إليهم بفستان سهرة، بل ببُنْدقيَّةٍ وحُلْم في يَدي» (ص 100). وردًّا على انتقادِ إمعانَهَا في التَّفكير وتوجيه النَّقد للقيادة، تقول سَاخرةً، وناقدة سَعيَ هذه القيادة إلى كبْح التَّفْكير، ومن ثَمَّ، وَقْف مُمَارسَة النَّقد: «طبعًا، فالتَّفكير ليس من اختصاص الحريم» (ص 114).

أمَّا أبو خليل، وهو شيْخُ المُقاتلينَ النَّاقدينَ في روايَة « البكاء على صدر الحبيب»، فقد اتَّسَمَ بسماحَة الوجْه وعذوبَة اللِّسَان، وظَلَّ «يُقاتلُ وهُوَ يبتسم»، و«لَمْ يَحتقر مُعْتَقدَ أحَد .. ولكنه كان يقول: يجب منع كتب أبو زيد الهلالي، والكتب التَّافهة التي تُرْسَلُ إلى القواعد.» (ص 28). وتأسيسًا على تَوجُّهه الرَّؤيَويِّ هذا، وأخذًا بالموقف العَمَليِّ الذي يُمليْه، «رفَضَ (أبو خَليل) كُتُبَ سيد قطب ومصطفى محمود» (ص 28)، ورفض التَّزوير والتَّوظيف السِّياسيِّ للدِّين، ووقف في وجْه صُنَّاعهمَا، صارخًا في وجه القيادة: «أنتم تَستغلون الدِّين وتحرمون المقاتلين من الثَّقافة الصَّحيحة» (ص 28).

أمَّا زيَادُ، البطلُ الروائيُّ المأزوم، مثْلَ آخرينَ غيره من شخصيّات الرِّوَايَة، فَتَرْجعُ مُسَبِّبَات القَلَق الدَّائم الذي يُلازمُهُ إلى تراكم مؤشِّرات تُنْبِئ بارتداد الثَّورة عنْ نهجها، وتَخَلِّيْهَا عنْ ثوابت مقاصدهَا، وذَلكَ جرَّاء تَخبّط قيادتهاَ؛ وعيًا، ونَهجًا، وسُلُوكًا، وعلى نَحو خرَّبَ أحوالَ الثَّورة، وأنهكتها، وشرَّع في إجهاضها، وإهْلاكهَا.

ويبدو أنَّ جُعْبَتَهُ «تكادُ لا تكفي لاحتواء ما يَمُورُ في عقله اليقظ، وفي أغوار وجْدانه الثَّوريِّ، من انتقادات هائلة لهذه القيادة، يَختَصرُهَا قولُه: «كأنني في مسرح لا معقول: تَحَوَّلَت المكاتب إلى حالة من الحزن والفوضى وما لست أدريه ... لن أحدثك عن السَّرقات .. لن أخبرك كيف أنَّ اللُّصوص يسرقون عينك ولا من يردعهم» (ص 24).

أمَّا أفرادُ القيادة، كما يراهم «زياد» وعَلَى نَحوِ مَا يوصِّفهم؛ فإنَّهم يملكون «المال ... ومعهم أيضًا السِّلاح .. ومعهم أيضًا الَّذين يدعمونهم ... كلٌّ واحدٍ منهم وله دولةٌ تدعمه وتحافظ علىٰ وجوده فوق ... والذين ادَّعُوا أنهم سَيُغَيِّرُونَ ثبت أنهم أكذب من الذين سبقوهم .. الذين جاءوا متأخرين، فلعبوا بالشِّعارات التَّغْييريَّة وادَّعوا المُعَلْميَّة - سَكَتُوا حينَ وَصَلوا .. صعدوا ثم استقرُّوا بما فيهم» (ص 21).

وكي يَتَمكَّنَ من إفراغ ما احتوتْهُ جُعْبَتُهُ من نَقد لاذع، ومنَ التقاط مَا لَم تسعْ هذه الجُعْبَةُ لاحتوائه منه، يُفَكِّرُ زياد في كتابة رواية، أَوَ مسرحية، تَسْردُ حكَايته مع نفسه، ومع الحياة، والحُبّ، والنَّاس، والوطن المَسْلُوب، والثَّورة المُجْهَضة. بحيثُ ترتكز الرِّوَايَة أو المسرحيَّة، المُزْمَعُ إبداعُهَا منْ قِبَلِه، على اسْتلْهَام أسطورتي: «داوود وعين جالوت»، و«سُقوط أريحا»، لإقامَة سلسلة توازيات دالَّة، أبرزُها موازاةُ الملك الطَّاغيَةِ «جالوت» بقَائد القيَادة «الَّتي تحيا حياةً لا يحياهَا وزراء» (ص 28)، والسُّور الخارجيِّ الذي أمر الطَّاغيَة «جالوتُ» ببنائه حَول أريحا بالأسوار التي تحيط بهَا «القيادة» نفسَها، وكذا مُوازاةُ نفسه، وأمثاله من المثقَّفينَ الثَّوريينَ، بالشَّاعر الذي تَصدَّى، بمؤازرة حبيبتُه «رحاب»، لذلك الطَّاغيَة المَغْرور بضَخامَته، والمأخُوذ بفَرْديَّته وتَضَخُّم أَنَويَّته.

أمَّا «غَالي»، المَسْكونُ، كَمَا «زياد»، بقَرف وامْتَعَاض من الحَال المُزْري الَّذي آلَتْ الثَّورةُ الفلسطينيَّة إليه، والتَّوَاق إلى استعادة الوطن عبر إنهاض الحياة في هذه الثَّورة بتخليصها منَ التَّخليط والتَّخَبُّط والسُّقْم والقَتَامة؛ فَيُقرِّرُ، تحت وطْأة القَرَف والامتعاض والعَجز عن إحداثَ أيِّ تغيير، الرَّحيلَ على ظهر باخرة بحثًا عن مستقرٍّ جديد في عالم جديد. وفي المسافة ما بينَ رحيْله وعوْدته إلى «مُخيَّم اليرموك» ليَبْدأ منْ جديد، تتأطَّرُ مراحلُ التَّجْربَةَ الفاشلَة التي خاضَها قبْلَ الرحيلَ وأثْنَاءَهُ، ويَتبدَّى انغلاقُ البدايَة الجديدة التي أرادهَا؛ إذْ وجد نفسه، فور علْم القيادة بعودته، مُتَّهمًا منْ قبلها بـ«الاختلاس»، ومُنْشغلًا في تجْميْع مَا لديه من وثائقَ ومستنداتٍ يَحْتَاجُ إبْرَازَهَا؛ لِيُؤَكِّدَ براءته من هذه التُّهمة المُشيْنَة.

والحَقُّ أنْ «غالي» لَمْ يَكُنْ قد انتَقَد «قِيادةَ الثَّورة»، انتقادًا قَوليًّا، وعلى مدى الروايَّة، إلَّا في رسالَة قَصيرة كانَ قَد تركها إلى «زياد» قَبلَ سَفَره مُبَرِّرًا قرارَهُ بالرَّحيل: «لست جبانًا يا صَديقي، ولكنّني قرفت، ولا أستطيع أن أغيّر شيئًا: إنَّهم يمتلكون المال والسِّلاح. سيظلُّ الحلم في قلوبنا، ولكن ليس هذا ما كنا نريد» (ص 16). وفي الرِّسالة التي يُخْبرُ فيها زيادًا بعودته، يُؤَكِّدُ «غالي» أنَّ الأشياء البغيضَةَ الَّتي هربَ منْهَا لعَجْزه عنْ تغييرهَا لَم تزلْ على حالَها، وأنَّ شيئًا لَم يَتغيَّر، فـ: «العالم هو العالم، وكلّ الأشياء متشابهة، وسقيم هذا الكون» (ص 15)، ومَع هذا، لَم يَكن لَهُ أنْ يَسْلَمَ من «انتقام القيادة»!

وفي روايَة «الآتي منَ المسافات» تشير الرِّوائيَّة/ الرَّاويَة إلى أنَّ القيادة المشتركة للثَّورة الفلَسْطينيّة والحركة الوطنيّة للبنانيّة، قَد بدأتْ في اتخاذ قرارات وسَطيَّة كَرهَها المُقاتلُونَ؛ لأنَّها «تَأخُذُ الأمورَ إلى الخَلْف»، فَرَفَضُوهَا، وشرعُوا يُوَجِّهُون انتقاداتهم للقيادة، وهم يقاتلون. وتَأكيدًا لإشارتها هذه، تَجْعَلُنَا الروائيَّةُ/ الرَّاويَةُ نُصْغي إلى محاورة وامضَة تدورُ بين «أبو عمر» وابنه المُقَاتل «إبراهيم»، ولكنَّها لا تَخلُو منْ تَدخُّلهَا (لاحظ عبارتها: «ويُوافق أبو عمر») :

«- هل حرَّرتم موقعًا

- أجل ولكننا لن نسمح بقرار وقف إطلاق النَّار أن يعيدنا إلى الخلف.

- ويوافق أبو عمر.. هذا حقكم، تحررون المواقع بالدَّم وعليكم أن تتمسَّكوا فيها بالدَّم

- كم نكره تلك القرارات...» (ص 31).

وفي ومْضَة نَقديَّة ثانيَّة، تَحْضُر «بنت الحاج ديب» في نهايَة الروايَة الَّتي لَمْ يُسَجَّل لَهَا حُضورٌ فيْها، لتَقول لأبي عُمَر: «كل شيءٍ سينتهي، الدَّم سيغسله مطرُ الشِّتاء القادم، والمدافن سَتَتَوَزَّعُ في مداخل المدينة، وسَتُنْتَزَعُ بقايا الأشباح عن الجدران والواجهات؛ لتعودَ نظيفةً لامعةً كما في السَّابق. وسَتَغْتَسلُ الوجوهُ المتعبةُ بالعرق والصَّمت، وسَتَنْتَهي الحَدُّوتَةُ بعناق باردٍ فوق الجسر الممتدّ أعلى المدافن» (ص 171)■

العودة إلى الفهرس

الهدف
AL-HADAF
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بعهود بسارية

17 أكتوبر

يوم مجيد في كفاح الشعب الفلسطيني

غردت معهُ قلوب

الفلسطينين فرحا وكرامة

17 أكتوبر: ليس يومًا من التاريخ، بل درسٌ للمستقبل

أن يكونَ هذا اليومُ المجيدُ في ذاكرة شعبنا درسًا للمستقبلِ، يعني أن يكون في وعينا الثوريّ، وممارستنا السياسيّة مرتكزًا لخطوةٍ إلى الأمام في مسار النصر، «نصر» هو في وعي أبطالِ هذا اليوم، ومن يَسيرُ على نهجهم، حتميٌّ بإرادة الثوّار ويقين الأنبياء.

إنّ هذا الإيمانَ الذي لا يزعزعُهُ شكٌّ هو ما يجعل للممارسة السياسيّة الثوريّة معناها الخلّاق، ويكسبها شجاعةَ القول وجسارةَ الخطوة، وهو بالضبط ما يجعلُ معتنقي الفكرة يدركون معنى المسؤوليّة التاريخيّة التي حطّت على أكتافهم، ومن هنا تأخذ الطليعة الثوريّة معناها الحقيقي، وليس من الخطب الفارغة والحماسة الخرقاء.

قارب مدوّنٌ فلسطيني، عمليّة 17 أكتوبر، يوم اغتيال مجرم الحرب والجنرال الصهيونيّ رحبعام زئيفي على يد خليّة من فدائيّي الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين (تشعُّ أسماءُ أعضائها بالنورِ من صاحب القرار أحمد سعدات إلى الأبطال: عاهد أبو غلمة، وحمدي قرعان، وباسل الأسمر، ومجدي الريماوي، وغيرهم من أبطال مجهولين)، بأنّه درس في المسؤوليّة التاريخيّة.. وما يفهم من هذا ثلاثة عناوين مهمّة: الأوّل أنّها المسؤوليّةُ التاريخيّةُ التي أخذها قائدٌ لم يجلس بعدُ على كرسي الأمانة العامة للجبهة، ولم يتح له هذا، بالردّ الفوريّ والحازم على اغتيال أبو علي مصطفى، عبر «الرأس بالرأس» هذا التوجيهُ لكتائب أبو علي مصطفى عكس معنى مسؤوليّة القيادة في حركة ثوريّة تعرّضت لضربة قاسية، ولكي تقفَ على قدميها من جديد كان لا بُدّ من ردٍّ بحجم هذه الضربة على الأقل.

القرار الذي صدر عن أحمد سعدات، أيضًا عكس القدرة على تحمّل هذه المسؤوليّة، والاستعداد لدفع الثمن مهما كان في سبيل تكريس قاعدة ثوريّة جديدة، وكسر احتكار العدوّ لمستوى العنف الذي أسهم بتصفيّة عدد كبير من قادة الثورة الفلسطينيّة.

المسؤوليّةُ التاريخيّةُ أيضًا تتجلّى في تنفيذ هذه العمليّة البطوليّة، على يد مجموعة صغيرة من الأفراد، كانوا قادرين على أخذ زمام المبادرة بالنيابةَ، ليس فقط عنّ تنظيمهم، بل عن شعب كامل، لأنّ الردّ على الاغتيال الجبان، كان يعني تأكيد قدرة أبناء هذا الشعب على اجتراح أساليبَ جديدة وغير مسبوقة للمقاومة، والتأكيد على مشروعيّة الاغتيال السياسي ردًا على ممارسات المحتل المشابهة، كما يدفع لتشكيل رادعٍ للعدوّ، لو أصبحت هذه الممارسة سنّةً للمقاومين.

كتب غسان كنفاني: ليس المهمّ أن يموت أحدنا؛ المهمّ أن تستمرّوا.. وليس في هذا تقليلٌ من شأن الموت بقدر ما هو تأكيدٌ على أنّ الردَّ على هذا الموت هو الاستمرار، أي تحمّل المسؤوليّة التاريخيّة التي فرضها هذا الغياب. ولعلّ هذا هو لسانُ حال أبطال 17 أكتوبر، رافعي راية الاستمرار في خطٍ متواصلٍ مع حياة أبو علي مصطفى واستشهاده، الذي كان في كفاحهِ وعودتهِ إلى أرض الوطن تحت راية المقاومة، وبالتصميم على المعنى المقاوم لهذه العودة، تعبيرًا فريدًا عن تحمّل المسؤوليّة التاريخيّة التي نتحدّث عنها هنا.

وبعدُ: لقد أنجز أبطالُ أكتوبر مهمّتَهم بالكامل، وبنجاح فائقٍ اعترف به العدوُّ قبل الصديق، وسؤال ماذا بعد؟ هو سؤالُ تحويل هذه المأثرة إلى قاعدة للسلوك العام، وتحويلِها من يومٍ للذكرى إلى ممارسةٍ لمستقبل: فهل فعلنا؟

أحمد م. جابر